

Distr.: General
20 January 2003
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الأولي مقترنا بالتقريرين الثاني والثالث للدول الأطراف

بوتان

هذه الوثيقة مقدمة دون تحرير رسمي.

*

جدول المحتويات

الصفحة

٤ خلاصة تنفيذية	
٩	١ - معلومات أساسية عن البلد	
١٠	١-١ التاريخ	
١٠	٢-١ هيكل الحكومة	
١١	٣-١ القضاء وغيره من الهيئات الرئيسية الأخرى	
١٢	٤-١ النهج المتبع إزاء التنمية	
١٣	٥-١ معلومات ديمغرافية واجتماعية أساسية	
١٥	٦-١ المعلومات الأساسية الاقتصادية	
١٧	٢ - مقدمة إلى أوضاع المرأة في بوتان	
١٩	١-٢ التصورات التنفيذية	
٢٠	٢-٢ أدوار النساء والرجال في المناطق الريفية	
٢١	٣-٢ المرأة الحضرية	
٢٢	٤-٢ التغيرات الجوهرية في البيانات	
٢٣	٥-٢ الخلاصة	
٢٥	٣ - بوتان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
٢٥	١-٣ الالتزام إزاء المرأة	
٢٦	٢-٣ الالتزام بدمج منظور جنساني ضمن مسار الأنشطة الرئيسية	
٢٨	٣-٣ إضفاء قيمة على عمل المرأة غير المأجور	
٢٩	٤-٣ الخاتمة	
٢٩	٤ - الوضع القانوني للمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادتان ٣/٢	
٣١	١-٤ قانون الزواج في بوتان، ١٩٨٠ (المادة ١٦ من الاتفاقية)	
٣٤	٢-٤ قانون الاعتصاب، ١٩٩٦ (المادة ٩)	
٣٤	٣-٤ قانون الجنسية في بوتان، ١٩٨٥ (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،	
٣٦	المادة ٩)	
٣٦	٤-٤ قانون الإرث، ١٩٨٠ والقوانين الأخرى (المادتان ١٣ و ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع	
٣٧	أشكال التمييز ضد المرأة)	
٣٨	٥ - مؤازرة المرأة والنهوض بها (الاتفاقية، المادتان ٢-٣)	
٣٨	١-٥ المرأة والسياسات الإنمائية في بوتان	
٤٠	٢-٥ الرابطة الوطنية النسائية في بوتان	
٤١	٦ - الحياة الأسرية (الاتفاقية، المادة ٥)	
٤٢	١-٦ الاختلاف في المسؤوليات في نطاق الأسرة	
٤٤	٢-٦ مهام المرأة والرجل	
٤٥	٣-٦ حالات الزواج التقليدية والمعاصرة	
٤٦	٧ - تعليم المرأة (الاتفاقية، المادة ١٠)	
٤٧	١-٧ نظام التعليم الحديث	

٤٨	السياسات والأهداف التعليمية.....	٢-٧
٥٠	حالات التسرب والرسوب.....	٣-٧
٥٠	القذوة الأنثوية والعقبات والخيارات المهنية بالنسبة للمرأة.....	٤-٧
٥١	التعليم غير النظامي والتباينات في مجال محو الأمية.....	٥-٧
٥٣	خاتمة.....	٦-٧
٥٤	٨ - وصول المرأة إلى الخدمات الصحية (الاتفاقية، المادة ١٢)	
٥٥	نظام الصحة الحديث والمؤشرات الصحية.....	١-٨
٥٨	زيادة الوعي وحماية الصحة العامة.....	٢-٨
٦١	المؤشرات التغذوية للمرأة والطفل.....	٣-٨
٦٤	المياه والمرافق الصحية.....	٤-٨
٦٥	المرأة والصحة الإنجابية.....	٥-٨
٦٧	تخفيض النمو السكاني المرتفع.....	٦-٨
٦٨	صحة الأم والطفل.....	٧-٨
٧٠	الإجهاد.....	٨-٨
٧٠	خاتمة.....	٩-٨
٧٢	٩ - المرأة والعمالة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١١)	
٧٤	المرأة في سلك الخدمة العامة.....	١-٩
٧٥	الهجرة الريفية - الحضرية والفتيات القاصرات بوصفهن عاملات في البيوت والرعاية النهارية....	٢-٩
٧٦	أجر العمالة غير الماهرة.....	٣-٩
٧٧	١٠ - تقاسم السلطة واتخاذ القرار (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٧)	
٧٨	المرأة في المجتمع المحلي، صنع القرار على مستوى الحي والمقاطعة.....	١-١٠
	تمثيل المرأة في الحكومة وفي السلك الدبلوماسي (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٨).....	٢-١٠
٨٠	١١ - فرص وصول المرأة إلى الهياكل الاقتصادية والعملية الإنتاجية بما في ذلك الحق في الحصول على القروض المصرفية وأشكال الائتمان الأخرى (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المواد ١٣/١٤/١٥)	
٨١	الجدل بشأن إرث المرأة.....	١-١١
٨٢	حصول المرأة على الائتمان.....	٢-١١
٨٤	المرأة والفقر.....	٣-١١
٨٥	١٢ - العنف الموجه ضد المرأة	
٨٦	الإبلاغ عن العنف الموجه ضد المرأة.....	١-١٢
٨٧	العنف الموجه ضد النساء خلال الاضطرابات المالية.....	٢-١٢
٨٧	الإيذاء الجنسي والتحرش الجنسي.....	٣-١٢
٨٨	١٣ - خلق الوعي	
٨٩	١٤ - الخاتمة	
٩٠	العقبات التي تعوق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.....	١-١٤
٩١	إنجازات بوتان فيما يتعلق بالمرأة.....	٢-١٤
٩٢	المجالات التي ما زالت تحتاج إلى نظر واتخاذ إجراءات.....	٣-١٤
٩٥	١٥ - المرفقات	
٩٥	المرفق ألف - المراجع.....	
١٠٢	المرفق باء - المرفق جيم - المعرفون الرئيسيون.....	
١٢٩		

خلاصة تنفيذية

تتمتع المرأة البوتانية بالحرية والمساواة في كثير من مجالات الحياة. وهي تنعم بمكانة رفيعة نسبياً بالمقارنة مع الظروف السائدة في العديد من البلدان النامية الأخرى. وتشكّل النساء ٤٩,٥ في المائة من مجموع السكان البالغ عددهم ٦٩٨ ٠٠٠ نسمة في المملكة. وبفضل وجود مساواة واسعة النطاق بين المرأة والرجل في بوتان، لا يوجد تمييز سافر ضد المرأة. إلا أن هذا يشكّل نظرة عامة وإجمالية في ضوء التعقيد الذي يكتنف وضع المرأة البوتانية. وبما أنه من الصعب إصدار تعميمات بشأن الأحوال القائمة في أي بلد، فضلاً عن الأوضاع القائمة بين المجتمعات المحلية المختلفة بل وبين القرى ذاتها، يظل ثمة مجال للمزيد من تحسين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسيء إلى وضع المرأة في بوتان.

يبد أن أكبر التحديات المطروحة على الصعيد الوطني يتمثل في استئصال أشكال التحيز لنوع الجنس وهي أشكال مستترة وغير مباشرة وإن كانت موجودة في البيت وفي موقع العمل. وبرغم النهج الفريد الذي تتبعه بوتان إزاء تنمية "السعادة الوطنية الكاملة" حيث يقضي، بدلاً من تقديم جزاء مادي، بتأكيد تنمية الفرد بصرف النظر عن نوعه، فإن ثمة تصوّرات اجتماعية - ثقافية كامنة وعديدة على الصعيد الوطني ما زالت تنظر إلى المرأة على أنها كائن أقل قدرة وأدنى ثقة من الرجل. وهذه التصورات ترمي إلى إضفاء المشروعية على تفوّق الرجل فيما لا تعترف، كما ينبغي، بالقدرات التي تتمتع بها المرأة. كذلك فإن الوضع الاجتماعي للمرأة في بوتان يختلف باختلاف الجماعات العرقية كما يتباين على صعيد الممارسات الاجتماعية المتأثرة سواء بالبوذية أو الهندوسية.

وعليه، وبرغم التكافؤ في الفرص والاستحقاقات والوضعية القانونية بين المرأة والرجل، ما زال هناك فروقات من حيث التكافؤ في فرص الوصول بصفة خاصة إلى التعليم وإقامة المشاريع ومواقع الإدارة والحكم، وهذا يؤدي إلى مستويات منخفضة بصورة ملموسة من الإنجاز بالنسبة للنساء والفتيات في بوتان. على أن هذه الثغرات التي تفصل بين الجنسين تبدو وكأنها تضيق برغم عدم توافر بيانات حتى الآن مبنية حسب نوع الجنس. بما يكفي لتوفير معلومات موثوقة وصادقة. ومن ثم يستلزم الأمر جمع بيانات مبنية حسب نوع الجنس تتسم بمزيد من الشمول ويجري تحليلها على كل من الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والأسرية على السواء.

وتشغل قضايا المرأة والطفل وقضية نوع الجنس مجالا مهما من مجالات الخطة الخمسية التاسعة الحالية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وتُسلّم الحكومة الملكية بأن التمييز ضد المرأة هو أمر مححف بصورة أساسية ويشكّل جريمة بحق الكرامة الإنسانية. وقد صدّقت بوتان على

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١ كما أنها، على خلاف دول أطراف عديدة أخرى في الاتفاقية، لم تُثَرِ قط أي تحفظات على أي جزء من أجزاء تلك الوثيقة. وقد تم تكليف الرابطة النسائية الوطنية في بوتان لتكون الهيئة الحكومية التي يُنَاط بها تحسين أحوال المرأة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مع تشجيع مشاركة النساء في الأنشطة الإنمائية.

وبرغم ما تم اتخاذه من إجراءات قليلة ومحددة في مجال المتابعة بمقتضى الاتفاقية المذكورة، وبما أن كثيرا من مبادئ الاتفاقية تم إدماجها بالفعل في صلب القوانين الوطنية، يتم حاليا تنشيط منتدى قائم بالفعل يتألف من أفراد يشكلون همزات وصل من الجنسين وهو مزود بنطاق أوسع من سُبل المشاركة والتعلم وبناء القدرات. مما يكفل المزيد من تعزيز إدماج قضايا الجنسين في المسار الرئيسي للأنشطة المنفذة على مستوى الحكومة.

وبرغم أنه لن توضع مشاريع موازية ومتعلقة بالمرأة، فإن الحكومة الملكية ملتزمة بإزاء اتخاذ تدابير دمج قضاياها ضمن مسار الأنشطة الرئيسية فيما يتصل بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية على مستوى جميع المشاريع والبرامج القطاعية. وفي الوقت نفسه ينبغي العمل على ضمان ألا يكون من شأن هذا الالتزام بالدمج في الأنشطة الرئيسية أن يُفهم خطأ على أنه مجرد ترحيب مبسّط. بمشاركة المرأة في جميع البرامج، بل ينبغي إيلاء الاهتمام بصياغة نتائج ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس بالنسبة إلى قضايا نوع الجنس.

وقد أُحرز تقدم ملموس ولا سيما في مجالي التعليم والصحة وهما من المجالات الرئيسية، بما في ذلك تخفيضات ضخمة في وفيات الأمهات والأطفال دون الخامسة والأطفال الرضع، فضلا عن بدء العمل على نطاق واسع في برامج تراعي نوع الجنس في مجالات التغذية وصحة الأم مع رسم أولويات محدّدة في مجال الصحة الإنجابية ضمن السياسات الوطنية، وإنشاء مدارس مجتمعية لتعزيز المزيد من قيد الفتيات في سلك التعليم والدعم النشط لبرامج التعليم غير النظامي حيث أن الأطراف المستفيدة في أغلبها من النساء. وقد أوفت بوتان بالتزاماتها بإزاء تقديم تقارير دورية عن تنفيذ الاتفاقية ومن ثم فهي تقدّم هذه الوثيقة.

إن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون في بوتان برغم العادات الاجتماعية التي تفرّق بين النساء والرجال وهي عادات ما برحت سائدة أساسا في مجالات الإرث حيث المرأة ترث الأرض عادة في معظم أجزاء البلاد. وفيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال وغير ذلك من المسائل العائلية، تعكس الممارسات المحلية مدى الحرية والمرونة المعمول به وضمان حصول المرأة على حقوق متكافئة وحماية متساوية. ومع ذلك فما زالت بعض القوانين الحالية تتطلب تنقيحات بما في ذلك القوانين المتعلقة بتعدد الزوجات وتعدد

الأزواج والاستحقاقات المقيّدة لدى عقد الزواج من أحد الوافدين وقوانين الاعتداء الجنسي في الحالات التي لا تشكّل اغتصاباً. ومن شأن العمل بصفة رسمية على تجسيد مفهوم الأجر المتساوي عن العمل المتساوي على جميع المستويات في صلب القوانين، مع النص على عقوبات محدّدة في حالة المخالفة، أن يعزّز هذه القوانين بما يتجاوز مجرد إدراجها حالياً في أنظمة الخدمة المدنية. وبحكم ما هو قائم حالياً من مساواة عامة شاملة بين المرأة والرجل، فليس ثمة قوانين تحظر صراحة التمييز ضد المرأة بما في ذلك التمييز غير المقصود و/أو غير المباشر، كما لا يوحد تعريف وطني لمفهوم التمييز ضد المرأة بما يتفق واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وعلى نطاق العائلة تكفل القيم الدينية والاجتماعية السائدة حماية أفضل لمعظم نساء بوتان بالمقارنة مع نساء بلدان أخرى، مع التشديد على مبادئ التسامح والاحترام. وبصفة عامة لا يسلك الآباء سلوك تفضيل الصبيان على البنات ومن ثم يولون قدراً من الحماية للبنات قدر ما يكفلونه للصبي. بل إن النساء يُفضّلن فيما يتعلق بالميراث في كثير من أنحاء البلاد، كما يترأسن في كثير من الأحيان الأسر المعيشية ويتخذن القرارات الأسرية المحورية بالمشاركة مع الأزواج ويتقاسمن معهم العمل المُنتج. ولا يوجد حالات من وأد البنات ولا القتل من أجل مهوور الزواج ولا حرق العرائس ولا حالات الاعتداء بالأحماض المهلكة ولا اتجار مُنظّم في النساء.

من ناحية أخرى فإن قصور تعليم المرأة يشكّل عائقاً يحول بصفة خاصة دون تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، كما أن مجالات الاهتمام الجوهرية في الخطة التاسعة سوف تشمل زيادة قيد الفتيات في المستويات الأعلى من التعليم فضلاً عن العمل بهمة ونشاط على تحسين إلمام المرأة بالقراءة والكتابة. وبرغم عدم توافر بيانات إحصائية رسمية موزعة حسب نوع الجنس، يُقدّر أن معدل إلمام النساء الإجمالي بالقراءة والكتابة هو نصف نظيره فقط بين الرجال حيث أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عموماً على مستوى البلد هو ٥٤ في المائة.

في الوقت نفسه تشرع بوتان في مجال الصحة في النظر إلى صحة المرأة ضمن إطار أشمل أي بوصفها جزءاً من دورة الحياة في مجموعها مع توسيع هذه النظرة لتتجاوز نطاق الصحة الإنجابية. ومع ذلك فما زال الاهتمام يولى باستمرار إلى الصحة الإنجابية من أجل تعزيز المكتسبات التي أحرزت في السنوات الأخيرة وأتاحت انخفاض معدل زيادة السكان من ٣,١ في المائة سنوياً إلى ٢,٥ في المائة سنوياً. ومع زيادة المشتغلين بتجارة الجنس داخل بوتان، وهو ما يتم في المدن الحدودية أساساً، تواجه الحكومة الملكية بصورة متزايدة أزمة بشأن أسلوب التعامل مع تجارة الجنس وبالذات من حيث الآثار الصحية المترتبة عليها في

مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيرهما من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

كما أن مشاركة المرأة في قوة العمل، ولا سيما في القطاع الحديث للاقتصاد، ما زالت متواضعة؛ فأغلبية النساء ما زلن مشاركات في مجال الزراعة وتؤدي المستويات المنخفضة في مجال التعليم وتعزيز المهارات إلى أن تظل المرأة "أقل استخداماً" ولا سيما في المراكز الحضرية. وبرغم أن بعض نساء الحضر برزن الآن على رأس شركات ناجحة للأعمال التجارية، إلا أن معظم النساء ما زلن يتركزن في الأعمال المتدنية المهارات والمنخفضة الأجر، فضلاً عن أن فرص ترقيةهن في سلك الأعمال ما زالت محدودة. ومع ظهور اتجاهات سريعة التزايد للهجرة من الريف إلى الحضر، فإن كثيراً من الفتيات والنساء يجدن أنفسهن وقد تم استخدامهن كخدمات بالمنازل وخاصة من أجل رعاية الأطفال. ومع ذلك، فمن أجل مواجهة هذا الاتجاه، ستعمل الخطة الخمسية التاسعة على تشجيع إنشاء مراكز رعاية الأطفال والحضانات لتخفيف الأعباء عن الأسر الحضرية العاملة.

ويتم اتخاذ مبادرات من جانب صاحبات الجلالة الملكات وسائر عضوات الأسرة المالكة لخدمة الحكومة الملكية ولا سيما في أنشطة قيادة الخدمات الاجتماعية بما من شأنه طرح قدوة نسائية إيجابية والعمل على تشجيع الفتيات والنساء على المشاركة في مجال الخدمة العامة. وفي الوقت نفسه يبقى ثمة مجال لتحسين مشاركة المرأة البوتانية بوصفها قوة فعالة في الحياة السياسية بالبلاد.

وبرغم وجود مؤشرات إيجابية، فقد توصلت دراسة حول نوع الجنس اتخذت من سنة ٢٠٠١ سنة للأساس، إلى أن كثيراً من النساء يشعرن بأن الرجال يتمتعون على نحو أفضل بقدرات الفهم والمشاركة في مجالات الإدارة والحكم. فكثير من النساء ما زلن حتى الآن يحجمن عن الحديث في التجمعات العامة وخاصة إذا ما كن أميات. ومن ثم يقصر كثيراً تمثيل المرأة في لجان الأحياء والمقاطعات فضلاً عن مجال الحكومة الوطنية. إلا أن النساء يشاركن بالفعل في انتخاب رؤساء القرى وممثليها إلى الجمعية الوطنية ويحضرن الاجتماعات العامة بالقرية. وتشير نتائج الدراسة المذكورة إلى أن تكرار السفر و/أو متطلبات الأسرة والعمل المزرعي تنزع إلى الحيلولة بين المرأة وبين حضور الاجتماعات المعقودة على مستويات أعلى. إلا أن من المشجع أن ١٤ من بين ٩٩ من ممثلي الشعب المنتخبين إلى الجمعية الوطنية هم من النساء، كما توجد سيدة عضو من بين ستة أعضاء في الهيئة الاستشارية الملكية. وقد صدر مرسوم ملكي في عام ١٩٩٨ ليؤكد على أهمية تمثيل المرأة في الحياة العامة.

وفيما لا تصادف حقوق المرأة في الحصول على الائتمانات أي عقبات في الغالب الأعم، إلا أن هذا الأمر قد يختلف فيما بين الجماعات العرقية. وبرغم أن استعراضاً لأنماط الائتمان ما زال يشير إلى الدور القيادي للرجل في اتخاذ معظم قرارات الاستثمار، إلا أن من الأولويات المتبعة تهيئة سبل الإرشاد في مجال الائتمانات المتناهية الصغر للنساء الريفيات من أجل إدراج الدخل.

وإلى جانب الإيذاء/التحرش الجنسي يشكّل العنف الموجّه ضد المرأة مجالا جديدا ومهماً من الشواغل التي يتم اتخاذ إجراءات بشأنها. وتبدأ الخطوات التي تكفل التوعية بهذه المشاكل بين صفوف أعضاء الشرطة والقضاة والأطباء والمعلمين والعاملين بوسائل الإعلام والقادة السياسيين من أجل توعيتهم بمسألة العنف المتري والجنسي من خلال التثقيف والتوعية التدريبية لكي يقوموا بتدخلات أكثر فعالية في هذه المجالات. كما سيبدأ تركيز قوي وجديد على مسألة العنف المتري بوصفه إحدى القضايا المزمّنة في مجال حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك سوف ينصبّ مجدداً التركيز الشديد على استئصال شأفة الأذى والتحرش الجنسي بالمرأة والفتاة ولا سيما في موقع العمل وفي المدارس وفي الحياة الاجتماعية بالريف.

وبصفة عامة يتم تعزيز بناء الوعي بالمساواة بين الجنسين على جميع الأصعدة بحيث يصبح الرجل والمرأة على بنية أفضل بحقوق المرأة في المجالات العديدة. وتبذل الحكومة الملكية كل ما يسعها لإضفاء التغييرات اللازمة للقضاء على ما تبقى من الثغرات الفاصلة بين الجنسين وعلى السلبات التي ما برحت قائمة ولا سيما في مجال التعليم/محو الأمية والتوظيف وصنع القرارات العامة. وبرغم وجود عقبات مختلفة تحول دون تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - ليس أقلها نقص الملموس في الموارد البشرية - فإن الحكومة الملكية عاقدة العزم بصدق على ألا تكون طرفاً في ذلك الحرمان المزمّن والهيكلي والمنهجي من الحقوق التي تؤثر على المرأة والفتاة في طول العالم وعرضه. وترد التفاصيل في التقرير الكامل المرفق. وعليه، فلسوف تواصل بوتان مسيرتها على أساس الالتزام الجوهري العميق الذي أرسته إزاء المساواة بين الجنسين مؤكدة على أن هذا الالتزام سوف يتزايد في المستقبل إلى حيث يرتقي إلى المستوى الأعلى وما بعده.

١ - معلومات أساسية عن البلد

في سياق التنمية، تمثل مملكة بوتان استثناءً: فبرغم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، يتمتع شعبها بعامة بمستوى معيشي قلما يوجد في جنوب آسيا.

فبين عامي ١٩٨٤ و ٢٠٠٠ على سبيل المثال، ارتفع الأجل المتوقع للحياة من ٤٨ سنة إلى ٦٦,١ من السنوات فيما انخفضت وفيات الرضع من ١٤٢ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٦٠ فقط. كما أن التغطية الصحية زادت من ٦٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة بين السكان. وزاد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٢٣ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥٤ في المائة في الوقت الحالي برغم أن هذا المجال ما زال بحاجة إلى تحسينات. وتشكل المرأة ٩٠,٥٪^(١) في المائة من المجموع المُسَقَط للسكان وهو ٦٩٨ ٩٥٠ نسمة [أنظر الجدول ١-١، المرفق بـ]. وثمة فلسفة إنمائية تقدمية للغاية وتركز أساسا على أفراد الشعب وهي السعادة الوطنية الكاملة التي تشكل حجر الزاوية لجميع سياسات وبرامج الحكومة الملكية.

ولا تكاد بوتان تعرف الفقر المدقع ولا الدمار البيئي الواسع النطاق ولا ظاهرة التحضر الجاحمة برغم أن الظاهرة الأخيرة في حال من الزيادة الحادة. وفي عام ١٩٦١ لم يكن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يقدر إلا بمبلغ ٥١ فقط من دولارات الولايات المتحدة وكان بذلك الأدنى في العالم. أما اليوم فهو يصل إلى مبلغ ٧١٢,٨ من الدولارات ليشكل الناتج الأعلى في جنوب آسيا. وينبغي اعتبار بوتان أحد البلدان القليلة التي ترتفع فيها نوعية حياة شعبها عن المستوى المتوقع من المؤشرات الإنمائية التقليدية.

ومن الناحية الجغرافية تشغل المملكة مساحة ٣٨ ٣٩٤ كيلومترا مربعا شاملة حيزا من أكثر المناطق وعورة على سطح الأرض. وترتفع الأرض ارتفاعا حادا من نحو ١٠٠ متر فوق سطح البحر في الجنوب على طول منحدر ضيق على الحدود مع الهند إلى ٧ ٥٥٠ مترا في الشمال بين قمم الهيمالايا المغطاة بالثلوج.

وبرغم أن نحو ٨٠ في المائة من السكان ما زالوا عاملين في الزراعة وغيرها من الممارسات الريفية التقليدية فإن ١٦ في المائة تقريبا من الأرض هي التي تصلح للزراعة، منها ٨ في المائة مزروعة بالفعل بفضل انحدارها مما يمثل تحديات في غاية الصعوبة. وتضم عاصمة البلاد وكبرى مدنها وهي ثبو نحو ٥٠ ٠٠٠ نسمة من السكان وهو ما يقدر بمعدل زيادة متسارع يبلغ ١٠ في المائة سنويا بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر.

^(١) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١ [يشير إليها أدناه على أنها الهيئة الإحصائية المركزية، حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠١]

١-١ التاريخ

على مر تاريخها المعروف من القرن السابع الميلادي عندما حلت البوذية في البلاد. ظلت بوتان أمة مستقلة غير مستعمرة. إلا أنه لم يتم توحيدها إلا بحلول القرن السابع عشر في ظل شابدرونغ نجوانغ نغمال (١٥٩٤-١٦٥٢) وبعد وفاة شابدرونغ، عادت البلاد على مدى قرنين لتصبح ساحة لإقطاعيتين متنافستين وكان ذلك وضعاً لا سبيل إلى تحمله من قريب أو بعيد ولم يتسن إنهاؤه إلا في عام ١٩٠٧ عندما تم اختيار أوغيين وانغ شوك (١٨٦٢-١٩٢٦) وكان حاكم إقليم يتمتع بالاحترام ليصبح أول دروك غيالبوا أو ملك بوتان. وقد ارتقى حفيده جيم سينغي وانغ شوك العرش ليصبح الملك الرابع للبلاد في عام ١٩٧٤ ولم يكن قد تجاوز وقتها السابعة عشرة من العمر وهو ما يتيح للأمة سبيل القيادة والرؤية اليوم.

وقد أدخلت البوذية في القرن السابع وما زال لها تأثيرها الملموس على قيم شعب بوتان حيث شكّلت قوام المؤسسات والفنون والدراما والعمارة والأدب والهيكل الاجتماعي. وبرغم أن غالبية أهل بوتان من البوذيين إلا أن الهندوكية مورست أساساً في جنوبي بوتان وهي بدورها لها تأثيرها وتشتبك في الأرباب المعبودين مع البوذية. واللغة الرسمية هي دزونغا إلى جوار لغات التسنغالا والنيبالي والإنكليزية ويتحدثها عدد كبير من أهل بوتان.

٢-١ هيكل الحكومة

الفروع الرئيسية الثلاثة للحكومة هي الفرع التنفيذي والفرع التشريعي والفرع القضائي. وفي عام ١٩٩٨ أضفى جلالة الملك تغييرات بعيدة الأثر على أسلوب حكم بوتان حيث تم توسيع عملية التحول الديمقراطي والمشاركة الشعبية. ومن ثم فقد أصبح جميع وزراء الحكومة، الذين كان جلالته يعيّنهم سابقاً، منتخبين حالياً من قِبل الجمعية الوطنية التي تتمتع بآلية طرح صوت بالثقة على الملك وطبقاً لهذه القرارات لم يعد جلالته يرأس مجلس الوزراء، في حين أن رئيس المجلس، وهو منصب يتم تناوبه سنوياً، أصبح الآن هو رئيس الحكومة ليكون بمثابة رئيس وزراء بحكم الأمر الواقع.

وفي خطوة تاريخية أخرى، أمر جلالته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بوضع دستور مكتوب للبلاد ليشكل الأساس لحكم بوتان. وهذه الوثيقة من المتوقع اعتمادها خلال الخطوة الخمسية التاسعة الحالية (٢٠٠٢-٢٠٠٧). وفي الوقت نفسه فإن الوزراء المسؤولين عن القطاعات يضطلعون بدور حيوي في تنفيذ سياسات الدولة. والجمعية الوطنية، الشوغدو، هي الهيئة التشريعية للحكومة وقد تم إنشاؤها في عام ١٩٥٣ وجميع القوانين يتم سنّها

بواسطة هذه الهيئة المؤلفة من ١٥٠ عضوا منهم ٩٩ هم ممثلو الشعب أو الخيميس وينتخبون لفترة ثلاث سنوات. وثمة هيئات أخرى لها أهميتها في تنمية البلد ومنها المجلس الاستشاري الملكي ولجنة التخطيط ولجنة الخدمة المدنية الملكية وهيئة الرهبان المركزية وكلها تضطلع بدور اجتماعي وثقافي حيوي.

وتنقسم بوتان إلى ٢٠ دزون غاج أو مقاطعة بعضها ينقسم جزئيا بدوره إلى نواح جهوية وأصغرها وحدات سياسية وهي الغيوغز أو الأحياء وعددها ٢٠١. وعلى مستوى المقاطعة أو الحي أو القرية، تُعطى الأولوية العليا إلى إنشاء النظم غير المركزية لصنع القرار وأدى هذا إلى تمكين المجتمعات المحلية من القيام على شؤونها وزودها بصوت في تنمية البلاد. وجاء إنشاء لجان تنمية المقاطعات عام ١٩٨١ وبعده بعقد من السنين إنشاء لجان تنمية الأحياء لتيح مستويات جديدة لصنع القرارات المحلية التي تتيح بدورها وجود صلات مباشرة بين الشواغل التي يعرب عنها الممثلون المحليون المنتخبون وبين الإجراءات التي تتم على الصعيد القومي فيما يتعلق بوضع السياسات والتخطيط الإنمائي.

وتتركز الخطة التاسعة على التخطيط على مستوى الأحياء وعلى المشاركة الشعبية، مع تنقيح القواعد والأنظمة حيث أعطي لكل من لجان المقاطعات ولجان الأحياء مزيد من السلطات فيما يتعلق بوضع وتنفيذ ورصد وتقييم الأنشطة الإنمائية. وقد أفضى تعزيز المؤسسات المحلية وتفويض السلطات من المركز إلى فعالية مشاركة المواطنين العاديين في بوتان في إدارة الحكم. بمن فيهم النساء اللائي ما زال عددهن منخفضا بصورة عامة وإن كان في تزايد. وقد تم في الدورة الثمانية التي عقدتها الجمعية الوطنية تأييد ما أضيف من تنقيحات على قواعد ونظم لجان المقاطعات والأحياء بشأن تفويض المزيد من السلطات الإدارية والمالية لصالح اللجان المحلية على مستوى المقاطعات والأحياء.

١-٣ القضاء وغيره من الهيئات الرئيسية الأخرى

يقضي المبدأ الأساسي للفقهاء القانوني الحديث، بأن القضاء الفعّال والمستقل هو الوحيد دون غيره القادر على حماية وإنفاذ الحقوق الأساسية للمواطنين، وهو ما كان محل اعتراف في بوتان. وفضلا عن ذلك فإن أساس قانون بوتان هو أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون بصرف النظر عن نوع جنسهم.

ويستند النظام القانوني للبلاد إلى تاريخ طويل قائم على أساس المدونات القانونية التي كان قد أصدرها شاندرونغ نجوانغ نغغال، الزعيم الروحي في القرن السابع عشر. أما القوانين الحالية، على نحو ما توجد به في القوانين العليا (Thrimzhung Chhenpo) فقد تم

تدوينها وإنفاذها أول الأمر بواسطة الجمعية الوطنية في عام ١٩٥٧ خلال حكم الملك الثالث. ويرد في هذه المدونة ما يكاد يكون جميع فئات الأفعال الجنائية وعقوباتها.

وتخضع الحكومة الملكية خضوعاً كاملاً للمبادئ التي يرد تعدادها في وثائق حقوق الإنسان على اختلافها، ومنها مثلاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحقوق الأساسية في الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية.

٤-١ النهج المتبع إزاء التنمية

جاءت صياغة النهج الذي تتبعه بوتان إزاء التنمية على أساس العقيدة البوذية مع التركيز بدلاً من العوائد المادية على تنمية الفرد بصرف النظر عن نوع جنسه وكذلك على قدسية الحياة والتعاطف مع الآخرين واحترام الطبيعة والوثام الاجتماعي وأهمية التراضي بين الأطراف. ومن أجل تعظيم سعادة جميع أهل بوتان وتمكينهم من تحقيق أقصى طاقاتهم كأفراد دون النيل من القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية، وهو ما يمثل محور مفهوم تحقيق السعادة الوطنية الكاملة التي تشكّل الفلسفة الإنمائية للبلاد بأسرها. ويتسنى تحقيق ذلك ضمن إطار القيم والأخلاقيات التقليدية ومن خلال الجهود المتناسقة التي ترمي إلى إضفاء تحسينات مستدامة على مستوى المعيشة ونوعية الحياة ومستويات الخير والرفاه.

وبصفة عامة فقد تأخرت بوتان في اتباع نهج إزاء التنمية الحديثة ويرجع هذا في معظم جوانبه إلى تاريخ عزلتها الطويل. كما أنها لم تنفتح بحدٍ إلا في عام ١٩٦١ عندما اعتمدت أولى خططها الخمسية. وفي ذلك الحين كانت الأمة تملك أقل القليل من البنى الأساسية التي تحتاجها دولة قومية حديثة حيث كانت الغالبية الساحقة من أهل بوتان يكادون يعتمدون بصورة كلية على الأرض من أجل بقائهم ولم يكن ثمة طرق ولا سيارات ولا كهرباء ولا هواتف ولا خدمات بريدية.

ولكن منذ ذلك الحين، طرأ تحول سريع: ففي العقد الواقع بين عام ١٩٨٨ و١٩٩٨ على سبيل المثال نما الاقتصاد بمعدل سنوي يقارب ٧ في المائة وهو رقم لا يضاهيه سوى القليل من أقل البلدان نمواً. ويرجع السبب الأساسي في معظم هذا النمو إلى حُسن استخدام إمكانيات البلاد من الموارد الطبيعية المتجددة ولا سيما من أجل توليد الطاقة الكهربائية. كما توسعت الفرص وزادت الإيرادات النقدية وأدى تطوير الهياكل الأساسية في مجالات النقل والاتصالات إلى التكامل بين كثير من أجزاء المملكة. ثم جاءت الخطة التاسعة لتعطي أولوية قصوى للمزيد من تطوير الهياكل الأساسية للطرق الريفية.

وفيما يتعلق بتعزيز سبل الحكم اللامركزي والمشاركة الشعبية، كانت الحكومة الملكية مُدركة للحاجة إلى دعم الفهم للاحتياجات والمصالح والعقبات المختلفة التي يواجهها النساء والرجال وكذلك لمشاركة المرأة والرجل في العملية الإنمائية وأثر البرامج المختلفة على حياتهم. وفيما يتم تنفيذ عملية الخطة التاسعة على أرض الواقع، تم التكليف، في ظل مساندة من منظومة الأمم المتحدة في بوتان والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي بجنوب شرقي آسيا ومقره في نيودلهي، بإجراء أول دراسة نموذجية عن قضايا المرأة في البلاد لتُشكل أحد المدخلات في الخطة الخمسية السالفة الذكر^(٢)

وقد أولت بوتان أعلى الأسبقيات للاستثمار في البشر ولم يدخر أي جهد لتوجيه النمو الاقتصادي بحيث يكفل سبل الوصول الشامل أمام الجميع إلى خدمات الصحة الأساسية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن البنود الفردية في الخطة منذ بدء التنمية المخططة في عام ١٩٦١ ظلت تولي أهمية لقطاع الخدمة الاجتماعية. أما اعتمادات الخطة المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم خلال الخطين السابعة والثامنة فقد جاءت أعلى بنسبة تفوق ٢٠ في المائة من مجموع نفقات الخطة، بينما تخصص الخطة التاسعة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) نحو ٢٤ في المائة من مجموع نفقاتها المخططة البالغة ٧٠ بليون نو لهذا القطاع. وفي الوقت ذاته تتطلب التنمية المتوازنة والمتكافئة اتخاذ تدابير خاصة لمؤازرة الفئات المحرومة والمستضعفة وبذل جهود تكفل للذين فاقهم قطار المزايا الاجتماعية كيما يتم احتذاهم كاملا إلى المسار الرئيسي للتنمية. وبرغم أن معظم البوتانيين أفادوا بطرق ملموسة للغاية من العملية الإنمائية، فمازال هناك مجالات تتطلب المزيد من الجهود المتناسقة. وقد يكون هذا نتيجة حتمية من نتائج التحديث في بلد يتناثر فيه إلى حد كبير توزيع السكان، وتتسم أراضيها بوعورة شديدة، وتعاني هياكله الأساسية من القصور، فضلا عن نقص حاد في الموارد البشرية المدربة والمتاحة في الميادين المتخصصة وهو ما برح يمثل مشكلة تعود بصورة خاصة إلى عدم الاتساق بين العرض والطلب.

١ - ٥ معلومات ديمغرافية واجتماعية أساسية.

من الناحية الديمغرافية كانت بوتان تتسم بمعدل خصوبة مرتفع ومعدل وفيات يميل إلى الانخفاض. بما أفضى إلى زيادة سكانية سريعة للغاية. ويتألف سكانها من عدد كبير ممن

^(٢) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط والهيئة الإحصائية المركزية، المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في جنوب شرقي آسيا، ٢٠٠١ [يشار إليها فيما يلي بحكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١].

هم في سن الشباب حيث أن ٤٢,١ في المائة من البوتانيين هم دون الخامسة عشر من العمر [أنظر الجدول ٢/١، المرفق بـ].

وتلتزم الدولة بتحقيق هدف الصحة للجميع والتعليم للجميع. وقد رسمت أهدافاً محدّدة تتصل بالقيّد في المدرسة الابتدائية ومحو أمية الكبار وإجراء تخفيضات في معدل وفيات الرُضّع والأطفال والأمّهات من خلال كفالة سُبُل الحصول على الخدمات الصحية وتحسين المقادير المتناولة من التغذية وتعزيز الممارسات الأفضل في مجال رعاية الطفل.

ومنذ ٤٠ سنة فقط، كان التعليم في معظمه دينياً ولم يكن يُلم بالقراءة والكتابة سوى عدد قليل من سكان بوتان. وكاد الذكور يشكلون جميع اللذين تلقوا أي شكل من أشكال التعليم. لم تكن بوتان تمتلك سوى ١١ مدرسة ابتدائية لتلبية احتياجات أقل من ٥٠٠ طفل وكان عليها أن تنتظر حتى عام ١٩٦٨ حينما أكمل ٢٠ بوتانيا المدرسة الثانوية في البلد أما الآن ففي بوتان أكثر من ١١٧ ٧٠٠ تلميذ وفي عام ٢٠٠٠ دلت الإحصاءات على أن نسبة البنين إلى نسبة البنات في التعليم الابتدائي كانت ٥٥ إلى ٤٥^(٣). والتعليم مجاني من المستوى الابتدائي إلى المستوى الثالثي، أما القيد في المستوى الثانوي فهو يتجاوز حالياً القدرة الاستيعابية للبنى الأساسية التعليمية القائمة.

وبرغم كثير من العلامات المشجعة، فإن ارتفاع معدلي التسرب والرسوب يشكل سبباً حقيقياً يدعو للقلق. فنسبة ٦٩,٣ في المائة فقط من جميع الذين يدخلون المدرسة الابتدائية هم الذين يكملون بحق التعليم الابتدائي برغم أن هذا رقم أفضل من رقم ٦٠,٥ في المائة الذي كان في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك فمن بين تلاميذ المدارس الابتدائية وعددهم ٣٩٨ ١٠٨، كان هناك ٨١٤ ١٣ من الراسبين و ٨٤١ ٤ من المتسربين، ومن ثم فإن نسبة ٥٤ في المائة هم الذين يكملون الصف الثامن و ٣٩ في المائة هم الذين يصلون إلى الصف العاشر^(٤).

فإذا ما انتقلنا إلى مجال الصحة، فقد قُدِر أن الطفل البوتاني المولود عام ١٩٦٠ يمكن أن يتوقع أجلاً للحياة بمعدل متوسط لا يزيد على ٣٥ سنة. وقبل بدء العمل بالخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦١ كانت البنية الصحية الأساسية في بوتان تتألف من أربعة مستشفيات صغيرة وحفنة من العيادات فيما انتشرت الأمراض المعدية كما أن أكثر من نصف مجموع

(٣) حكومة بوتان الملكية، الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١.

(٤) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ٢٠٠٢.

الأطفال كانوا يموتون عند الولادة أو خلال مرحلة الرضاعة فضلاً عن أن إمدادات المياه كانت مقتصرة في معظمها على الينابيع والجداول.

من ثم كان من أهم الأولويات إيجاد هياكل صحية أساسية وقد تحسن إلى حد ملموس سبل وصول الأهالي إلى الخدمات الصحية الأساسية. ففي عام ٢٠٠٠ كان لدى بوتان ٢٩ مستشفى و ١٦٠ وحدة صحية أساسية و ١٨ مركزاً للعلاج الشعبي فيما كان الوصول إلى هذا كله متاحاً بالبحر إلى أكثر من ٩٠ في المائة من سكان البلاد^(٥) أما اليوم فقد حققت البلاد معدلاً يبلغ ٩٠ في المائة لتغطية تطعيم الأطفال وتم بالفعل القضاء على آفة نقص اليود. وتحقق الكثير أيضاً في مجال تزويد المجتمعات المحلية بالمياه النظيفة في جميع أنحاء المملكة.

وقد ظلت الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية تغطي بأولوية دائمة، حيث شكّلت ما يصل إلى ٢٦ في المائة خلال الخطة الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) عندما كان كثير من القطاعات الحديثة قد تم إنشاؤه [أنظر الجدول ١ - ٣، المرفق بـ] وفي الخطة التاسعة، واصلت الحكومة الملكية التزامها الثابت حيث رصدت أكثر من ٢٤ في المائة من نفقاتها لصالح تلك القطاعات.

ولأن كثافة سكان بوتان منخفضة حالياً، فضلاً عن أن مساحات كبيرة من الأراضي ما زالت غير مأهولة، فمن شأن ذلك أن يفضي إلى افتراض بأن المملكة، على خلاف كثير من جاراتها، معفاة من وطأة الضغوط السكانية. لكن رأياً من هذا القبيل يمكن أن يكون خاطئاً على نطاق واسع. فمن أكبر التحديات التي واجهت بوتان معدل النمو السكاني السريع للأمم فحتى مع ما طرأ من تحسين ملموس مؤخراً من معدل النمو السابق البالغ ٣,١ في المائة سنوياً، إلا أن سكان البلد سوف يتضاعفون في غضون ٢٥ سنة تقريباً وهي عاقبة تدعو للقلق لأنها تحمل في طياتها كثيراً من النتائج السلبية بالنسبة للبيئة والأمن الغذائي والتغذية وخلق فرص العمل للنساء والرجال على السواء وكذلك لميزان المدفوعات. وعليه فإن المنطلق الذي تصدر عنه سياسات البلد من أجل مواجهة هذا التهديد الخطير هو الرعاية الصحية الإنجابية بما في ذلك تنظيم الأسرة.

٦-١ المعلومات الأساسية الاقتصادية

حقق اقتصاد بوتان نمواً بمعدل ٦,٧ في المائة خلال فترة الخطة الثامنة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢). وفي عام ١٩٩٠ كانت الزراعة لا تزال تهيمن على الاقتصاد حيث كانت تساهم

(٥) حكومة بوتان الملكية، الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١

بنسبة ٤٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واليوم انخفضت حصة القطاع الزراعي إلى نسبة ٣٤,٥ في المائة. ولكن فيما زادت بصورة ملموسة مساهمة القطاعات الحديثة كالتشديد والصناعات التحويلية والكهرباء والنقل والاتصالات، إلا أن التوظيف في هذه القطاعات ما زال محدودا. ومن شأن نظرة كاملة على التغيرات في أنصبة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، أن تكشف عن التالي:

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٠ (نسبة مئوية)^(٦)

القطاع	١٩٩٠	٢٠٠٠
الزراعة	٤٤,١	٣٤,٥
المناجم والمحاجر	٠,٩	١,٢
الصناعات التحويلية	٧,٠	٧,١
الكهرباء والغاز	٩,١	٩,٧
التشييد	٦,١	١١,٤
التجارة والأنشطة الأخرى	٦,٠	٦,٠
النقل والاتصالات	٧,٦	٩,٨
الخدمات المالية	٩,٤	١٠,٣
الخدمات المجتمعية والاجتماعية	٩,٩	١٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وعلى خلاف الكثير من البلدان النامية تعاني بوتان من نقص عام في الموارد البشرية في الميادين المتخصصة حيث يرجع ذلك في معظمه إلى عدم الاتساق بين العرض والطلب مما كان يشكل عقبة رئيسية إزاء تنمية الاقتصاد. وعلى ذلك، فقد ركّز تخطيط الموارد البشرية أساسا على تنمية مهارات قوة عمل صغيرة. وباستخدام القوة البشرية المتاحة لها استخداما أمثل تم اتخاذ تدابير من قبيل زيادة الميكنة والأخذ بأسلوب التشغيل الآلي كلما كان ذلك ملائما.

وفيما يتعلق بالخطة التاسعة، تم اعتماد الأهداف والاستراتيجيات الشاملة التالية ومعظمها سبق تدارسه أعلاه:

■ تحسين نوعية الحياة وزيادة الدخل ولا سيما للفقراء؛

^(٦) الحسابات القومية، الهيئة الإحصائية المركزية، لجنة التخطيط، ٢٠٠١

■ ضمان سبل الحكم الرشيد؛

■ تعزيز نمو القطاع الخاص وتوليد فرص العمل؛

■ حفظ وتعزيز التراث الثقافي وصون البيئة؛

■ تحقيق سرعة النمو والتحول الاقتصادي؛

وثمة مجالات مهمة في الخطة التاسعة وتشمل المرأة والطفل والمسائل الجنسانية والإصلاحات التشريعية واللامركزية وتفويض السلطات ومحددات الفقر ومعايير التوظيف. فإذا ما اقترنت بالمعتقدات والقيم والأعراف التقليدية البوذية لبوتان، فإنها تشكل جميعاً العناصر الأساسية للنهج البوتاني المميز إزاء التنمية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

٢- مقدمة إلى أوضاع المرأة في بوتان

لأن الأمر ينطوي إلى حدٍ كبير على مساواة بين المرأة والرجل في بوتان، فليس ثمة تمييز سافر ضد المرأة في المملكة. ورغم أن هذا أمر صحيح إلى حد كبير أكثر من دول نامية أخرى، إلا أنه ما زال يشكل مجرد لحظة شاملة وعامة على تعقيد وضع المرأة في بوتان. وهذا الفرع سوف يتدارس أكثر القضايا عمومية مما تواجهه المرأة في بوتان على عددٍ من الجبهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أما تفحص القضية بصورة أكثر تفصيلاً فسوف يكون مكانه فروعاً شديدة التركيز ترد أدناه.

تتمتع المرأة في بوتان بوضع رفيع مقارنة ببلدان نامية أخرى وخاصة ضمن حدود المنطقة حيث تُكفل لها حرية ومساواة نسبية في كثير من مجالات الحياة. كذلك فإن الحكومة الملكية تسلّم بأن التمييز ضد المرأة هو أمر محفّ أساساً ويشكّل جريمة بحق الكرامة الإنسانية. ففي عام ١٩٩٠ على سبيل المثال، أعرب جلالة الملك نفسه عن التزام البلاد بالقضاء على أي عوامل تفضي إلى اللامساواة بين الجنسين وتنجم عن العملية الإنمائية. ويعامل القانون في بوتان المرأة والرجل على قدم المساواة كما تُكفل حقوق المرأة ومصالحها. بمقتضى كثير من البنود التي ترد في الأحكام القانونية المختلفة.

من ناحية أخرى فإن القيم الدينية والاجتماعية السائدة تكفل بدورها حماية معظم نساء بوتان بالمقارنة بنساء البلدان الأخرى فضلاً عن التأكيد على مبادئ التسامح والاحترام. وبشكل عام فالآباء لا ينطلقون من موقف تفضيل الصبيان وهم يولون مزيداً من الرعاية للبنات والصبيان على السواء، بل إن المرأة تحظى بتفضيل فيما يتعلق بالإرث في كثير من أنحاء البلاد التي لا تشهد حالات لا من وأد البنات ولا من وفيات بسبب المهور أو

إحراق العروس أو الاعتداءات باستخدام الحوامض المهلكة ولا الاتجار المنظم في النساء على نحو ما تشهده دول أخرى بالمنطقة.

وعلى خلاف ما يحدث أيضا في ممارسات بأمّاكن أخرى، لا تُطلب موافقة الزوج في حالة اتخاذ إجراءات طبية أو وصف أجهزة منع الحمل. كما لا يوجد توتر جنسي كامن أو تهديد مستتر خلال اللقاءات العامة بين الجنسين. وكثيرا ما تترأس المرأة الأسرة المعيشية وتتولى الإشراف على المعاملات التجارية المنزلية، كما أن أدوار العمل التقليدية للرجل والمرأة كثيرا ما تتداخل سواء في الأنشطة الإنتاجية أو المنزلية، إضافة إلى أن المناطق الريفية تشهد ما يبدو وكأنه مزيد من تقاسم العمل المنزلي بأكثر مما تشهده المناطق الحضرية^(٧). وتتخذ معظم القرارات في الأسرة المعيشية من خلال التعاون بين الزوجات والأزواج وفي معظم المجتمعات المحلية في بوتان تعد أدوار ممارسة السيادة أو الخضوع بشكل سافر أمرا غير مقبول وليس مما يدعو للعار فسخ روابط الزواج وقلما تخشى الأم التي تؤدي دور الوالد الوحيد أي إدانة اجتماعية.

ومع هذا كله يبقى مجال يدعو إلى تحسين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ما زالت تؤدي إلى حرمان المرأة البوتانية ويصدق هذا بالذات بين صفوف أقلية كبيرة من أتباع العقائد المختلفة في المجتمع الهندوسي وفي الحياة العائلية في ذلك المجتمع بما في ذلك تأثير نظام الطبقات الطائفي الجامد الذي كثيرا ما يفضي إلى وضع أدنى نسبيا للمرأة.

وأكبر التحديات على المستوى القومي هو استئصال الأشكال غير المباشرة والأكثر كمنونا من التحيز الجنساني التي توجد في البيت وفي موقع العمل. ولا يوجد تعريف وطني للتمييز ضد المرأة بما يتماشى مع المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وثمة تصورات اجتماعية - ثقافية مستترة تنظر إلى المرأة بعامة على أنها أقل قدرة وثقة من الرجل. وهذه التصورات تعمل على تبرير سيادة الرجل مع قصورها عن إدراك إمكانيات المرأة. وعليه فبرغم الفرص والاستحقاقات المتكافئة للنساء والرجال، توجد فروقات فيما يتعلق بتكافؤ سبل الحصول على أمور شتى مثل التعليم وإقامة المشاريع والانخراط في سلك الإدارة والحكم مما أفضى إلى مستويات منخفضة وملموسة من الإنجاز بالنسبة إلى المرأة والفتاة في بوتان برغم أن الثغرات الفاصلة بين الجنسين تضيق بصورة متزايدة^(٨).

(٧) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٨) المرجع السابق.

١-٢ التصورات التقليدية

ظل المجتمع البوتاني لأمد طويل على بيّنة من تحدي أن يكون الفرد امرأة. وفي الواقع فإن وضع المرأة في بوتان متأثر بكثير من العوامل بما في ذلك استمرار قبول المجتمع بأن الرجل والمرأة لهما أدوار محددة يضطلعان بها في إطار هيكل الأسرة. وبرغم مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة إلا أنها ما زال ينظر إليها أساسا بوصفها ربة البيت والزوجة والأم. ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إصدار تعميمات مُطلقة بشأن وضع المرأة بحكم الاختلافات الشاسعة القائمة في المجتمع بين الجماعات العرقية وأحيانا حتى بين القرى التي تضمها نفس المقاطعات.

ولأنه يسود الاتجاه بالنظر إلى المرأة على أنها أضعف بيولوجيا وأكثر تعرضا من الناحية الجنسية للعوامل الخارجية؛ فقد أدى ذلك إلى تأثير عميق على مركز المرأة فيما يتعلق بسبل الحصول على الفرص المختلفة بما في ذلك فرص التعليم والعمل. وتبدو نظرة المرأة نفسها إلى كيانها في بوتان متأثرة بهذين العاملين اللذين يُعدّان من عوامل السلب. وثمة دراسة محدودة من حيث التمثيل والشمول لكنها انتهت إلى أن الاعتقاد القائل بأن الرجل أعلى من المرأة بمقدار تسعة مواليد "نبيلة" - أي بشرية - ما زال اعتقادا قويا في بعض المناطق الريفية برغم أن النساء المتعلّمات يرفضن هذا الاعتقاد رفضا متزايدا. وما يكاد يكون جميع الريفات ذكرا في إحدى الدراسات أهن يفضلن لو ولدن ذكورا^(٩). ومع ذلك فهذه المعتقدات التقليدية لم تحظر على المرأة المشاركة في الزراعة ولا في صنع القرارات الأسرية ولا في وراثته الممتلكات أو المشاركة في الفعاليات المحلية ولا في غير ذلك من الأنشطة المجتمعية. وعليه فإن ممارسة هذه المعتقدات تتباين كثيرا وأصبحت أقل تأثيرا في المناطق الحضرية.

وحركة المرأة خارج البيت محدودة بحكم المسؤوليات الأولية التي تتحملها بوصفها ربة بيت أو زوجة أو أمّا. كما أن بعض الرجال، ولا سيما في جنوبي بوتان، لا يتحمسون للسماح لزوجاتهم بممارسة حرية الحركة. وعليه فبعض النساء لهن حرية مقيدة وفرص محدودة. وفي المناطق الريفية، قد لا تكون الحركة فيما يتجاوز حدود المجتمع المحلي موضع تشجيع ولو بصورة مستترة إذا لم يكن ثمة رفيق من الرجال في ضوء ما يسود من تصوّر باستضعاف المرأة. ومع ذلك، بدأ عدد متزايد من النساء بالسفر وحدهن وهو اتجاه واضح للعيان بصورة خاصة بالنسبة للنساء اللائي يعملن كصاحبات مشاريع أو مديرات في الأعمال التجارية أو موظفات في الخدمة المدنية أو طالبات في سلك الدراسة.

(٩) المرجع السابق؛ Kinga، ١٩٩٩.

٢-٢ أدوار النساء والرجال في المناطق الريفية

جهود جميع أفراد الأسرة لا بد وأن تكون مجتمعة لبذل أقصى جهد ممكن من أجل انتزاع لقمة العيش من العمل الزراعي^(١٠). وذلك هو الحال بصورة خاصة في أمة مثل بوتان حيث النقص شديد في الموارد البشرية وحيث تتبادل الأسر المعيشية الريفية بصورة تقليدية العمل بالمشاركة من أجل تلبية الاحتياجات المتباينة.

على خلفية هذه الأوضاع، لا يصبح مثارا للعجب غياب تقسيم مميز لأدوار الجنسين بين أغلبية النساء والرجال في الريف برغم أن البيانات توحى بوجود تقسيم عام للعمل استنادا إلى المعتقدات التقليدية بشأن "القوة البدنية"^(١١). ومع ذلك فبينما ينظر إلى الحراثة باستخدام الثور على أنه عمل من أعمال الرجل بعامة فإن تدبير المنزل يُعدّ وظيفة من وظائف المرأة، لكن هذا لا يشكل ترتيبا جامدا وقد يخضع للتغيير حسب الأحوال العملية في كل يوم وطبقا لكل حالة. ومن شأن أسرة معيشية تنقصها امرأة مثلا أن يكون فيها رجل يقوم على الأعمال المنزلية الروتينية ومنها رعاية الأطفال أو الطهي أو غسل الملابس أو التنظيف برغم أن بعض الرجال يؤدون هذه الواجبات فقط عندما لا تقدر النساء على أدائها. أما الزراعة وسائر العمليات الأخرى ما بين إلقاء البذور والحصاد فكلها تخضع للمشاركة. ولا يقتصر الأمر على مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بل يتعدى ذلك إلى أنها تعمل بصورة أساسية في أنشطة تكميلية مثل الزراعة المنزلية والحرف التقليدية^(١٢). كما أن رأس الأسرة المعيشية لا يقتصر على أحد الجنسين وحده بل عادة ما يكون الشخص الأكثر قدرة وهو غالبا ما يكون الزوجة أو الابنة الكبرى التي تتحمل هذه المسؤولية. وإذا ما كان الرجل بعيدا في الحقل وكانت المرأة في البيت، فإنها تؤدي بالإضافة إلى واجباتها العادية كثيرا من مهام الإدارة بما في ذلك اتخاذ القرارات على نطاق الأسرة المعيشية وتلبية الاستجابات اليومية إزاء المسائل المجتمعية غير المتوقعة. وفي ضوء ما تقوم به المرأة عادة بوصفها حاضنة ومسؤولة عن الشؤون المالية في الأسرة، جاء نشوء السوق بوصفه آلية لتوليد الدخل بالنسبة لأهل الريف ليعزز من قوتها الشرائية.

وعليه، فكثيرا ما يتداخل نطاق نشاط كل من الرجل والمرأة على الأقل في المناطق الشمالية والشرقية من بوتان. على أن الأمر يستلزم مزيدا من البيانات وصولا إلى فهم أشمل

(١٠) حكومة بوتان الملكية، ١٩٩٥.

(١١) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(١٢) المرجع السابق.

للعوامل التي تؤثر على تقسيم العمل بين الجنسين على صعيد المجتمعات المحلية في جنوبي بوتان.

ثم جاء إدخال العمل بالآلات الزراعية وتحسين الأدوات الزراعية ومنها أدوات تشذيب المزروعات ويقصد به تيسير أنشطة الزراعة للرجال والنساء على السواء في جميع المجتمعات المحلية. ولأن الحكومة الملكية على بينة من النقص الشديد في الموارد البشرية بالمناطق الريفية فهي من ثم تولي أهمية كبيرة إلى مسائل المكنة واستخدام الآلات في العمليات الزراعية فضلاً عن تشجيع إنتاج أدوات لتوفير جهد العمل كما تقدّم دعماً متزايداً في هذا المجال بحيث يتسنى تحمّل نفقاتها لسكان الريف. ومع هذا كله، فقد اتضح أن الرجال مسؤولون عن القرارات المتعلقة بشراء المعدات والآلات الزراعية في أكثر من ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية. ويقتضي الأمر مزيداً من الدراسة بما يكفل للمرأة أن تفهم وتستخدم التكنولوجيا حيث أن التكنولوجيا لا تؤدي إلى تهميش أو تجاوز دور المرأة كما أن المرأة بوسعها المساعدة على تطوير التكنولوجيات الملائمة التي من شأنها تخفيف عبء العمل^(١٣). وهذه التكنولوجيات لا تضيف فقط إلى قيمة الأنشطة الاقتصادية للمرأة ولكنها يمكن أن تعزّز أيضاً مهاراتها في التسويق من خلال استثمار معرفتها التقليدية بإنتاج الأغذية أو بممارسات الطبابة أو بإدارة الموارد الطبيعية.

ومما يعود بالنفع بصورة خاصة التكنولوجيا الوسيطة الأقل تكلفة التي تؤكد على استخدام الموارد المحلية ويمكن أن ينجم عنها أثر مباشر بالنسبة للفقر الذي تعانيه المرأة حالياً. ومن ذلك مثلاً أساليب التخزين المنخفضة التكاليف للحبوب لمنع الآفات وآلات الطحن التي تعمل باليد ومواقد الطهي الشمسية. وسيتم التأكيد في هذا الصدد على مجالات التحديد ورسم الأولويات من أجل تكييف التكنولوجيا التي تفضي إلى توفير الوقت وإلى تخفيف أعباء العمل. كما أن التأكيد على كفالة سبل حصول المرأة على المعارف والمعلومات سواء بفضل البث الإذاعي أو الوسائل الإلكترونية أو الطباعة أو الشعبية أمر أساسي بدوره من أجل إدماج اهتمامات المرأة ضمن المسار الرئيسي لعالم التكنولوجيا.

٢-٣ المرأة الحضرية

إذا ما تطرقنا إلى المرأة الحضرية، نجد أمامنا فئتين فرعيتين مميزتين: فئة ربات البيوت والنساء غير العاملات اللائي ينزعن إلى أن يكن أقل تعليماً ثم فئة النساء اللائي حصلن تعليماً عالياً. وبصفة عامة فهاتان الفئتان لهما احتياجات واهتمامات متباينة عن النساء

(١٣) المرجع السابق.

الريفيات. فأما الاحتياجات الجوهرية لمعظم النساء الريفيات على سبيل المثال فيمكن تلخيصها على أنها امتلاك الأصول وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والماء الصالح للشرب والوقود والائتمان وسُبُل توفير جهد العمل والوصول إلى الأسواق. ومن الناحية الأخرى فمعظم نساء الحضر يحتجن إلى الحصول على المهارات التسويقية والوظائف. وفي المناطق الحضرية يبدو الرجال وكأنهم الكسبة الأساسيون بينما تصبح معظم النساء بمثابة كسبة تكميليين. مما يفرضي إلى تقاسم أقل في الواجبات الأسرية ويوحى بأنه فيما تتحول الأسر المعيشية من أنشطة الكفاف، فقد لا تبدو المرأة وكأنها الشريك المتكافئ في الفرص الاقتصادية الجديدة بل قد تفقد دورها في عمليات صنع القرار^(١٤). وعلى خلاف نساء الحضر/ربات البيوت الحضرية غير العاملات، تبدو النساء ممن حصّلن تعليما عاليا وكأنهن يعتقدن أن من شأن التصور التقليدي عن استضعاف الأنتى أن يتطور أساسا نتيجة الدور البيولوجي للمرأة في عملية إنجاب الأطفال. كما أن التحول المتسارع في القيم من الناحية الجسمانية إلى الناحية الفكرية، أدى، كما يؤكدن، إلى جعل أي فكرة عن التفوق الذكوري أمرا لا يستند إلى أي مبرر^(١٥). ويبدو أن هؤلاء النساء يراودهن كذلك شعور بالضغط المتمثل في ضرورة التوفيق بين مهنة يحترفنها وبين عائلة أو أسرة معيشية ينتمين إليها.

وبرغم أن ثمة دراسات محدودة أفادت فيها النساء ذوات التعليم العالي بشعورهن بل وبترمهن إزاء وجود تمييز اجتماعي مستتر، فإن القلة تبدو وكأنها تؤيد فكرة إيجاد أوجه علاج خاصة لتعزيز النهوض بالمرأة^(١٦). وما دامت السياسات الوطنية ما زالت محايدة من الناحية الجنسانية، كما يقضي بذلك الأمر الواقع، تذكر الكثير من النساء المتعلمات أن الجدارة وحدها ينبغي أن تكون هي المعيار الذي يتم على أساسه تحقيق أي وجه من وجوه التقدم.

٢-٤ الثغرات الجوهرية في البيانات

تضع الحكومة الملكية في حسابها رأي اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يقضي بأن الوضع الفعلي للمرأة في مجتمعها يقاس على أفضل وجه من الناحية الكمية فضلا عن الناحية الكيفية مع تشجيعها على تقديم معلومات

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) Kinga، ١٩٩٩.

(١٦) المرجع السابق.

إحصائية. ومع ذلك تجدر ملاحظة أن البيانات المفصلة على أساس جنساني لم تكن كافية حتى الآن لكي تقدّم معلومات وقائية يُركَن إليها عن حالة المرأة البوتانية في جميع المجالات التي تغطيها الاتفاقية.

ومن العوامل التي تؤثر على سلبات البيانات، ما يتعلق بنقص الموارد البشرية المدربة على جمع البيانات وتحليلها واستقصاءات مسح العينة وبحوث العمليات. وما زال الأمر يتطلب وجود قواعد بيانات، ومن ذلك على سبيل المثال ما تقتضيه عملية تحديد حجم وتكوين وتوزيع السكان على المستويات الريفية/الحضرية والمستويات الإقليمية ومستوى المقاطعات، إضافة إلى رصد تنفيذ الأهداف وخطط العمل الصادرة عن المؤتمرات المختلفة للأمم المتحدة بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة مع تحديد المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى التي يمكن تبويبها على أساس نوع الجنس فضلاً عن العوامل الأخرى. كذلك فإن الثغرات التي تشوب بحوث السياسات تم تحديدها ومنها مثلاً العوامل المؤثرة على القيد المدرسي ومعدلات التسرب من المدارس.

ومن منطلق إدراك الحاجة إلى دعم القدرات الوطنية، عمدت الحكومة الملكية تحديداً إلى المزيد من تعزيز قدرة الهيئة الإحصائية المركزية المنبثقة عن أمانة لجنة التخطيط في مجال عمليات جمع وتحليل البيانات الديمغرافية الاجتماعية ولا سيما البيانات المتعلقة بالصحة. وفي هذا السياق، أصبح من الأولويات جمع البيانات المقسّمة على أساس نوع الجنس وخاصة في ظل إنشاء وحدات المعلومات والبحوث في الوزارات العاملة في الميدان.

٢-٥ الخلاصة

خلاصة القول، أن المرأة في بوتان تتمتع بعامة بوضع جيد بالمقارنة مع نظيرتها في معظم البلدان النامية ولا سيما في المنطقة برغم ما تواجهه حتى الآن من تحديات كبيرة. وعند استخدام مؤشرات عريضة لمعايير قياس وضع المرأة نجد أن هذا الوضع سواء كان جيداً أو أدنى من ذلك يتوقف نسبياً وبصورة أساسية على الجماعة العرقية التي تنتمي إليها المرأة^(١٧). وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:

- سبل حصول المرأة وإمكانيات سيطرتها على الموارد الخاصة بالأرض والمساكن والثروة الحيوانية والمجوهرات وما إلى ذلك بالإضافة إلى المدخرات ودخل الأسرة والأغذية والميراث؛

(١٧) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ١٩٩٨.

■ سبل وصول المرأة إلى الموارد العامة. بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية ومستوى التعليم النظامي والأمن الغذائي والمستويات التغذوية والحصول على الائتمان وتقسيم العمل في مجال جلب الوقود والمياه؛

■ مدى سيطرة المرأة على عملها ودخلها ومن ذلك مستوى استقلالها الذاتي في تحديد العمل المأجور وغير المأجور وما إذا كانت ستتولى بنفسها التصرف في أجورها ثم سيطرتها على نفقات الأسرة؛

■ سيطرة المرأة على جسدها بما في ذلك سلطاتها في اتخاذ القرارات إزاء حالات الزواج والحمل والحد من الإنجاب والعلاقات الجنسية مع شريكها وتجارب العنف البدني والإيذاء العقلي بما في ذلك الاغتصاب وضرب الزوجات والتحرش في موقع العمل؛

■ سيطرة المرأة على حراكها الفعلي بما في ذلك الأماكن التي يمكن أن تزورها بمفردها ويمكن أو لا يمكن أن تغشاها ليلاً وما إلى ذلك؛

■ وصول المرأة إلى وسيطرتها على المواقع السياسية كالمشاركة في الشؤون المجتمعية؛

■ وصول المرأة إلى الموارد غير المادية ومن ذلك الحصول على المعلومات؛

■ وضع المرأة إزاء القانون وسبل وصولها إلى الهياكل القانونية وإلى التعويضات بما في ذلك الأحكام القانونية الكفيلة بالمساواة الجنسانية والوعي بالقانون وإدراك حقوقها وتجاربها مع الشرطة والمحاكم.

وفي بوتان، تنطلق عملية التحول الاجتماعي في سياق البعد الجنساني من هدف تحقيق المساواة الفعلية قبل تحقيق المساواة الرسمية وهذا جهد طالما أكدت الحكومة الملكية أنها تؤازره. وفيما تستند المساواة الرسمية إلى فكرة "التماثل" بين الرجل والمرأة، فإن المساواة الفعلية تتطلب أن يوضع في الاعتبار التشريعي النواحي التي تختلف فيها المرأة عن الرجل سواء من حيث القدرات البيولوجية أو من حيث السلبيات الاجتماعية التي تتعرض لها وتواجهها مقارنة بالرجل.

وفي واقع الأمر فإن الحواجز التي تحول دون تحقيق الفرصة المتكافئة في بوتان، هي في غالبيتها الأعم حواجز اجتماعية واقتصادية. كما أن الإحصاءات المنشورة بشأن التعليم والصحة وغير ذلك من العوامل ما زالت أقل حجماً بالنسبة للنساء والفتيات عنها بالنسبة للرجال والبنين. وفي ضوء ما سبق، فإن تغيير السياسات ومنها تلك المتخذة في السنوات الأخيرة يقصد إلى أن تفضي إلى تمكين قانوني وسياسي واقتصادي واجتماعي وعائلي للمرأة

وهذا التمكين الذاتي للمرأة يؤدي إلى تأكيد حقوقها وإلى صقل مهاراتها وإلى تعويدها على التفكير النقدي وإذكاء وعيها وتعزيز صورة الذات لديها. هذا هو التحدي المتمثل في البناء على المنجزات المتحققة لمواصلة تأكيد تكافؤ وصول المرأة إلى الموارد والتعليم والإمكانات الاقتصادية واكتساب سلطة المشاركة وتقاسم صنع القرار على جميع الأصعدة. وهذا هو التحدي الذي سوف تواصل بوتان التركيز عليه في المستقبل.

٣- بوتان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

وقَّعت بوتان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٠ وصدَّقت عليها يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١. وعلى خلاف العديد من الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية، لم تُثَرِّبوتان قط أي تحفظات على أي جزء من الوثيقة بل قبلت الاتفاقية تماما بوصفها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة. كما توافق بوتان موافقة كاملة على التزام الدولة بموجب الاتفاقية المذكورة مما يفرض إتخاذ خطوات عملية للقضاء على التمييز الموجه ضد المرأة حتى من جانب الأشخاص العاديين أو المنظمات أو المؤسسات. وفيما تشعر الحكومة الملكية بارتياح عميق لأن الوضع الشامل للمرأة في بوتان وضع جيد نسبيا إلا أنها تلتزم بتذليل ما تبقى من أي عقبات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية تحول دون المساواة الكاملة للمرأة وردم أي ثغرات فاصلة في هذا المضمار.

وفي أعقاب تصديق بوتان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تم تشكيل لجنة لرصد التزامات البلاد بموجب الاتفاقية. واللجنة مسؤولة أيضا عن التكليف بإجراء دراسات بشأن حالة المرأة في بوتان وقد أنجزت في هذا الصدد ثلاث دراسات بمساعدة دولية عن الصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم. وبرغم أنه أُنْخِذ القليل من إجراءات المتابعة المحددة فيما يتعلق بالاتفاقية، فإن ثمة منتدى قائما في هذا المضمار ويتألف من محاور اتصال جنسانية في مختلف الوزارات، وقد جرى تنشيطه مؤخرا تحت قيادة أمانة لجنة التخطيط ليركز على المزيد من المشاركة والتعلم وبناء القدرات.

وأمثالاً لالتزاماتها بتقديم تقارير دورية بشأن تنفيذها الاتفاقية، تقدم بوتان هذه الوثيقة.

٣-١ الالتزام بإزاء المرأة

في كثير من أنحاء العالم، لا يسمح للمرأة أن تحوز أو تترث الممتلكات. كما أنها محرومة من الحق في اتخاذ القرارات الشخصية، وتتقاضى أجورا أدنى من أجور الرجل، فضلا عن أن النساء يصبحن ضحايا للإيذاء البدني والجنسي وللاستغلال من جانب عائلة

أزواجهن. وكل هذا يؤدي إلى النيل من احترام المرأة لذاها ويضعف صحتها البدنية والاقتصادية.

وعلى نحو ما ورد وصفه يجري التخفيف في بوتان من وطأة هذه المشاكل إن لم يتم إزالتها سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية برغم أن ثمة عوامل اجتماعية وثقافة واقتصادية مختلفة ما زالت تعوق المساواة الكاملة للمرأة. وعليه، تسعى الحكومة الملكية إلى التصدي لهذه العوامل التمييزية من خلال اتباع سياسات مزدوجة مع استلام زمام القيادة مما أدى إلى إضفاء تغييرات عملية في هذا الصدد. ومع ذلك فالحكومة الملكية على بينة من أن قضايا المساواة الجنسانية ما برحت تشكل شاغلا ضاغطا في ضوء الإيقاع المتسارع للتنمية الحديثة.

وفي جميع الخطط الخمسية لبوتان، تم إيلاء أعلى الأولويات لتنمية الموارد البشرية وهو أمر يتواصل حتى الآن. وفي ضوء العدد الإجمالي المقدّر للسكان وهو لا يتجاوز ٦٩٨ ٠٠٠ نسمة، يصبح من الطبيعي أن كل فرد في المجتمع يسند له دور خاص يضطلع به. ولأن المرأة تشكل أساسا نصف السكان، تنوي الحكومة الملكية تنمية هذا المورد البشري إلى أقصى طاقته مع تعبئته بصورة فعّالة لصالح قضية المجتمع وتحقيق الصالح الوطني. وقد أدت المبادئ التوجيهية لجميع الخطط الخمسية، بما في ذلك مبدأ الاستدامة والاعتماد على النفس، إلى إيجاد بيئة مواتية للبناء على المنجزات ومواصلة تحسين أوضاع المرأة. كما أن الاستقرار السياسي الذي نعمت به بوتان لأجل طويل في ظل الملكية الوراثية يمثل بدوره عاملا مهما آخر للتقدم في مجال وضع المرأة.

كذلك تهدف الحكومة الملكية إلى تهيئة جميع التسهيلات والظروف اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية لصالح المرأة بما في ذلك الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وهي مدركة للحاجة إلى نشر الوعي بالأدوار المتغيرة والمتوازنة للنساء والرجال كلما ازدادت قوة الدفع الإنمائية. وبصورة جوهرية فالمؤسسات الحكومية جميعا مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمرأة. وبرغم أنه لم يتم صياغة مشاريع موازية وخاصة للمرأة، فالحكومة الملكية ملتزمة بتعزيز مشاركة المرأة في التنمية في جميع المشاريع والبرامج القطاعية بما يعكس الاحتياجات والإمكانات الخاصة التي تتمتع بها.

٣-٢ الالتزام بدمج منظور جنساني ضمن مسار الأنشطة الرئيسية

على المستوى العالمي، ساد التسليم بأن المشكلة لا تكمن في إدماج المرأة في مسار التنمية في حد ذاته ولا افتقارها إلى المهارات والائتمانات والموارد، ولكنها تتمثل في العمليات وفي المؤسسات الاجتماعية التي ينجم عنها حالات عدم المساواة بين الجنسين لغير

صالح المرأة^(١٨). كما أن عوامل اللامساواة بين المرأة والرجل لا تنطوي على مجرد كلفة تتحملها المرأة بمفردها ولكن تتحملها التنمية أيضا في عمومها، ومن ثم فلا بد من النظر إليها بوصفها قضايا اجتماعية وإنمائية بدلا من الاقتصار على أنها "شغل للمرأة وحدها". وعلى ذلك لا يقتصر الأمر على مسألة "إضافة المرأة" إلى العمليات والبرامج القائمة ولكنها تتمثل في إعادة تشكيل هذه البرامج لكي تعكس الرؤى والمصالح والاحتياجات الخاصة بالمرأة مع دعم المساواة بين الجنسين.

وتتمتع بوتان ببيئة تمكين مواتية للغاية بالنسبة لدمج المنظور الجنساني في صلب الأنشطة الرئيسية. وعليه لا يقتصر الاهتمام بقضايا المساواة على قطاع يسمى "تنمية المرأة" ولا يتم معالجة هذا الجانب من خلال برامج معزولة ضمن قطاعات بعينها. فمن المتوقع للهيئات الحكومية في بوتان أن تدرك أن المرأة هي جزء رئيسي من الجمهور الذي تخدمه ومن ثم فهي تحتاج إلى تصميم وتنفيذ ومواصلة دعم الخدمات التي تلي الاحتياجات الخاصة للمرأة والرجل على السواء. على أن الصعوبات التي يواجهها التنفيذ تشمل بطء استيعاب المعلومات المتعلقة بالتزامات الحكومة الملكية في منهاج العمل بالإضافة إلى عدم فهم ما تنطوي عليه بصورة كاملة الالتزامات بالدمج في المسار الرئيسي للأنشطة، فضلا عن اتجاه مستمر من جانب بعض المسؤولين يتمثل في النظر إلى المرأة وكأنها "قطاع" معزول وهناك أيضا محدودية الخبرات والمهارات المتوفرة في الوزارات القطاعية من أجل إجراء التحليلات التي تقارن الأسلوب الذي تتأثر به المرأة والرجل من جرّاء سياسة أو برنامج ما. كما أن هناك ثغرات واسعة في البيانات المتاحة لأغراض تقييم السياسات والبرامج حسب نوع الجنس.

أما نقطة البدء فسوف تتمثل في بناء فهم مشترك بشأن مفاهيم المساواة بين الجنسين، ودمج المنظور الجنساني في صلب الأنشطة الرئيسية ضمن إطار النظام القائم على جميع الأصعدة بحيث لا يكون ثمة تردد في معالجة القضايا الجنسانية. ولسوف تركز جهود دمج الأنشطة على ثلاثة مستويات: السياسة المرسومة ودورة التخطيط ثم الرصد والتقييم.

وبالنسبة للبعض، يتمثل قياس النجاح في استراتيجيات مساواة الجنسين في مشاركة أعداد متساوية من النساء والرجال في برنامج ما. ولكن ثمة درسا مستفادا من التجربة يفيد بأن المساواة في المشاركة على هذا المستوى ليست دائما أفضل ولا أنجح السبل لضمان أن يكون من شأن برنامج ما دعم إنجاز المساواة بين المرأة والرجل. إن استراتيجيات المساواة في

(١٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٨.

بوتان تعمل على دمج هذا الدرس بطريقتين متصلتين: التركيز على الأثر بدلا من التركيز على الأنشطة/المدخلات ثم التركيز على المساواة بوصفها هدفا بدلا من التركيز على المرأة بوصفها فئة مستهدفة. وهذا ينطوي في الأجل الطويل على أفضل الإمكانيات التي تتيح دعم المساواة بين الرجل والمرأة.

٣-٣ إضفاء قيمة على عمل المرأة غير المأجور

لا يقتصر دعم كل مجتمع على العمل المأجور فقط، ولكن الدعم ممكن أن يأتي من العمل غير المدفوع الأجر. بما في ذلك العمل المنزلي والعمل التطوعي. ويتم بصورة مستترة تعزيز تصورات دور الجنسين حيث أن المرأة "تتخصص" في تدبير شؤون الأسرة المعيشية وأنشطة الحمل وإنجاب الأطفال فيما يتخصص الرجل في أنشطة الإنتاج السوقية وذلك في المستوى والطابع الذي تقضي بهما مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل حتى في بعض الدول السريعة التصنيع. أما القطاع الاقتصادي غير السوق فيتراوح بين محاصيل الكفاف إلى جلب المياه وتجميع حطب الوقود إلى إعداد الطعام وتنظيف المنزل إلى رعاية الأطفال والمسنين فضلا عن إدارة شؤون وخدمات المجتمع المحلي التي يقدمها العاملون في مجالات التطوع.

وعليه، لا يكفي الاختصار على فهم الأدوار المختلفة التي يزاؤها كل من المرأة والرجل بل يتعدى الأمر إلى فهم القيمة التي تنطوي عليها هذه الواجبات. وفي التحليل الأخير فإن القيم المذكورة تحدد وضع المرأة والرجل في المجتمع وفرص حصولهما وسيطرتهما على موارد من قبيل الدخل وسلطة صنع القرار.

وبالمقارنة مع بلدان أخرى، ففي بوتان اتضح أن المهام الإنجابية تتسم بقيمة عالية^(١٩). وعلى النحو المفصل في الفرع ٦-٢، ففي تحليل المهام الإنتاجية والإنجابية على نحو ما تقوم به المرأة ويقوم به الرجل في بوتان، يظل من المنطقي القول بصورة عامة أن ثمة توزيعا مرنا للمهام بين الجنسين. ومع ذلك يبدو أن هناك اختلافات بين المرأة والرجل طبقا للمسؤولية التي يقضي بها نشاط ما وحسب الوقت والطاقة المستثمرين لأدائه، فضلا عن الطريقة التي يتم بها تقييم أي نشاط حيث يجري ذلك أحيانا بواسطة النساء أنفسهن.

ولسوف ينظر صانعو السياسة وقادة الحكومة في بوتان في اتخاذ خطوات جسورة لمعالجة القيم المضافة على العمل غير المأجور. وقد يشمل ذلك خطة لتنسيق وتنفيذ دراسة استقصائية حول استخدام الوقت يتم من خلالها توثيق حجم إنتاج الأسر المعيشية التي تنتج

(١٩) منظمة التنمية الهولندية، ١٩٩٣.

سلعا وخدمات لا يتم تداولها في السوق، وكذلك مقدار العمل المأجور وغير المأجور الذي تستخدمه. وهناك دراسة أخرى قد يكون من شأنها دمج قيمة إنتاج الأسر المعيشية ضمن نظام الحسابات القومية.

٣-٤ الخاتمة

تم بالفعل إدماج كثير من مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ضمن قوانين بوتان الوطنية فأصبحت جزءا من الأساس الذي يتبعه البلد بالنسبة لحماية الحقوق وكذلك للالتزامات الحكومة الملكية. كما أن بوتان تنظر بعين التقدير إلى حقيقة أن الاتفاقية المذكورة تسلم بدور الثقافة والتقاليد وتدعو الدول الأطراف إلى إزالة الصور النمطية الجامدة لأدوار الجنسين. وينبغي القول مرارا وتكرارا أن جميع الأشخاص، بصرف النظر عن نوع جنسهم، متساوون أمام القانون في بوتان، وتكفل لهم حماية متساوية. بمقتضى القانون دون أي تمييز. ومن الناحية القانونية فإن الفرص الاجتماعية والتعليمية لا تتأثر بصورة عامة بنوع الجنس. وكما سيرد مناقشته تفصيلا في الفرع الرابع، فقد اتخذت الحكومة الملكية عدة تدابير للمواءمة بين القانون الوطني والسياسة الوطنية وبين أحكام الاتفاقية برغم أن الرصد الرسمي لتنفيذ الاتفاقية كان يتم بصورة متقطعة.

ورغم المساواة العامة في الوضع الذي تتمتع به المرأة في بوتان، تسلم الحكومة الملكية بأن بوتان ينبغي ألا تشعر بالغرور إزاء وضع المرأة الجيد نسبيا. وعليها أن تواصل العمل بنشاط نحو إضفاء المزيد من التغييرات الإيجابية على مدى ما تتمتع به النساء من إمكانات ومهارات ومواهب. كما أن الحكومة الملكية تدرك أن التمييز على أساس نوع الجنس، حتى ولو لم يكن مقصوداً، لا يفضي إلى نهج كامل النضوج إزاء المساواة الجنسانية. وعلى ذلك فالتحدي المطروح مستقبلاً يتمثل في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تحقق حتى الآن بين التقدم وبين القيم الراسخة وكثير منها كان من شأنه إسباغ حماية أصيلة على حقوق المرأة.

٤ - الوضع القانوني للمرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان ٣/٢)

تضمن الاتفاقية مزيداً من المساواة للمرأة أمام القانون، وفي مجالات كالزواج وقانون الأسرة. وهي قد تكون مجالات ذات أهمية محورية للمرأة ويشمل ذلك نفس الحق في دخول رابطة الزواج وحرية اختيار الزوج فضلاً عن التمتع بنفس الحقوق وتحمل نفس الواجبات الموكلة إلى الوالدين في المسائل المتصلة بأبنائهما، ونفس الحقوق لحرية البتّ في مسألة عدد الأطفال والمباعدة في ولادتهم وإتاحة فرص الوصول إلى المعلومات وسبل التمكين من أجل ممارسة تلك الحقوق، والحق في اختيار اسم للعائلة ونفس الحقوق في التملك وحياسة

الممتلكات. ولسوف نتدارس الآن كيف تتم حماية حقوق المرأة البوتانية في هذا المجال وفي غيره من مجالات القانون.

لا توجد في واقع الأمر أي قوانين في بوتان تميز بين المرأة والرجل. فجميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحق المتساوي في الحماية القانونية دون تمييز على أساس من العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر (البند OM من thimz-hung Chhenpo و الباب ٣ من قانون الإجراءات المدنية والجنائية لعام ٢٠٠١). وهذا البند يتماثل مع المادة ١٥ من الاتفاقية التي تنص على البند الذي يؤكد مساواة المرأة مع الرجل أمام القانون في مختلف الأمور.

وليس هناك حكم يقضي بمعاملة تفضيلية تنحيز للمرأة من خلال كفالة دعم خاص في التعليم أو التوظيف لأن المرأة تستطيع أن تشارك من الناحية القانونية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس متساو مع الرجل.

ومع ذلك، فالأعراف البوتانية التي تميز بين المرأة والرجل ما زالت سائدة أساسا في مجال الإرث. وبالنسبة إلى غالبية من البوتانيين، تورث الأرض عن طريق الأم لأن أهل بوتان الغربية والوسطى، فضلا عن بعض الجماعات الإثنية في شرقي بوتان، يتبعون نظاما يتقصى سلالة الأم في الأسرة. أما في الجنوب وفي أجزاء أخرى من الشرق، فيجتاح الإرث عن طريق الأب إلى أن يكون المعيار السائد. وفي كلتا الحالتين تظل للوالدين الكلمة النهائية في توزيع ثروة وممتلكات العائلة.

وطبقا للمادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبموجب القانون البوتاني، فلا أي شخص سواء كان ذكرا أو أنثى أن يرفع دعوى أمام المحاكم إذا ما تصورت، أو تصور، أن حقوقها، أو حقوقه، قد تم انتهاكها (الجزء الثاني، الفصل ١٨، قانون الإجراءات المدنية والجنائية، ٢٠٠١).

وبموجب قانون الشرطة لعام ١٩٨٠ وقانون السجون لعام ١٩٨٢ توجد أحكام تؤكد مساواة الرجل والمرأة وتحمي حقوق وينص مصالح المرأة. وينص الحكم الذي يرد في قانون الشرطة على أنه "من أجل تيسير عمل الشرطة، يمكن أيضا تجنيد المرأة في سلك الشرطة حيث تقدم مساعدتها في تحقيق القضايا التي تنطوي على نساء أو في التعامل مع النساء السجينات أو في تحصيل المخالفات المرورية". وهو يشير إلى أن ليس ثمة تفضيل للرجل على المرأة من حيث الانخراط في سلك الشرطة. كما ينص الحكم على عدم استخدام القيود الحديدية بالنسبة لأي حدث شاب دون الثالثة عشرة من العمر سواء كان فتاة أو صبيا.

وينص قانون السجون أيضا على أن السجناء من ذكور وإناث ينبغي الفصل بينهم في الحبس (البند ١-٤ أ)) كما ينبغي احتجاز الأحداث القصّر بصورة منفصلة عن باقي المسجونين (الفصل ١-٤ ب)) أما الفصل ١٦-٦ فيحظر عدم تكليف النساء المدانات أو الأحداث المدانين بأعمال في السجن "بما يتجاوز قدرتهم"

١-٤ قانون الزواج في بوتان، ١٩٨٠ (المادة ١٦ من الاتفاقية)

في مسائل الزواج تعكس الممارسات المحلية مدى الحرية والمرونة السائد. ولكن كما يحدث في مجتمعات أخرى فإن الإفراط الجنسي ينظر إليه على نحو ما بوصفه أمرا أكثر "مقبولة" بالنسبة للرجل منه بالنسبة للمرأة ورغم أنه لا يوجد في شمال بوتان سوى قدر قليل من التشهير الاجتماعي بالنسبة للمرأة التي يكون لديها أطفال خارج رابطة الزواج. كما أن الطلاق، الذي يمكن أن تبادر به المرأة أسوة بالرجل ينظر إليه كذلك على أنه أمر مقبول في المجتمعات البوتانية السائدة.

كذلك فإن ممارسة تعدد الزوجات وتعدد الأزواج مسموح بها بمقتضى القانون إذا ما تمت بموافقة الزوج (البند ١-١٩ على النحو المعدل به في عام ١٩٩٦). كما أن ممارسة تعدد الأزواج وتعدد الزوجات مقبولة بين سكان جنوبي بوتان وكذلك في الأجزاء الأخرى من بوتان الغربية والوسطى ومجتمعات السكان الرُحّل في الشمال. وفي كثير من الحالات، إذا ما انطوى الأمر على زوجات عدة يمكن أن يكنّ أخوات وكذلك يمكن أن يكون الأزواج العديدون إخوة. على أن ثمة ملامة تكمن تحت السطح ومازالت ترتبط بوجود زوجين يتقاسمان زوجة واحدة ورغم أن ليس هناك محظور اجتماعي جاد ضد هذا الوضع أو ضد تعدد الزوجات. والرأي السائد فيما بين النساء والرجال يبدو وكأنه يفيد بأنه ما دام الزوج يستطيع إعالة الأسرة يصبح الوضع مقبولا.

وبموجب الفرع ١-١٤ من قانون الزواج لعام ١٩٨٠ فالسن الأدنى للزواج هو ١٨ سنة للذكور و ١٦ سنة للإناث. ومع ذلك فطبقا لما تتطلبه اتفاقيات دولية مختلفة، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فقد جعل تعديل قانون الزواج لعام ١٩٩٦ السن القانونية هي ١٨ سنة لكلا الجنسين لجميع الأغراض. ولكن على نطاق الممارسة من الشائع أن يختار الشباب والشابات شركاءهم بحرية كما يحمي القانون حق الشريك في أن يحب أو يتزوج حسب اختياره أو اختيارها دون تمييز على أساس من المكانة أو الطبقة أو الثروة أو المظهر الجسماني (البند ١-٢). ورغم عدم إصدار شهادة زواج، يدخل البنين والبنات في رابطة زواج بمقتضى القانون العرفي ابتداء من سن ١٥ سنة لكن الزواج لا ينال الاعتراف القانوني إلا بعد الحصول على شهادة زواج من المحكمة (البند

١-٨). وحتى الأمس القريب كانت كل حالات الزواج تتم بمقتضى القانون العرفي ولكن النساء المتعلقات كنّ يتمسكن بصورة عامة بالزواج القانوني. كذلك يقتضي الأمر موافقة صريحة من الطرفين الداخلين في رابطة الزواج.

وقد تم تعديل قوانين تسجيل الوقائع الحيوية المعمول بها لتشمل حالات المواليد والوفيات بحيث يقتضي إصدار شهادة ميلاد، وقد كانت أمرا نادرا إلى حد كبير، من أجل إثبات العمر في حالة الزواج ومن أجل الأغراض العامة الأخرى مثل القبول في المدرسة والتعيين في السلك الحكومي وإصدار جواز السفر وما إلى ذلك. أما شهادة الوفاة، وكانت بدورها أمرا نادر الحدوث فتطلب بدورها لتسوية المسائل القانونية وخاصة المنازعات بشأن الميراث.

ويحظر الباب ١-١١ من قانون الزواج الممارسة التقليدية للزواج بين الأحداث القُصّر ومن يمارس هذا النوع من الزواج يقع تحت طائلة البند ٨-٢٠ من نفس القانون. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد البند ١-١٠ من القانون على أن الزواج المبرم عقده بين أشخاص في نطاق درجة القرابة أو النسب المسموح بها حسب العرف المحلي يعترف به القانون. وعلى خلاف [ذلك] تعالج الحالة طبقا للبند ٩-١٠ من القانون ولن تصدر شهادة الزواج على النحو المنصوص عليه بموجب البند ١-١٣“

وما زالت تنطبق قيود قانونية تتعلق بزواج البوتاني سواء كان رجلا أو امرأة مع زوج بوتاني برغم أن هذه القيود عادة ما يتم تجاهلها اللهم إلا في حالة جنسية الأبناء. والزواج من غير بوتاني لا يغير تلقائيا جنسية المرأة ولا يجردها من الجنسية ولا يضطرها إلى اكتساب جنسية زوجها. وإذا ما قام زوج لامرأة بوتانية بتغيير جنسيته يسمح لها بأن تتخذ قرارها الخاص فيما أن تحذو حذوه أو لا تفعل ذلك.

وفي حالة الزنا، فإن الشخص الذي يرتكب الزنا لا بد أن يدفع تعويضا (Ga o) للزوج المتضرر على نحو ما يقضي به البند ٣-١ من قانون تعديل الزواج ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه فإن البند ٨-١ من قانون تعديل الزواج لعام ١٩٩٦ يحمي المرأة غير المتزوجة التي تصبح حاملا إذا ما أقامت دعوى ثم اتضحت في هذا الصدد مسؤولية الرجل. وفي هذه الحالة يُطلب إليه دفع مبلغ مساوٍ للأجر اليومي الوطني لمدة ١٠ أشهر إلى المرأة على سبيل تحمل تكاليف علاجها الطبي إضافة إلى بدلات لإعالة الطفل تساوي ٢٠ في المائة من دخله الشهري.

والطلاق ليس بالأمر النادر الحدوث وعلى خلاف كثير من البلدان الأخرى لا تحظره بوتان ولا تنطوي حالات الطلاق على وصمة اجتماعية أو محظور فكل من النساء

والرجال يمكن أن يتزوجوا من جديد دون أي تحيز اجتماعي سواء كان لديهم أو لم يكن لديهم أطفال من حالات زواج سابقة. ولسوف يولى المزيد من الاهتمام إلى المشكلة المتزايدة التي تتمثل في القبول الكامل للأطفال من بنات وبنين من جانب بعض أزواج الأم أو زوجات الأب مما يمكن أن يفضي إلى إيذاء الأطفال. ويمكن للمرأة أو الرجل بدء إجراءات الطلاق، كما يمكن تحميل أي من الطرفين المسؤولية عن تعويض الشريك. فإذا ما تم طلاق زوجين تعود الممتلكات الشخصية التي تتم حيازتها قبل فسخ الزواج إلى المالكين الأصليين (البند ٦-٣ من قانون الإرث لعام ١٩٨٠) بينما تقسم الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج بصورة متساوية بين الزوج والزوجة والأبناء إن كان ثمة أبناء.

وفيما يتعلق بحضانة الأطفال، تُمنح الأم بموجب الفصل ٧-٢ حضانة الأطفال دون التاسعة من العمر بصرف النظر عمّن يتحمل مسؤولية الانفصال. وفضلاً عن ذلك، فبموجب البند ٧-٣ (١) على النحو المعدل به عام ١٩٩٦، تعطى للأم حضانة الطفل دون التاسعة. أما بدل إعالة الطفل فيتحملة الأب طبقاً لأحكام اتفاق يتم التفاوض بشأنه. وفي حالة عدم الوفاء بذلك يدفع الأب ٢٠ في المائة من إيراده الشهري لكل طفل دون أن يتجاوز مجموع بدلات إعالة الطفل ٤٠ في المائة حتى يبلغ الطفل سن الثامنة عشرة.

وفي الوقت نفسه، فإن البند ٨-١٩ "فرض العقوبة على زنا المحارم" يعرف زنا المحارم على أساس أنه "عندما يحدث زواج بين زوجين محظور زواجهما طبقاً للأعراف السائدة في القرى المختلفة"، وهذا يشير إلى الممارسة الشائعة لزواج أبناء العم أو الخال وفي هذه الحالة يحكم على كلا الرجل والمرأة المشاركين في ذلك بالسجن ثلاثة أشهر.

وعندما توجد ثغرة في القانون، أو عندما يكون ثمة لبس في تفسير القوانين المتصلة بجريمة زنا المحارم، فللمحكمة العليا أن تنظر في الحكمين العامين التاليين وأولهما هو المادة ٢ التي تذكر أن "كل قاضٍ له أن يبتّ في قضية متقيدة بأحكام المدونة القانونية دون أي اعتبار للرتبة أو المكانة لأي من الطرفين المائلين أمام المحكمة. وفي سياق تفسير المدونة، عندما يكون هناك فصل غامض أو عندما يطرح الأمر إزاء تفسيرات مختلفة يكون الحكم الأخير لقرار أغلبية قضاة المحكمة العليا".

ثانياً، يقضي البنود ١-١ (أ) و (ب) من المدونة بأنه: "ليس لأحد أن يشهر بشخص بريء أو يلفق له اتهاماً. والجاني الذي يقصد من خلال كلماته التي تفوه بها أو كتبها علناً وافتراءً إلى تشويه سمعة فرد بشأن جريمة قتل أو سرقة مسلحة أو أي فعل محظور أو خيانة للأمانة بقصد الإضرار بسمعة ذلك الشخص، يحكم عليه بالسجن مدة تتراوح بين شهر إلى ثلاث سنوات مع دفع تعويض عن شهر إلى ثلاث سنوات إلى الطرف المتضرر

محسوبا طبقا لإعلان معدل الأجور المعمول به على الصعيد الوطني. وعندما يقع مثل هذا التشهير بسمعة شخص في مسائل بخلاف القتل أو السرقة المسلحة أو الخيانة يدفع الجاني تعويضا إلى الشخص المتضرر عن شهر إلى خمس سنوات محسوبا طبقا لإعلان معدل الأجور الوطني“

وفيما يتعلق بتبني طفل، أصدرت الدورة السابعة والستون للجمعية الوطنية في عام ١٩٨٨ القرار الذي يقضي بأن ”يُسمح بتبني الطفل سواء من رعايا بوتان أو من غير رعاياها بشرط تدارس الحالات ذات الصلة عن طريق المحاكم وإبرام الاتفاقات الملائمة التي تنص على أن الطفل سوف يكون مستحقا لجميع المزايا التي يتم التمتع بها بمقتضى قانون الموارث على النحو المنطبق على الطفل الطبيعي المولود. والأطفال الذين يتم تبنيهم بهذه الطريقة من خلال تلك الإجراءات تعترف بهم وزارة الداخلية والمحاكم باعتبارهم أطفالا متبنين ويسمح بتسجيلهم في التعداد بوصفهم مواطنين“. وهذا القانون يحمي المصالح القصوى للطفل المتبني وينطبق على البنات والبنين كما أن القوانين لا تميز قط ضد أي من الجنسين.

٤-٢ قانون الاغتصاب، ١٩٩٦ (المادة ٩)

إذا ما تطرقنا إلى قانون الاغتصاب لعام ١٩٩٦، الذي يعدل الأبواب ذات الصلة من قانون الزواج التي تعالج جريمة الاغتصاب، يتم تعريف هذه الجريمة على أنها ”الاتصال الجنسي مع شخص تحت أي من الظروف التالية: دون موافقته/موافقتها، باستعمال أي نوع من أنواع القوة أو بموافقته/موافقتها عندما يتم الحصول على هذه الموافقة من خلال تهديده أو تهديدها بالموت أو الأذى“ (المادة ٢-١-١). وبصفة عامة فإن حالات الاغتصاب التي يفاد عن وقوعها في بوتان قليلة نسبيا وإن كان هناك زيادة حادة في الإبلاغ عن الجرائم الجنسية بشكل عام في سنة ٢٠٠٠ (أنظر الجدول ٤-١، المرفق باء). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن المجني عليهم قد أحيطوا علما بحقوقهم بموجب قانون الاغتصاب من خلال فرض عقوبة قاسية على المدانين مع الحكم بمبلغ كبير معقول من التعويض لصالح المجني عليهم.

وبالإضافة إلى دفع التعويض لضحايا الاغتصاب ينص القانون على أن مرتكب الاغتصاب يودع السجن لمدة سنة إلى خمس سنوات (البند ٢-٢-١) وتلك زيادة ملموسة عن العقوبة السابقة التي كانت تحكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر فقط. وفي حالة الاغتصاب الجماعي، فإن التعويض الممنوح للضحية يكمله سجن الجناة لمدة ثلاث إلى سبع سنوات (البند ٢-٣-١) وقد شطب قانون الاغتصاب الإشارة السابقة التي كانت تفيد بأنه في حالة

الاغتصاب الجماعي فإن المرأة كان ينبغي أن تكون ذات سمعة حسنة قبل فرض أحكام سواء بغرامات أو عقوبات بالسجن.

وفيما يتعلق باغتصاب حدث قاصر، يرد في البند باء (أ) ٢-٦-١ أنه إذا ما تعرض للاغتصاب فتاة أو صبي فوق الثانية عشرة ودون الثامنة عشرة فإن عقوبة السجن تكون لخمس إلى عشر سنوات إضافة إلى دفع تعويض. وإذا ما كان المجني عليه أقل من سن ١٢ سنة يصبح الحكم الإلزامي ١٠ إلى ١٣ سنة سجنًا. أما الاغتصاب الجماعي فيؤدي إلى أحكام ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة أو ١٥ إلى ١٧ سنة حسب عمر المجني عليه (باء ألف ٢-٧ و ٢). وثمة مجال لتحسين الحالة من خلال إسداء المشورة أو التدخل بعد معالجة للمجني عليهم في مستشفى. بمن في ذلك الأطفال المصابون بأمراض منقولة عن طريق الاتصال الجنسي. فإذا ما توفي المجني عليه، سواء كان بالغًا أو طفلًا في سياق حادثة اغتصاب، يلزم الحكم بالسجن المؤبد بالإضافة إلى التعويض. وفي حالة الاغتصاب الجماعي، يلزم الحكم بالسجن المؤبد على زعيم عصابة الاغتصاب بينما يحكم بالسجن لمدة ١٧ سنة على كل فرد من الأفراد المعتصبين وقد تصل العقوبة إلى المؤبد (باء ألف ٢-١٠-١).

كما أن الأحكام العامة المذكورة أعلاه من القانون ٢ ومن البنود ١-١ (أ) و(ب) التي تغطي "أي بند [في القانون] يتسم بالغموض أو يخضع لتفسيرات متباينة" إضافة إلى التشهير المتصل بـ "أي حظر" ينظر إليها أيضا على أنها تتصل بجرائم الاعتداء الجنسي التي تقصر عن حالة الاغتصاب. بما في ذلك حالات الشروع في الاغتصاب والاعتداءات المترتبة والاعتداء الجنسي والإيذاء الجنسي للأطفال مما لا يشكل بحد ذاته اغتصابا. وفي قانون الزواج يرد بندان يعالجان بعض هذه الجرائم، ومن ذلك مثلا "فرض غرامة على انتهاك حشمة امرأة في نومها" (البند ٨-٢٢) و "فرض عقوبة على انتهاك حشمة امرأة بواسطة تخديرها" (البند ٨-٢٣).

وفيما يتعلق بالبغاء في إطار المادة ٦ من الاتفاقية يجدر ملاحظة أن البغاء في بوتان لا يشكل قضية كبيرة كما هو الحال في بلدان المنطقة الأخرى. وليس هناك سوى حالات قليلة من البغاء يبلغ عنها عبر الحدود الهندية. كما أن حالة الاتجار في النساء ليست منتشرة في بوتان. ومع ذلك فالبغاء والاتجار في النساء يعتبران جريمة بموجب القانون. وقد وقّعت بوتان اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء وهناك خطط للتصديق عليها في الدورة ٨١ للجمعية الوطنية. وعليه، فلسوف تسنّ بوتان تشريعات بشأن منع الاتجار غير الأخلاقي بالنساء والأطفال.

٣-٤ قانون الجنسية في بوتان، ١٩٨٥ (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٩)

في مجال الجنسية، يمكن اكتساب جنسية بوتان من خلال ثلاثة سبل. بموجب قانون جنسية بوتان لعام ١٩٨٥:

- بال ميلاد إذا ما كان الوالدان مواطنين؛
- بالتسجيل إذا ما كان الشخص مسجلاً رسمياً في التعداد ويعيش في بوتان قبل نهاية عام ١٩٨٥ وهو تاريخ صدور أول قانون للجنسية؛
- بالتجنس عندما يكون الشخص قد بلغ الحادية والعشرين على الأقل أو الخامسة عشرة في حالة طفل يكون أحد أبويه - الأم أو الأب مواطناً. وفي الحالات الأخيرة ينبغي أن يكون الشخص قد عاش في بوتان لمدة يبلغ مجموعها ١٥ سنة ويكون قادراً على إجادة لغة الدزونغا حديثاً وقراءة وكتابة، وأن يتوفر لديه حصيلة طبية من معرفة الثقافة والأعراف في بوتان ضمن شروط أخرى. وبالنسبة لموظفي الحكومة فإن الشرط يتمثل في توافر ٢٠ سنة.

وفي مجال التجنس، فإن تعديلات وقرارات الدورة ٦٧ للجمعية الوطنية في عام ١٩٨٨ تسجل أن صاحب الجلالة الملك الذي حضر أمام الجمعية العامة ذكر أنه "طبقاً لقوانين الجنسية الصادرة في عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٥، فإن أبناء الرجال البوتانيين المتزوجين من غير رعاياها قبل عام ١٩٨٥ يصبحون مستحقين للجنسية تلقائياً. ولكن في حالة المرأة فإن زوجها وأبناءها لا يعدون مواطنين بحكم القانون" وقد اقترح جلالته إصدار تصاريح "للإقامة الخاصة" مقصورة على الذين تزوجوا قبل أن يدخل قانون عام ١٩٨٥ حيز التنفيذ.

وطبقاً للتعديل المذكور أعلاه يتمتع الرجال والنساء على السواء بحقوق متساوية في اكتساب وتغيير جنسيتهم أو الاحتفاظ بها. ولا يكون من شأن الزواج من شخص غير بوتاني تغيير جنسية المرأة، وهي لا تصبح فاقدة الجنسية ولا تُجبر على اكتساب جنسية زوجها. وحتى في حالة تغيير جنسية الزوج فالمرأة حرة في أن تتخذ قرارها في هذا الشأن. وحقيقة أن المرأة البوتانية متزوجة من شخص غير بوتاني لا تجعلها بحد ذاتها شخصاً فاقدة الجنسية. ولكي يصبح الشخص مستحقاً للجنسية فإن عليه أن يفي بالمعايير التي ورد تعدادها بموجب شرط التجنس، كما أن منح الجنسية إلى الأزواج غير البوتانيين سوف يتم تنظيمه بالشروط المذكورة أعلاه، وما دام طالب الجنسية يفي بالشروط الوارد تعدادها بموجب بند

التجنس في قانون الجنسية البوتانية لعام ١٩٨٥ فلا سبيل إلى إنكار حقه أو حقها في الحصول على جنسية بوتان عن طريق التجنس.

٤-٤ قانون الإرث، ١٩٨٠ والقوانين الأخرى (المادتان ١٣ و ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)

بموجب الاتفاقية المذكورة تشكل الحقوق المتساوية في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، فضلاً عن حرية اختيار مسكن المرء، ضمانات خاصة تكفل المساواة أمام القانون في المسائل المدنية. وحقيقة الأمر أن الحصول على الأرض والائتمان هي من الحقوق ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمرأة الريفية في طول العالم وعرضه.

وفي مجال الإرث، ما زالت تطبق الممارسات التقليدية لنظام الإرث عن طريق الأم في معظم العائلات البوتانية. وكثير من النساء يرثن الأرض وخاصة في غربي بوتان ووسطها وبين صفوف الذين يقمن برعاية الوالدين المسنين. وعليه فرمما تكون بوتان واحداً من بلدان قليلة في العالم تولي قيمة كبيرة لرعاية الأسرة وتجسد ذلك وتعززه في قوانين الإرث الخاصة بها^(٢١). وفي الأجزاء الغربية من شرقي بوتان يتجه الأمر في الوقت نفسه إلى أن يصبح الرجل هو الوارث. ولا يقتصر الأمر على أن نظام الإرث يتباين من منطقة إلى أخرى ولكنه يختلف أحياناً بين قرية وأخرى ضمن نفس المقاطعة. ويتم تعريف الملكية على أنها ملكية الأرض والمساكن والحبوب ورؤوس الماشية وغير ذلك من الممتلكات المادية. وبشكل عام تحوز ٦٠ في المائة من نساء الريف صكوكاً تسجل ملكية الأراضي بينما يسجل لصالح ٤٥ في المائة من نساء المناطق الحضرية صكوكاً للملكية (أسهم وتصاريح بناء وتراخيص للشركات التجارية).

أما قانون الإرث لعام ١٩٨٠ فلا يفرض قيوداً بشأن ما إذا كان بوسع امرأة أو رجل وراثته ممتلكات ما دامت هي أو هو من مواطني بوتان. وتعد النساء والفتيات من أعضاء العائلة المشتركة ممن يستحقون الإرث. وفضلاً عن ذلك فزوجة الابن التي تكون قد تزوجت من أحد أعضاء أسرة مشتركة وعاشت مع العائلة لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات يتم تعريفها بدورها على أنها فرد من أفراد العائلة (الفصل ٢-٣). ولكن يستثنى من ذلك أعضاء العائلة الذين يكونون قد تلقوا بالفعل حصة من الممتلكات ويعيشون في أماكن منفصلة (زاي أ-٢-٤) أو هؤلاء الذين يكونون قد عاشوا منفصلين وحدهم لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات حتى ولو لم يتلقوا حصة من الممتلكات (زاي أ-٢-٤ (٢)).

^(٢١) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

وفي ظل النظام السائد يتجه الوالدان إلى تقسيم الممتلكات بصورة متساوية فيما بين البنات مما يحمي استقلالهن الاقتصادي. وحتى إذا ما كانت حيازات الأرض أو المنازل صغيرة للغاية فإن البنات ينبغي لهن بصفة عامة أن يشاركن فيها على نحو متساوٍ. وهناك قوانين أخرى تحوي أحكاماً ذات أهمية للمرأة والفتاة [أنظر المرفقات]. وهذه القوانين تشمل:

■ قانون الأراضي لعام ١٩٩٩ الذي يشمل تسجيل الأرض بأسماء النساء أو الرجال ممن وصلوا إلى سن ١٨ سنة (أصلاً ١٦ سنة للأنثى وتم تعديله من خلال النقطة ١٩ في المؤتمر القضائي الرابع عشر لعام ١٩٩٨ وكذلك قانون قاضي القضاة رقم HC [البند ٣٣ - ٢٠٠٢/٢١٥٠]. وينص هذا القانون على أن الزوج، ومن ذلك مثلاً زوج امرأة ورثت أرضاً لا يمكنه بيع الأرض إلا إذا كان يحوز ملكية شرعية؛

■ قانون القروض لعام ١٩٨١ الذي يتيح للمرأة الحصول على سلفيات أو رهنيات بنفسها وهو يحظر إعطاء سلفيات للقاصرين من ذكور أو إناث.

٥- مؤازرة المرأة والنهوض بها (الاتفاقية، المادتان ٢-٣)

١-٥ المرأة والسياسات الإنمائية في بوتان

تنعكس السياسة الوطنية لبوتان بشأن المرأة في الأهداف والاستراتيجيات الشاملة للمرأة في مجال التنمية وقد تم إدماجها في جميع الخطط الإنمائية. وهذه السياسة موجزة للغاية وقد تم عرضها في الفرع ٣-١: ”رغم أنه لم يكن ثمة مشاريع موازية تمت صياغتها تحديداً بالنسبة للمرأة، فإن التدابير المتصلة بتعزيز دور المرأة في التنمية سيتم إدماجها في جميع المشاريع والبرامج القطاعية. كذلك سيكون من شأن السياسات وعمليات التخطيط الإنمائي الملائمة تعزيز مساهمة المرأة من خلال التعبير عن احتياجاتها الخاصة وعن دورها والإمكانيات التي تتمتع بها“.

وبصورة أكثر تحديداً، فقد ورد في الخطة التاسعة أنه ”فيما يتم تحديث الاقتصاد والمجتمع تنشأ احتياجات متنوعة تدعو إلى تحولات في الأدوار والمسؤوليات التقليدية وكذلك في نظم القيم فضلاً عن تحول في الأنماط الأسرية والهجرة من الريف إلى الحضر بين عوامل أخرى. وقد كشفت التجارب عن أنه خلال مثل هذا التحول يتعرض للاستضعاف بالذات المرأة والطفل. والحكومة الملكية على وعي بتلك الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة وقد اعتمدت الموارد وأعدت توجيه خططها وبرامجها لكي يؤدي ذلك إلى تحسين صحة

الأم والطفل وإلى دمج الاحتياجات والمصالح الجنسانية ضمن مسار الأنشطة الرئيسية المضطلع بها^(٢٣). وقد قامت بوتان بتخطيط وتنفيذ برامج مراعية لنوع الجنس في مجال التغذية فضلاً عن مجالات صحة الأم والطفل، كما حسّنت ووسّعت المشاريع التعليمية من خلال برنامج وطني (غير نظامي) لحو الأمية وحدّدت وموّلت المشاريع الاقتصادية التي من شأنها التصدي لمسائل الدخل بالنسبة للمرأة، كما تولت أمر إصلاحات قانونية في هذا الصدد. وتدرك الحكومة الملكية الحاجة إلى المزيد من صياغة الاستراتيجيات الملائمة والمراعية لاحتياجات المرأة ضمن المسار الرئيسي للعملية الإنمائية ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:

- التدريب المطلوب على الوعي الجنساني لموظفي الحكومة الملكية؛
- تشجيع المزيد من سبل تزويد الجمهور بصورة أفضل بالمعلومات والتثقيف بشأن حقوق المرأة؛
- دعم مرافق رعاية الطفل النهارية لصالح النساء العاملات بالمناطق الحضرية ووضع سياسة وطنية تتصل بمرونة الوقت المتاح للنساء المرضعات فضلاً عن إجازات الأمومة والوالدية بحيث يستطيع كلا الوالدين دعم أدوار تقديم الرعاية لطفل جديد وتقاسمها؛
- الإبقاء على انخراط الفتيات في سلك المستويات الأعلى من التعليم/التربية؛
- مواصلة تعزيز خدمات الصحة الإنجابية القائمة بما في ذلك الأخذ بمنهج دراسي تثقيفي في مجال الصحة الإنجابية/الجنس بالمدارس بحيث يصبح شباب المراهقين ولا سيما الفتيات على بينة من المعارف والخدمات المتصلة ببلوغ سن المراهقة والحمل ومنع الحمل والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإيذاء الجنسي فضلاً عن سبل الوصول إلى تلك المرافق.

وتتيح المادة ٤ من الاتفاقية اتخاذ تدابير مؤقتة لصالح الإجراءات الإيجابية التعويضية، كما أنها تلزم الدول الأطراف بالسعي نحو تعديل الأنماط الثقافية للسلوك والمواقف فيما يتعلق بالجنسين وهي تقصد كذلك إلى فرض معايير المساواة وعدم التمييز سواء في الحياة الخاصة أو الحياة العامة. وبرغم أن بوتان لم تتعهد باتخاذ تدابير للعمل الإيجابي التعويضي بصورة محددة ولم تفرد فئات فرعية مختلفة من النساء للنظر في أمرها على نحو خاص، فقد

(٢٣) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

ذكرت الحكومة الملكية مرارا وتكرارا أنها ما برحت ملتزمة تماما بتحقيق هدف التمثيل المتساوي للمرأة.

٥-٢ الرابطة النسائية الوطنية في بوتان

تم إنشاء الرابطة النسائية الوطنية في بوتان عام ١٩٨١. بموجب القرار ٣٣ الذي أصدرته الدورة ٥٣ للجمعية الوطنية من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة وتشجيع مشاركتها في الأنشطة الإنمائية. وقد تحدد دور الرابطة المذكورة لتشكيل الهيئة العامة المنوط بها الإشراف على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في البلاد.

وفيما يلي الأهداف التي ترمي الرابطة إلى تحقيقها:

- تعزيز رابطة الولاء والمحبة والإخلاص بين الشعب وصاحب الجلالة الملك؛
- تحسين المستويات المعيشية والوضع الاقتصادي الاجتماعي للمرأة ولا سيما المرأة الريفية؛
- خلق الوعي بين صفوف النساء بأهمية الرعاية السليمة للأمومة والطفولة والتغذية ومياه الشرب الصالحة والصحة الشخصية بما يكفل تحسين الصحة العامة للشعب؛
- تشجيع المرأة على الاضطلاع بدور فعال في تنفيذ البرامج الإنمائية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وفي جميع أنشطة بناء الدولة الأخرى؛
- إشراب المرأة الشعور بالاعتزاز بالميراث الاجتماعي والثقافي والروحي الحافل في البلاد؛
- تعزيز الانسجام والتفاهم والصدقة فيما بين أفراد الشعب جميعا ولا سيما بين صفوف الريفيين.

ومنذ إنشائها، فإن الرابطة النسائية الوطنية في بوتان، وقد وصل حجم عضويتها إلى ٤٠٠ من فروعها القائمة على المستوى الوطني، اضطلعت بطائفة متنوعة من الأنشطة بالتعاون مع هيئات الحكومة الملكية وخاصة بالمناطق الريفية فغطت مجالات من قبيل صحة الأسرة والمرافق الصحية والتعليم غير النظامي وإدراج الدخل. كما أنها قدمت على سبيل المثال برامج تدريبية لأكثر من ١٤ ٠٠٠ امرأة لتعزيز المهارات المولدة للدخل في مجالات من قبيل النسيج وشغل الإبرة والحياكة. وقدّمت مساعدات من أجل توفير الائتمانات الصغيرة

إلى نساء الريف مع دعم تعليم الأطفال المحرومين وكان ذلك على سبيل الأولوية. وثمة مبادرة رئيسية أخرى اتخذتها الرابطة المذكورة وتمثلت في نصب أكثر من ١٣ ٠٠٠ موقد بالمناطق الريفية يستخدم الطاقة بصورة كفوءة ولا ينبعث منه دخان مما أدى إلى تخفيف عبء الطهي باستخدام المواقد التقليدية المكشوفة مما كان يثقل كاهل نساء كثيرات فضلا عما أفضى إليه هذا الإجراء بعامة من خفض المخاطر الصحية.

كذلك أدخلت الرابطة العمل بنظام للائتمان والمدخرات بالريف في مقاطعة تراشيغانغ. بما يغطي المقاطعات الشرقية الست على أساس تقديم سلفيات معفاة من الرهون تشجيع النساء على تولي أمر المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل ونشر عادات الادخار بين صفوفهن. وقد أفاد هذا المشروع أكثر من ١ ٥٠٠ امرأة. كما تشارك الرابطة في الأنشطة الخيرية الاجتماعية ومنها مثلا تبني تعليم أكثر من ١٠٠ من الأطفال المحرومين على المستوى الوطني.

٦ - الحياة الأسرية (الاتفاقية، المادة ٥)

تمثل الأسرة، في شكلها النووي أو الموسع، أهم وحدة في المجتمع البوتاني كما هو الحال في أي مجتمع آخر. ويعيش أفراد الأسرة على مقربة وثيقة من بعضهم البعض ويتبادلون العون من الناحيتين العاطفية والمالية خاصة في أوقات الأزمات كالمرض والوفاة وغير ذلك من الكوارث. ويشيع كثيرا على سبيل المثال رؤية طفل يعيش والداه ويعملون في القرية بينما يقوم على تربيته عضو آخر في الأسرة مقيم في المدينة بما يكفل أن يكمل هذا الطفل تعليمه أو تعليمها ومن ثم تتاح له بداية طيبة في الحياة^(٢٤).

ويقدر الحجم المتوسط للأسرة المعيشية أو العائلة البوتانية بنحو ٥,٦ من الأفراد^(٢٥). وحيث أن الأسرة الممتدة تجمع بين ٧ أو ٨ من الأفراد. والمرأة الأكبر سنا هي المسؤولة عن التغذية وهذا يرمز إليه دورها اليومي في تقديم الطعام وقت حلول الوجبات. وعادة تشكل مجاميع من البالغين والأبناء الأكبر سنا دور الكاسب المسؤول عن رعاية الأطفال الأصغر سنا حيث يضطلع الأب أو غيره من الرجال الكبار سنا بدور فعال أيضا. وعندما يصل الأبناء إلى سن الثامنة يبدأون في مزاولة بعض الواجبات الأسرية.

أما الحقوق التي تعكس حقائق حياة معظم النساء في أنحاء العالم فتركز على الاستقلال الذاتي ضمن نطاق الأسرة وعلى الظروف الملائمة للإنجاب الصحيح وتوفير الموارد

(٢٤) حكومة بوتان الملكية، ١٩٩٩.

(٢٥) حكومة بوتان الملكية، وزارة التخطيط، ١٩٩٦.

الاقتصادية الكافية لإعالة الفرد لنفسه ولعائلته مع توفير ما يكفي من الغذاء والمأوى. وكثيراً ما تفشل السياسات المحايدة جنسانياً في البلدان الأخرى في حماية الفتيات والنساء من ضروب التمييز التي تهدد استقلالهن الذاتي بل تهدد أمنهن بل وحياتهن ذاتها. ولكن ، على نحو ما يرد وصفه في الفرع ثانياً، لا يمارس لا الآباء ولا الأمهات في بوتان بعامية أي تفضيلات للطفل الصبي على الطفلة الأنثى. وبعد أن تضع المرأة حملها، على الأقل في شمالي بوتان، يتولى الزوج تقليدياً القيام بواجبات الزوجة والأسرة.

وموجب الاتفاقية، تتمثل التزامات الدول في العمل من أجل كفالة المساواة في الحياة الخاصة وهو أمر يتجلى بالذات في الأسرة. وحقيقة الأمر أن كلا من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل التي أصبحت بوتان دولة من أطرافها أيضاً تسعى إلى تعزيز العلاقات الداعمة والراعية والعميقة ضمن إطار الأسرة. وعليه تدعم بوتان عائلة يتمتع في ظلها المرأة والرجل بحقوق ومسؤوليات متساوية فيما تتمتع الفتيات بحق الحصول على الفرص المتكافئة مع أبناء العائلة من الذكور.

٦-١ الاختلاف في المسؤوليات على مستوى الأسرة

الأسرة بلا جدال هي المجال الذي تتسم فيه حقوق المرأة بأهمية جوهرية. وفيما تنزع القوانين على نطاق العالم كله إلى إعطاء الأولوية للحقوق المدنية والسياسية وذلك على حساب الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مع تهميش بعض شواغل المرأة الضاغطة للغاية، ففي بوتان تم تحجيم كثير من هذه المسائل بل والقضاء عليها بالنسبة لوضعية المرأة على نحو ما هو قائم في دول أخرى.

ومع ذلك فالوضع الاجتماعي للمرأة في بوتان يختلف باختلاف الجماعات العرقية. وبصفة عامة، تتمتع المرأة في مجتمع نغالونغ ومجتمع شرشوب في بوتان الشمالية والشرقية بمزيد من الحرية الاجتماعية فضلاً عن الاعتراف بمساهماتها الاقتصادية وتمتعها بمساواة بالنسبة للرجل. وفي مجتمع لوتشامبا بالجنوب يوجد نظام قيم أكثر تجلياً من حيث اعتماده على سلطة الرجل ومن ثم فالحرية الاجتماعية للمرأة مقيدة على نحو أكبر بكثير فضلاً عن بخس قيمة مساهماتها الاقتصادية. وفي تلك المجتمعات الأخيرة ما زال يوجد نظام من الجمود الطائفي والطبقي فضلاً عن تقليد اجتماعي يقضي بسيادة الذكر برغم أن هذا النمط قد طرأ عليه قدر من التعديل من خلال التعرّض إلى المعايير السائدة.

وعليه فالنساء في المنطقتين الشمالية والشرقية من بوتان يعتبرن أكثر تمثيلاً للعائلة بينما الرجال هم المتمتعون بالمكانة في جنوبي بوتان. وعلى سبيل المثال ففي معظم الأسر المعيشية البوتانية تجلس الأسرة بأكملها معاً لتناول الوجبات وليس هناك حواجز ثقافية تميز

ضد أفراد الأسرة من الإناث خلال وقت الوجبات على نحو ما يحدث في بلدان أخرى. على أن هذا ليس بالأمر الغالب في جنوبي بوتان حيث الثقافة الهندوسية ما برحت تتوقع من النساء ألا يأكلن إلا بعد أن يفرغ الرجال من الطعام وأن يفعلن ذلك على نحو منفصل.

وكما في مجتمعات أخرى يبدو العنف الممارس ضد المرأة وكأنه يرتكب بالذات في محيط العائلة. وكثير من النساء يوافقن على أن العنف الزوجي يحدث في المجتمع البوتاني برغم ما قد يحدث من تباين من حيث تواتر وقوع المشاجرات وحوادث الإيذاء البدني^(٢٦). ولأن العنف الزوجي لا يعادله إلا حالات الضرب البدني فإن حالات الإيذاء النفسانية أو الجنسية يتم استثناءها بشكل عام. وسوف يتم تدارس هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الفرع السابع. وفي الوقت نفسه يبدو كذلك أن ثمة عددا من حالات للعنف الممارس ضد الرجال ترتكبها نساء^(٢٧).

وفي ريف بوتان، حيث تشارك المرأة والرجل في العمل، تتخذ معظم القرارات الأسرية بصورة مشتركة من جانب كلا الجنسين ويتوقف ذلك مرة أخرى على أوضاع المجتمع العرقي ذي الصلة. وتشمل القرارات الرئيسية تعليم الأطفال وشراء الأرض أو الماشية واختيار محاصيل الموسم وزواج الأبناء ممن بلغوا سن المراهقة. فإذا ما نفذت مؤونة المواد الغذائية في المخزن أو إذا ما حل موعد سداد المصروفات المدرسية للأبناء تصبح الزوجة مسؤولة عن إبلاغ الزوج بذلك وهو من ثم يتوقع منه تدبير هذه الأمور أو تقديم المال اللازم للحصول عليها.

وبرغم مشاركة الأزواج والزوجات في امتلاك الموارد المزرعية، إلا أن المرأة عادة هي التي تبسط سيطرتها على دخل الأسرة. ومرة أخرى يتوقف ذلك إلى حد كبير على الأوضاع العرقية. وبصفة عامة فالرجال في الجنوب ينزعون إلى امتلاك سيطرة أكبر ونفوذ أعمق على صنع القرار أكثر مما تحوزه النساء. وفي خارج البيت، يتلقى الرجل والمرأة بعامة أجرا متساويا عن العمل المتساوي حتى في مجال العمل غير الماهر.

وفي الأسر التي يكون رجالها قد هاجروا إلى المناطق الحضرية يتعين على المرأة والأبناء التواءم مع عبء عمل أصعب كما يتحملون عبء اتخاذ جميع القرارات^(٢٨). وفي الوقت نفسه ثمة قرائن مستقاة من دراسات محدودة توحي بأن الرجال خارج المنزل، كما في

(٢٦) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١، Kinga، ١٩٩٩.

(٢٧) Kinga، ١٩٩٩.

(٢٨) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

المناطق الحضرية، هم الذين يتخذون القرارات التي تؤثر، إن لم تسيطر، على أحوال البيت القائم هناك في المناطق الريفية وهو ما تشهد به أمثلة متزايدة.

بيد أنه بفضل وجود المرأة في البيت تصبح أكثر قدرة على الحسم وممارسة النفوذ لدى اتخاذ القرار من حيث برامج العمل والبت في مواعيد الأنشطة الزراعية المختلفة ولا سيما عندما ينطوي الأمر على التشارك في العمل. إنها يتم استشارتها من جانب زوجها فيما يتعلق بمن الذي يتعين عليه أن يعمل في يوم بعينه. وعندما يطلب المزارعون الآخرون الرجال لكي يأتوا ويشاركون في العمل معهم فإن مثل هذه القرارات يتم تأجيلها ريثما يجري التشاور مع زوجاتهم اللاتي يكن قد وافقن على إيفاد الرجل للعمل لصالح فرد آخر بدلا من ذلك. وبصفة عامة يبدو أن النساء يُعتبرن أكثر موثوقية في هذا المجال^(٢٩).

٦-٢ مهام المرأة والرجل

لأن نساء الريف يعتبرن تقليدياً أقل حراكاً من الرجال وخاصة في جنوبي بوتان، فهن يتجهن إلى البقاء قريباً من بيوتهن وقراهن في حين أن الرجال يتولون أي مهمة تتطلب سفراً بعيداً ويضطلعون بدور الوجه المعلن للعائلة. وفي ظل اعتبار القوة قيمة في إطار مجتمع زراعي رعوي فإن الرجل، بفضل قوته البدنية، أصبح مرتبطاً بما يعرف الآن بأنه "الأعمال خارج المنزل" ومنها مثلاً حراسة الحقول وتقليم الأشجار وجلب أعواد الخيزران وممارسة النجارة والبناء.

وعلى النقيض من ذلك، فإن "الأعمال داخل المنزل" هي واجبات تدبير البيت التي تتطلب بجلاء أقل من القوة البدنية. فطهي الطعام ورعاية الأطفال وزراعة الحدائق المنزلية وتخضير المشروبات الروحية وحلب الأبقار وغزل المنسوجات تعد جزءاً من الأعمال التي تصنف بوصفها "داخلية" إضافة إلى جلب المياه الذي تقوم به النساء والفتيات في ما يقرب من ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية^(٣٠). وعليه فإن تعدد أعمال المرأة لإنجاز هذه الواجبات المنزلية يتنافس إلى حد كبير مع قدرتها على العمل في الحقول.

وتذكر النساء أنفسهن أن الأعمال المصنفة على أنها خارجية ويقوم بها الرجال تُعد أكثر إرهاقاً وأثقل من أدائها. ولكن مما يثير الاهتمام فإن النساء والرجال في الريف، على نحو ما تدل عليه دراسة استقصائية، يرون أن الأعمال الخارجية هي وحدها

(٢٩) Kinga، ١٩٩٩.

(٣٠) Buringa و Tshering، ١٩٩٢.

ذات القيمة والإنتاجية^(٣١). وعلى ذلك، وبرغم أن الناتج النهائي لعمل الرجل يتوقف بحسم على أداء المرأة "في الداخل" فإن مساهمة المرأة ربما تكون مبخوسة القيمة.

وفي الوقت نفسه، يدعي كلا الجنسين أن الرجل لا يستطيع أداء الأعمال التي انفردت بها المرأة عبر العصور. وعلى سبيل المثال لا يستطيع كثير من الرجال أن يغرسوا شتلات الأرز أو محاصيل الحلفا برغم أنها "أعمال خارجية" وحتى إذا ما قاموا بذلك، تقول النساء أنهن يشعرن بأن العمل المنجز في هذا الصدد يدنو عن المستوى المطلوب.

٦-٣ حالات الزواج التقليدية والمعاصرة

برغم أن كثيرا من البوتانيين يختارون شركاءهم، فكثيرا ما يقوم الوالدان بترتيب الزواج أيضا. ولأن كثيرا من الأبناء في المناطق الريفية يتزوجون في أعمار مبكرة، يرى الوالدان أنهم غير ناضجين لكي يتخذوا قرارات حكيمة ومن ثم يتدخلون في تزويجهم. والمشاورات على أصعدة شتى تسبق أي زواج ولا يعصى الوالدين سوى قلة من الأبناء الذين يتزوجون من يختارونهم. أما ممارسة الزواج بين الأقارب فهي سائدة على مستوى شرقي بوتان وبعض أجزاء من جنوب بوتان على نحو ما وردت ملاحظته في الفرع ٤-١. وهذه الممارسة لا تعد من قبيل زنا المحارم إذا ما توافقت مع الأعراف والممارسات المحلية ويسمح بها القانون (البند ١-١٠).

وفيما يذكر بعض الآباء أن حالات الزواج المرتبة هي الأفضل في المناطق الريفية، إلا أن كثيرين يعتقدون بصورة متزايدة أن حالات الزواج حسب الاختيار أمر مقبول. وتجدر ملاحظة أن المرأة المتعلمة بالذات لا توافق على الزواج المرتب ولا ترضخ له بصورة عامة.

كما أن حالات الزواج تعمل بوصفها آلية لتبادل قوى العمل بين الأسر وذلك اعتبارا في غاية الأهمية. فالأبناء عادة يرسلون من أجل الزواج فيما تبقى الفتيات في البيت إلا في جنوبي بوتان حيث العكس هو النمط السائد. كذلك فإن حالات الزواج فيما بين الطبقات الطائفية المختلفة في مجتمع جنوبي بوتان تمت إدانتها في الماضي ولكن هذه القيود لم تعد منطبقة إلى حد كبير اليوم^(٣٢).

ولأن زواج الابنة عادة ما يضيف فردا عاملا ينضم إلى العائلة ولأن هذه مسألة جوهرية في المناطق الريفية، ما زال كثير من الأهالي يعتقدون أنه كلما تزوجت الفتاة في سن مبكرة

(٣١) Kinga، ١٩٩٩.

(٣٢) المرجع السابق.

فذلك هو الأفضل. كذلك فالأزواج يُطلبون من أحل الحلول في الحقول محل الأبناء المسنين الذين يقولون عادة أنهم بحاجة إلى زوج للإبنة يتولى حراسة الأراضي بدلا عنهم.

وكما لوحظ في الفرع ٤ - أ، فليس من وصمة اجتماعية خطيرة ترتبط بالطلاق أو بإعادة الزواج. فبوسع الأرملة من رجال أو نساء معاودة الزواج وإنجاب الأطفال دون أن تلحق بهم أي وصمة اجتماعية في شمالي بوتان بينما يصبح هذا الأمر غير مقبول اجتماعيا في جنوبها. ويتمتع الأرملة بوضع مساوية للمجتمع وليس ثمة وصمة اجتماعية ترتبط بحالة الترملة. وإذا ما توفي الزوج، يعمل سائر أفراد العائلة على مساعدة الأرملة وأولادها وفي معظم الحالات ترث الأرملة ممتلكات أزواجهن المتوفين ويخصص لهن مكان للمعيشة.

٧- تعليم المرأة (الاتفاقية، المادة ١٠)

بدأ التعليم الحديث في بوتان بداية متواضعة للغاية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. وحتى ذلك الحين، كان التعليم في الأديرة المقصور على الذكور، يكاد يمثل الشكل الوحيد المتاح من التعليم النظامي. وفيما ظل تعليم الدير يشكل جزءا هاما من الثقافة الوطنية. لم يتم تعزيز التعليم الحديث وتوسيعه إلا منذ بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١-١٩٦٥) للمساعدة على تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية إضافة إلى تعزيز الموارد البشرية اللازمة لمواصلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد الوطني.

وفي السنوات الأولى من التنمية الحديثة، كان يُفضل البنين لكي يرسلوا إلى المدارس بواسطة عائلاتهم بحكم بُعد المسافات والمشاق وكثير من الصعاب التي كانت قائمة في ذلك الحين وفي ضوء الرأي التقليدي الذي كان يقول بأن البنات أكثر عجزا واستضعافا وقلة حيلة. وكان الآباء بصورة عامة يتمسكون بإبقاء أولادهم في البيت، وكثيرا ما كان الأولاد يتعين أخذهم من القرية بوسائل أقرب إلى القوة الجبرية. وكان إرسال البنات إلى المدرسة ينظر إليه وكأنه نوع من أداء الضرائب الذي كان يقتضي التهرب منه قدر الإمكان. وعلى ذلك كان قيد البنات المدرسي في بداية الأمر منخفضا للغاية.

ومع ذلك فقد تحسّن الموقف الآن تحسّنا كبيرا فأصبحت الفتيات يشكلن نحو ٤٦ في المائة من مجموع حالات القيد المدرسي التي تتمثل في ١١٦ ١٨٦ من التلاميذ في عام ٢٠٠٠ [أنظر الجدول ٧-١، المرفق باء] كما يتزايد استيعاب الفتيات أسرع من استيعاب البنين حيث تشكل الفتيات ما يقرب من ٤٦ في المائة عند المستوى الابتدائي و ٤٤ في المائة عند المستوى الثانوي، ويشكلن كذلك ٢٤ في المائة من مجموع حالات القيد في المعاهد التي تقدّم التعليم التقني. كما أن تحسّن قيد البنات في المدارس، وخاصة نسبتهن في مستويات التعليم العالي والتدريب المهني والعلم والتكنولوجيا، بات يشكل هدفا مهما من أهداف

الخطوة الخمسية التاسعة بما يكفل تنمية وتمكين المرأة^(٣٣). وقد بذلت الحكومة الملكية جهداً خاصاً لكي تربط بصورة أوثق بين المدارس والمجتمعات المحلية ولكي تزيد من مستوى الفتيات اللاتي قيّدن بالمدارس من خلال إنشاء مدارس مجتمعية محلية في طول البلاد وعرضها. وهناك أكثر من ١٥٠ من تلك المدارس تم إنشاؤها إضافة إلى ١٣٤ مدرسة أخرى مقترحة خلال الخطوة التاسعة. كما أسهم إدخال نظام التغذية في المدارس من جانب برنامج الغذاء العالمي في زيادة قيد البنات في المدارس. ولتلبية احتياجات المناطق النائية، سيتعين إنشاء مدارس على مسافة ٣ كيلومترات أو مسافة ساعة سيرا على الأقدام^(٣٤). وهذا الأمر يعالج أحد الأسباب الرئيسية لعدم قيد بناتهن على نحو ما أفضى به الآباء متمثلاً في بُعد مسافة المدرسة. وإضافة إلى ذلك هناك اعتماد مرصود لإنشاء مرافق داخلية في المدارس الابتدائية المحلية بحيث تلي احتياجات سكان متناثرين إلى حد كبير ولا تنطبق عليهم معايير الكيلومترات الثلاثة. وبصفة عامة تم بناء عدد أكبر من المدارس والمؤسسات إضافة إلى إدخال مرافق إقامة وتحسين طرق المواصلات لتعزيز إمكانيات التنقل مما يبدو معه أنه خفف مشاعر الذعر الذي ينتاب الآباء على بناتهم من جراء بُعد المسافات.

٧-١ نظام التعليم الحديث

خلال ثلاثة عقود ونصف استطاعت الحكومة الملكية إيجاد نظام تعليم حديث من مستوى الابتدائي إلى المستوى التعليمي الثالثي. وبرغم أن المعدل الإجمالي للقيد في المستوى الابتدائي كان مقدراً بنسبة ٧٢ في المائة عام ٢٠٠١، فقد ظل القيد في جميع المستويات يزداد باطراد على مر السنين. ومع ذلك فإن ٤٥ من المناطق المحلية أو نحو ٢٠ في المائة من مجموع المناطق على المستوى الوطني ما زالت تفيد بانخفاض المتوسط الوطني بالنسبة لمعدل القيد الشامل في المستوى الابتدائي.

ويتألف الهيكل التعليمي الحالي، الذي يتم فيه التعليم المختلط، من سنة واحدة قبل الابتدائي و٦ سنوات للابتدائي و٦ سنوات للثانوي (سنتان عند المستوى الثانوي الأدنى وستتان للمستوى الثانوي المتوسط وستتان للمستوى الثانوي العالي) إضافة إلى ثلاث سنوات للسلك الجامعي. أما الوصول من مستوى ما إلى المستوى الذي يليه فيستند إلى الجدارة وتحدده الامتحانات الوطنية والخارجية إضافة إلى مدى التقدم المتاح للتلميذ. وفي المستويات العليا يتحدد ذلك باعتبار الموارد البشرية الوطنية.

(٣٣) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

(٣٤) المرجع السابق.

ويتألف الهيكل الأساسي التعليمي من نحو ٢٥١ مدرسة ابتدائية ومحلية و ٥٩ مدرسة للمستوى المتوسط الأعلى و ٢٦ مدرسة ثانوية ومجموعة من المؤسسات الأخرى التي تقدّم تعليمًا متخصصًا إضافة إلى المستوى الثالثي والتدريب المهني^(٣٦). ومنذ عام ١٩٧٧ زاد عدد المؤسسات التعليمية بأكثر من ثلاثة أضعاف من ١١٢ إلى ٣٦١ مؤسسة بينما تضاعف عدد المدرسين ٤ مرات من نحو ٩٢٢ ليصبح ٣٧٣٦^(٣٧). وتعد الامتحانات الوطنية للصف الثامن والصف العاشر والمستوى الثاني عشر. وفي الوقت الحالي ثمة نسبة تقرب من ٨٥ في المائة من المتقدمين للامتحانات يستهدفون مواصلة تعليمهم بعد المستوى الابتدائي في حين أن البقية إما يعيدون السنة أو يعودون إلى مزارعهم أو يلتحقون ببرنامج تدريبي يتصل بالمستوى الذي حصلوه أو يلتحقون بعمل في دوائر الحكومة أو في القطاع الخاص.

وفي مجال التعليم الثانوي، كان ثمة ٦ مدارس ثانوية تقدّم في عام ٢٠٠٠ أيضًا تعليمًا عند مستوى ما بعد الثانوي (الصفان الحادي عشر والثاني عشر) وكان القيد في المستوى الثانوي الأدنى (الصفان السابع والثامن) ومستوى المدرسة الثانوية الوسطى (الصفان التاسع والعاشر) على التوالي يشمل ٤٢٩ ١٤ تلميذا و ٨ ٨٧٢ تلميذا حيث كان العدد الأخير يمثل معدل نمو سنوي يزيد على ٣٥ في المائة. كما أنشأت بوتان كلية شربوتسي و ٦ من المعاهد المهنية والمعاهد التدريسية الأخرى إضافة إلى ١٤ مدرسة بوزية^(٣٨).

كذلك تتمتع المرأة والفتاة البوتانية بحق المشاركة في جميع أنشطة الألعاب الرياضية سواء داخل المدرسة أو خارجها. ومع ذلك فالنساء الريفيات عادة ما ينشغلن بأنشطة إنتاجية ولا يتاح لهن سوى وقت ضئيل للغاية للأنشطة الترويحية. إلا أنه في المناطق الحضرية بدأت الفتيات بالمشاركة على نحو أوسع نطاقًا في مجال الرياضة البدنية.

٧-٢ السياسات والأهداف التعليمية

تدعو الخطة التاسعة إلى المزيد من تعزيز التغطية التعليمية وتؤكد أن "إسداء المشورة والتوجيه بما يلي الاحتياجات الخاصة للتلاميذ، والفتيات بالذات سيتم تعزيزه في المدارس" كذلك فسياسة إنشاء المدارس على مسافة ٣ كيلومترات أو ساعة مشي على الأقدام لتلبية احتياجات المناطق النائية قد يؤدي بدوره إلى المزيد من تشجيع العائلات على إرسال بناتهم للمدرسة. هذا وتضمن الأهداف التعليمية الشاملة للخطة التاسعة ما يلي:

■ تقديم آليات دعم من أجل رعاية الطفل المبكرة ونماء الطفل بين الميلاد و سن السادسة من العمر على أساس نموذجي؛

(٣٦) حكومة بوتان الملكية، وزارة التعليم، ٢٠٠١.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) المرجع السابق.

- تعزيز استيعاب الأطفال بين السادسة والثانية عشرة في المدارس الابتدائية إلى نسبة ٩٠ في المائة - ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧؛
- الارتقاء بمستوى التعليم مقارنة بالمستويات الدولية؛
- تحسين وتوسيع توجيه الشباب وإسداء المشورات المهنية والارتقاء بقيم التعليم من أجل تنمية سليمة للشباب؛
- زيادة المستوى الأساسي للتعليم من الصف الثامن إلى العاشر؛
- زيادة تعزيز النسبة من الصف العاشر إلى الصف الحادي عشر من ٣٨ في المائة إلى ٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧؛
- وضع نظام للتعليم العالي تحت مظلة جامعة وطنية؛
- تعزيز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٥٤ في المائة إلى ٨٠ في المائة وإنشاء نظام لفرص التعليم المستمر وعلى مدار الحياة؛
- إنشاء برنامج للتعليم المتخصص للأطفال الذين يواجهون تحديات بدنية وعقلية؛
- تعزيز وتحسين نظام الإدارة التعليمية مع تشديد خاص على الإدارة على مستوى المدرسة؛
- تطوير نظام تعليم أكثر استدامة من خلال الأخذ بمشاركة القطاع الخاص وتدابير تقاسم التكاليف^(٣٩)

وعلى المستوى الابتدائي، جاء النمو في القيد المدرسي ليتجاوز إلى حد كبير أماكن الاستيعاب المخطط لها. وخلال الخطة السابعة (١٩٩٢ - ١٩٩٧) على سبيل المثال، زاد القيد بمعدل متوسط بلغ ٨ في المائة سنوياً مقابل توسُّع في الهياكل الأساسية بلغ ٦ في المائة سنوياً. أما القيد في المستوى الثانوي فقد جاء من الناحية النسبية بمثابة عنصر لا يكاد يعتد به في نظام التعليم البوتاني إلا أن الطلب النسبي على التعليم الثانوي ما برح يزيد بصورة سريعة للغاية. ويرجع هذا أساساً إلى التوسع في التعليم الابتدائي والتحسُّن الذي طرأ على إمكانيات استبقاء التلاميذ في المدرسة.

ويتمثل الهدف في هذا المضمَر في الاستيعاب الشامل عند المستويين الابتدائي والثانوي المتوسط مما يترتب عليه بطبيعة الحال آثار جنسانية وهذا الهدف تم تحديده بوصفه هدفاً جديراً بالمتابعة "بأقصى قدر من الاستعجال"^(٤٠). وبرغم أن هذا الهدف يمكن أن

(٣٩)

حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

(٤٠)

حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ١٩٩٩.

يكون ممكن التحقيق، إلا أن الاستيعاب الشامل عند مستوى المدرسة الثانوية سوف يستغرق وقتاً أطول.

٣-٧ حالات التسرب والرسوب

لا سبيل إلى تحقيق أهداف التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠٠٧ إلا بتحقيق هدف التزول بمستوى التسرب المدرسي إلى درجة الصف، علماً بأنه من صفوف ما قبل الابتدائي إلى الصف السابع لا يوجد أي اختلافات ملموسة بين الجنسين في معدلات التسرب على المستوى الوطني. ويفاد بأن الأسباب الرئيسية لتسرب الأطفال من المدارس تتمثل في المسافة التي تقع عندها المدرسة أو الخوف على السلامة الشخصية للبنات أو تكلفة إرسال الأطفال إلى المدرسة أو الحاجة للأطفال كي يعملوا في المنزل أو سوء الأداء المدرسي أو اعتلال الصحة أو أن يكون التلميذ "أكبر سناً بكثير" على الالتحاق بالمدرسة. كما أن معدل الرسوب، لا يختلف، رغم ارتفاعه، اختلافاً ملموساً بين البنات والبنين.

٤-٧ القدوة النسوية والعقبات والخيارات المهنية بالنسبة للمرأة

ما برح عدد النساء في هيئات التدريس في ازدياد مضطرد على مدار السنين، فمن نقطة الصفّر تقريباً في الستينات أصبحت النساء يشكلن الآن ٩٨٧ من بين ٣٠٤٥ مدرساً في عام ٢٠٠٠ (ويشمل هذا بطبيعة الحال المدرسين الوافدين) وقد يؤدي زيادة عدد المدرسات، ولا سيما بالمدراس الريفية، إلى حفز المزيد من البنات على الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. ومع ذلك، فبسبب الصعوبات المصادفة في المناطق النائية، ينظر إلى المدرسات بمزيد من التعاطف من حيث التنسيب في أماكن العمل، مما أدى إلى قلة عدد المدرسات المعيّنات في المدارس الابتدائية المحلية.

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، كان الآباء ينزعون إلى قبول توقّعات المستقبل لأبنائهم الذكور عندما ينظر إلى التعليم على نحو ما بوصفه أهم بالنسبة للبنين عنه بالنسبة للبنات. وثمة تحليل ورد في دراسة أخرى ذات تمثيل وشمول محدودين يفيد بأن التضحية التي تجود بها البنات عند مكوثهن في المزرعة أمر واضح وهي تضحية ترمي إلى إتاحة الفرصة لأشقائهن من الذكور للذهاب إلى المدرسة ومن ثم فالأشقاء يردون هذه التضحية فيما بعد لدى حصولهم على عمل في إطار الاقتصاد النقدي^(٤١). ويبدو أن هناك عدداً متزايداً من فتيات بوتان أكملن تعليمهن وبدأن في اختيار وظائف أبعد عن أن تكون تقليدية. من ناحية أخرى ففي معهد بوتان الملكي للتكنولوجيا الذي يقدم دبلوماً مدته ثلاث سنوات في

(٤١) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

الدراسات التي ينتظم فيها طلابه في مجالات الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية، تم على سبيل المثال قيد للطلاب الذكور بما مجموعه ١٤٨ طالبا عام ١٩٨٤. أما اليوم، فمن بين مجموع المقيدون البالغ عددهم ٣٠٧ من الطلاب هناك ٤٥ فتاة. كذلك فإن المعهد التقني الملكي الذي يقدم شهادة عن مقررات دراسية مدتها سنتان في مجال ميكانيكا السيارات والهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية للتشييد ومعدات الحاسوب، بدأت النساء في الالتحاق به بعد عام ١٩٨٤. وهناك الآن ١٥٧ امرأة من بين ٤٢٥ طالبا من المقيدون في المعهد المذكور. وبالنسبة لعدد من مراكز التدريب الأخرى، كان نمط التغيير على مدار سنوات العقد الماضي مماثلا لما سبق، حتى أن الفتيات أصبحن يشكلن ٢٦ فتاة من بين ١٣٩ طالبا في المعهد الوطني لزوريغ شوسوم و ١١ طالبة من بين ٤٥ دارسا في معهد تراشيانغ سي لزوريغ شوسوم وطالبة واحدة من بين ٨٣ متدربا في معهد قيادة السيارات الوطني و ٢٩ طالبة من بين ٦٢ متدربا في مركز تدريب التشييد.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك كثير من الفتيات يلتحقن بمعاهد التدريب في القطاعين الصحي والزراعي. ففي المعهد الملكي للعلوم الصحية الذي يدير برامج تدريبية للقابات المرضات العموميات، ولمساعدات المرضات والقابات، والمساعدات الصحيات، والعاملين في مجال الصحة الأساسية ومساعدتي التمريض والتقنيين، تشكل الدارسات نحو نصف المقيدون. وعدد الفتيات اللائي يواصلن دراستهن في مجال التعليم العالي كان بدوره في حال من التزايد، فبالمقارنة إلى ٢٨ فتاة فقط كن مقيدات في برامج الدرجات الجامعية يوجد الآن ١٨٨ فتاة من بين مجموع المقيدون البالغ ٦٢٥ في كلية شروبتسي و ٧٣ فتاة من بين مجموع المقيدون البالغ ٢٢٥ في معهد اللغات والثقافة.

٥-٧ التعليم غير النظامي والتباينات في مجال محو الأمية

بالنسبة إلى الشباب والبالغين من غير المنتظمين في المدرسة وخاصة النساء يكفل برامج التعليم غير النظامي الذي بدأته الحكومة الملكية خلال الخطة السابعة (١٩٩٢ - ١٩٩٧) بعد أن قدمته الرابطة النسائية الوطنية في بوتان في عام ١٩٩١، محو الأمية الوظيفي وتعلم المهارات الحاسوبية. وهناك عدد من المراكز يبلغ مجموعها ٢٩٢ مركزا تم إنشاؤها في جميع أنحاء بوتان بعد بداية قوامها ستة صفوف للتعليم غير النظامي في عام ١٩٩٢. وكان عدد المتعلمين بموجب هذا البرنامج قد تجاوز ١٢ ٠٠٠ فرد وهو أكثر من نصف ما كان عليه منذ عام ١٩٩٦ حيث شكلت النساء ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الدارسين. ومعظم المتعلمين يتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والسادسة والعشرين ورغم أن البعض أكبر من

ذلك سنا، كما استطاع نحو ٦٥ في المائة من المتعلمين إكمال هذا المقرر^(٤٢). وفي ضوء الطلبات المتزايدة على البرنامج، تم إنشاء وحدة تعليم غير نظامي في عام ١٩٩٦ ضمن شعبة التعليم (في ذلك الحين) التي تشرف على هذا البرنامج الآن. وهي قدّمت دعماً لبرامج محو الأمية في البلد. كما تستخدم وزارة التعليم مدرسيها العاملين في مجال التعليم النظامي بالإضافة إلى من أكملوا الصف العاشر وكذلك معلمي صفوف التعليم غير النظامي فيما تقدّم حوافز تدريبية ونقدية إضافية لهذا الغرض.

وتقصد الوزارة إلى أن تكفل وجود المزيد من المدرسات في مجال التعليم غير النظامي بحيث يقمن بدور القدوة بالنسبة للسكان المستهدفين أساساً وهم النساء الريفيات. وبالإضافة إلى توظيف معلمين متدربين، وُضِع منهج دراسي لتعليم الكبار وللمتابعة التي بدأت بتوفير المزيد من المواد التعليمية بشأن مرحلة ما بعد الإلمام بالقراءة والكتابة بحيث يرتبط بالمهارات ومنها مهارات الزراعة والمرافق الصحية والصحة. وما زال الأمر بانتظار رؤية ما إذا كان هذا الاهتمام المتزايد بالمتابعة سوف يحول بين النساء اللائي محيت أميتهن حديثاً وبين أن يستطعن استخدام المهارات التي اكتسبتهن فيرتدن مرة أخرى إلى الأمية على نحو ما يحدث في كثير من البلدان الأخرى.

وبصفة عامة يقدر معدل محو الأمية في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٥٤ في المائة، ليزيد بذلك عن نسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٧٧ و نسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٤. ولكن الإحصاءات الرسمية المبوبة على أساس نوع الجنس ما زالت غير متوافرة إلى حد بعيد وإن كان يعتقد أن المعدل الإجمالي لمحو أمية الإناث هو تقريباً نصف نظيره في حالة الذكور وربما يكون منخفضاً إلى نسبة ١٨ في المائة. أما السكان الأميون البالغون ممن تجاوزوا سن ١٨ سنة فيقدر عددهم بنحو ١٥٠.٠٠٠ إلى ١٨٠.٠٠٠ نسمة^(٤٣). وفي المناطق الحضرية كان معدل محو الأمية بين المستجيبين في الدراسة الجنسانية النموذجية نحو ثلاثة أضعاف المستجيبين بالمناطق الريفية (٦٨ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي) كما أن ٧٥ في المائة من نساء الريف في فئة سن "الإنجاب" ٢٠-٤٠ سنة كن أميات وكان لذلك آثار مترتبة بالنسبة لقدرتهن على الوقوف عند خيارات واعية لأنفسهن ولعائلاتهن وقد يؤدي إلى تقييد الفرص المتاحة أمامهن.

(٤٢) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

(٤٣) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

وبالنسبة إلى فئة سن الانخراط في المدرسة أي بين سن ١١ إلى ٢٠ سنة كان عدد الفتيات اللاتي لديهن إلمام بالقراءة والكتابة (٦٥ في المائة) أقل من نظرائهن البنين (٧٥ في المائة)^(٤٤).

ويدرك الرجال والنساء في بوتان على السواء أهمية محو الأمية قائلين إن عدم محو أميتهم يتساوى مع أن يتعين عليهم "السير بأعين مغلقة"^(٤٥). كما أن تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب تحسينا بالغاً هو واحد من الأهداف الطموحة للخطة التاسعة ولهذا سيتم إنشاء المزيد من مراكز التعليم غير النظامي لتغطية نصف السكان بنهاية الخطة المذكورة. ويتمثل الهدف المنشود في هذا الصدد في أن يصبح السكان بأكملهم وقد ألموا بالقراءة والكتابة باللغة الوطنية والحساب بحلول عام ٢٠١٢.

٦-٧ خاتمة

في بوتان، كما في مواقع أخرى، تمثل حاجة المرأة إلى التعليم قيدا يحول دون المساواة الكاملة بين الجنسين. ومن ثم يولي مزيد من الاهتمام بالفرص التعليمية وخاصة بالنسبة للفتيات وفضلاً عن ذلك فرمما يشكل الاستيعاب الشامل في التعليم الأولوية الأعلى في قطاع التعليم بالبلاد.

وفيما يتصل بالنظرة الإنمائية الطويلة الأجل، يتضح وجود سيناريو للتحدي بصورة خاصة؛ فبرغم أن الإسقاطات تشير إلى أن معدل زيادة السكان سوف يسجل مزيداً من الانخفاض إلى نسبة ١,٦٣ في المائة سنوياً في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ ثم إلى نسبة ١,٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، فإن السكان يتوقع أن يصل عددهم إلى ٧١١ ٩٣١ نسمة خلال الفترة الأخيرة حيث يبلغ العدد الحالي ٦٩٨ ٠٠٠. ولما كان من المرجح زيادة نسبة السكان دون الخامسة عشرة التي تبلغ الآن ٣٩ في المائة فسوف تتطلب إنفاقاً عالياً موازياً لها في مجالي التعليم والصحة على السواء^(٤٦).

وعليه ستطراً زيادة كبيرة على عدد السكان ممن هم في سن المدرسة وعلى كلفة الإنفاق على التعليم المدرسي من جميع المستويات حتى ولو طرأ انخفاض جذري على الخصوبة. وعلى سبيل المثال، فإن المقيدون في صفوف الثانويات الأدنى والوسطى ممن هم في المجموعة العمرية ١٣-١٦ سنة يُقدَّر أن يصلوا إلى نحو ٧٩ ٩٦٥ نسمة أو بزيادة ٥١ في

^(٤٤) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

^(٤٥) المرجع السابق.

^(٤٦) حكومة بوتان الملكية، وزارة التخطيط، ١٩٩٦.

المائة في عام ٢٠١٧ عما هو عليه الحال عام ١٩٩٧. (حجم السكان في سن التعليم الابتدائي يتوقع أن يزيد بصورة هامشية فقط).

كما أن الكلفة الحالية المقدرة للإنفاق على المدارس في صفوف الثانوي الأدنى والثانوي المتوسط، بمستويات عام ١٩٩٧ (مع تعديلها حسب التضخم) سوف تصل إلى نحو ٣٤٢,٥ مليون نو (٨,١٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة) أو بزيادة ٧١ في المائة في عام ٢٠١٧ عن عام ١٩٩٧، أما كلفة المدرسة عند المستوى الابتدائي فستزيد بنسبة أكثر تواضعا هي ١٢ في المائة من ٢٣١ مليون نو (٥٥ في المائة مليون دولار) عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٢٥٨,٥ مليون نو (٦,١٦ في المائة مليون دولار) في عام ٢٠١٧. وعلى ذلك يصبح مفهوما شعور بوتان بالجزع إزاء استمرار المعدل الشديد الارتفاع للسكان بقدر تركيزها على صياغة سياسة وبرامج سكانية شاملة من خلال الإمعان في تدارس الآثار المترتبة على النمو السكاني والتوزيع المكاني بالنسبة للعمالة والبيئة والرعاية الصحية ونوعية الحياة والتنمية المستدامة الشاملة.

وبناء عليه، على ذلك ينبغي للموارد البشرية، التي تشكل عنصرا حاسما في تنمية جميع القطاعات، أن يتم تطويرها في جميع المجتمعات المحلية ولا سيما مجتمعات الريف. ولبرامج التعليم الابتدائي وبرامج محو الأمية دور جوهري تضطلع به في فسخ الحال أمام قدرات الابتكار والتطوير في المناطق الريفية ولا سيما بين صفوف نساء بوتان.

كذلك يمكن تعزيز المزايا العائدة من التعليم من خلال جعل المناهج المدرسية أكثر استجابة لاحتياجات الحياة الريفية. إن برامج الإرشاد في مجال قطاع الموارد الطبيعية المتجددة يمكنها أن تساعد على نشر المزيد من المعارف والفهم بين صفوف السكان البالغين في المناطق المذكورة. وانطلاقا من الجهود الرامية إلى تشجيع تعليم الفتيات، سوف تبذل اللجنة الملكية مزيدا من الجهود في المستقبل لكفالة المساواة الحقيقية.

٨- وصول المرأة إلى الخدمات الصحية (الاتفاقية، المادة ١٢)

المشاكل الصحية التي تواجهها المرأة تحتاج إلى النظر إليها في سياق العوامل الأخرى التي تؤثر سلبا على صحة المرأة. فعلى سبيل المثال ترتبط صحة المرأة ارتباطا وثيقا بوضعها الاجتماعي وتعكس جدارتها الذاتية وقيمتها الاجتماعية في المجتمع الذي تعيش فيه، وكذلك بفرص حصولها على الرعاية الصحية بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب. كما أن التغذية والبيئة وإتاحة الخدمات الصحية والثقافة والمواقف المتخذة والتعليم ومستوى المعيشة والدخل تشكل في مجموعها عوامل حاسمة بالنسبة لصحة المرأة.

وتُحدّد صحة المرأة، وبالذات في مجال الصحة الإنجابية، بوصفها أولوية في سياسات وبرامج الحكومة الملكية لبوتان. والرعاية الصحية مجانية من جميع جوانبها وتقدمها الحكومة الملكية من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية وبعض برامج الصحة الأفقية الخاصة. ومع ذلك، ولأن النساء معرّضات للمزيد من المخاطر الصحية بحكم دورهن في الحمل، يكرّس اهتمام خاص لصحة المرأة.

وبرغم أن بوتان دأبت على أن تشدد على صحة الأم والطفل وعلى تنظيم الأسرة، فقد بدأت الآن في النظر إلى صحة المرأة في إطار أشمل بوصفها جزءاً من دورة الحياة بأكملها. وبما أن معدلات زيادة السكان المرتفعة للغاية تترتب عليها آثار سلبية بالغة لجميع قطاعات التنمية في البلاد، أعلنت الحكومة الملكية في عام ١٩٩٥ "أنها في حالة حرب" في مواجهة استمرار هذا الاتجاه. وهكذا يتم إيلاء اهتمام واسع النطاق للصحة الإنجابية بما في ذلك صحة الأم والطفل باستهداف تحسين الحالة الصحية للأمهات والأطفال من خلال تقديم خدمات رعاية ما قبل الوضع وما بعده وكذلك خدمات تنظيم الأسرة.

ومما ينذر بالخطر أن نسبة مرتفعة للغاية من المواليد - أكثر من ٣٠ في المائة - تتم لنساء شابات. أما معدل الخصوبة الإجمالي في عام ٢٠٠٠ فكان ٤,٧ طفلاً لكل امرأة في سن الإنجاب منخفضاً بذلك من معدل ٥,٦ في عام ١٩٩٤ في حين أن معدل الخصوبة العام لكل ١٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب في عام ٢٠٠٠ كان ١٤٢,٧ منخفضاً بذلك عن ١٧٢,٧ في عام ١٩٩٤^(٤٧).

وسوف يحتل الأولوية التغييرات الإيجابية فيما يتعلق بسلوك التماس الصحة ففي استقصاء الصحة الوطنية لعام ٢٠٠٠ اتضح أن ٢٢ في المائة من المستجيبين الذين كانوا مرضى في الشهر السابق على الاستقصاء لم يلتمسوا الرعاية الطبية. ومن ثم فإن من أهداف الخطة التاسعة زيادة عدد المرافق الصحية وتحسين مستوى الخدمات الصحية بما يشجع المجتمعات المحلية على التماس الرعاية الصحية خلال فترات المرض.

٨-١ نظام الصحة الحديث والمؤشرات الصحية

يوجد في بوتان نظام لا مركزي للرعاية الصحية فهناك ٢٩ مستشفى و ١٦٠ وحدة صحية أساسية و ٤٤٧ عيادة شعبية تقدّم خدمات الرعاية الصحية الأساسية مجاناً وتصل حتى إلى أقصى أرجاء الدولة. وبرغم وعورة أراضي بوتان والتشتت الشديد في توزيع السكان، فإن التغطية الصحية الأساسية تقف اليوم عند ما يزيد على ٩٠ في المائة وهي نسبة

(٤٧) تقرير الدراسة الاستقصائية الصحية الوطني لعام ٢٠٠٠.

إيجابية للغاية. وهذا يمثل زيادة حادة حتى عن فترة ١٩٩٢-١٩٩٣ عندما كانت التغطية بالخدمات الصحية تبلغ نحو ٧٠ في المائة كما أنها تعكس زيادة ملموسة في وحدات الصحة الأساسية والعيادات الشعبية بالذات. وفضلا عن ذلك أصبحت كثير من الوحدات الصحية بالمناطق النائية ترتبط الآن بالهواتف مما يزيد من فرص الحصول على الخدمات الصحية وغيرها كما تفيد المجتمعات المحلية عند التواصل بينها وبين العالم الخارجي. وبوسع أهل بوتان التعويل على المعارف والمهارات التي زُود بها ١٠٩ من الأطباء المدربين و ١٤٨ من المساعدين الصحيين و ٤٤٣ من الممرضين المدربين و ١٧٨ من العاملين في مجالات الصحة الأساسية وأكثر من ١٣٠٠ من العاملين في مجالات الصحة القروية [أنظر الجدول ٨-١، المرفق باء]. ولمزيد من تحسين نوعية الخدمات من خلال تقاسم الموارد البشرية، استهلكت بوتان مشروع الطب عن بعد الذي يربط الآن بين مستشفى منغار الإقليمي وبين مستشفى جيغني درغي وانغ شوك الوطني للإحالة.

كما أضفت بوتان تحسينات ملموسة في مجال خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات.

المؤشرات	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٠
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	١٠٢,٨	٧٠,٧	٦٠,٥
معدل وفيات من هم دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	١٦٢,٤	٩٦,٩	٨٤,٠
معدل وفيات الأم (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	٧,٧	٣,٨	٢,٥٥

وفي الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠، كان معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأم قد نقص بأقل من النصف وأكثر، أي من ١٠٢,٨ إلى ٦٠,٥ لكل ألف من المواليد الأحياء ومن ٧,٧ إلى ٢,٥ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء على التوالي، بينما انخفض معدل وفيات من هم دون الخامسة من ١٦٢ إلى ٨٤ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء. ولأن هذه الأرقام ما زالت مرتفعة للغاية بالمقارنة مع معظم الدول، فإن الحكومة الملكية ملتزمة بإضفاء المزيد من التخفيضات ولا سيما بالنسبة إلى وفيات الأم حيث الهدف المتوسط هو خفض هذا المعدل إلى أقل من ٢٠٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في مقبيل القرن الحادي والعشرين. ومن المؤشرات الأساسية المتصلة بخفض وفيات الأمهات ما يتمثل في تدريب القائمين على الولادة وجعل الحمل أكثر أمنا وهو ما برح يشكل مجالا للتركيز المتجدد في الخطة التاسعة. ويجري العمل على رفع مستوى الاستراتيجيات التي تركز على تنظيم الأسرة والأمومة الآمنة وبقاء الطفل^(٤٨). ورغم أن كثيرا من المجتمعات التي تضيي وضعها متجنيا

(٤٨) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

على المرأة تقبل ارتفاعاً في حدوث وفيات الأمهات بوصفه أمراً طبيعياً بل ومحتوماً، فإن بوتان لا تدرج ضمن هذه الفئة. وكما هو معروف فإن وفيات الأم تكاد تكون أمراً يمكن تجنُّبه تماماً حيث تنجم عن إصابات التخمج أو اضطرابات الأعصاب أو الأنيميا الحادة أو التزيف [أنظر الجدول ٨-٢، المرفق بـ]. وبالنسبة لكثير من الدول الأخرى، تأتي وفيات الأم بوصفها ذروة لتمييز كان متواصلاً على مدى الحياة بما في ذلك التغذية الأقل والرعاية الصحية الأقل والتعليم الأقل. وفي بوتان تأتي وفيات الأم نتيجة الوعورة في التضاريس والافتقار إلى مرافق المواصلات وبخاصة طرق السيارات فضلاً عن الطابع المتناثر لتوزيع السكان.

وبما أن وفيات الأم ما زالت مرتفعة في بوتان، فإن الحكومة الملكية ملتزمة بخفض هذا المعدل ويتم إنشاء الكثير من مراكز رعاية الولادة الطارئة كاملة التجهيز في مختلف أنحاء البلاد كما أولى اهتمام خاص بتنمية الموارد البشرية الملائمة من أجل تحسين الخدمات المقدمة للأم، فقد زاد عدد عربات الإسعاف في جميع المستشفيات لتيسير الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ وإحالة حالات الأخطار الجسيمة إلى المستوى الأعلى التالي من الرعاية، كما تتاح خيارات مختلفة في خدمات تنظيم الأسرة، وجميع المستشفيات ووحدات الصحة الأساسية تدير يوميا عيادات لصحة الأم والطفل [أنظر الجدولين ٨-٣ و ٨-٤، المرفق بـ].

وكانت بوتان هي أول بلدان المنطقة التي زوّدت إمداداتها من الملح بشكل كامل بعنصر اليود مما أدى إلى القضاء المبرم على نقص اليود. كما تم توسيع التحصين ليشمل ٩٠ في المائة من أطفال الدولة وتم القضاء تقريباً على أمراض مهلكة من قبيل تيتانوس ما بعد الميلاد وشلل الأطفال والدفترية فيما أصبحت الملاريا والجذام بدورهما تحت السيطرة.

وبالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة الملكية عن كثب مع مؤسسات الأديرة للكهنة والكاهنات لتقديم الثقافة الصحية في مجال الصحة الإنجابية. ولأن الكهنة والكاهنات يُنظر إليهم نظرة الاحترام، فإن هذا يجعلهم مؤهلين بصورة خاصة لتقديم المشورة والتوجيه فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية الناشئة فضلاً عن مؤازرتهم للفئات المستضعفة والمحرومة.

وربما تكون بوتان أحد البلدان القليلة في العالم التي يقدم فيها نظام الرعاية الصحية التقليدي والحديث بأسلوب متكامل إضافة لنظام إحالة صحي شديد الشمول وآلية استشارة مؤسسية. وقد فُتح باب الطب التقليدي أيضاً أمام الممارسات من النساء بوصفه خياراً مكملاً لجميع قطاعات الطب. ويوجد في بوتان اليوم وحدة الطب التقليدي في كل من مقاطعاتها العشرين.

٨-٢ زيادة الوعي وحماية الصحة العامة

يشكل برنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وصحة الطفل والأم، جزءاً ملموساً من اعتمادات قطاع الصحة في إطار الخطة التاسعة. كما أن التدابير الوقائية المتخذة في مجال إدارة صحة الأم والطفل تشمل اهتماماً وتركيزاً على التعليم بما يتيح للمرأة تحسين صحتها وتغذيتها وتخفيض حجم أسرتها وتخطي حاجز الفقر وتوليد المزيد من الدخل وزيادة ثقتها بنفسها وممارسة نفوذ إيجابي على الجيل التالي.

ولأن كثيراً من المشاكل الصحية ينجم عن الافتقار إلى المعلومات والمعارف، خصوصاً ما يتعلق بالصحة الإنجابية وضبط الخصوبة، فإن ثمة استراتيجية اعتمدتها الحكومة الملكية بالتعاون مع المنظمات الدولية واستهدفت زيادة الوعي وتعزيز المشاركة المجتمعية في جميع الجوانب الوقائية من الصحة. وهناك مواد تعليمية تتطرق إلى موضوعات من قبيل مكافحة أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والأمومة المأمونة والصحة الإنجابية وكلها تم توزيعها على نطاق واسع.

كما أن الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) حددت مشاركة العاملات الصحيات بالقرى في تقديم الخدمات الصحية كمجال للأولوية فيما يتعلق بالتدخل. وتوضح الإحصاءات المتاحة أنه برغم أن مقاطعات قليلة تزيد فيها العاملات الصحيات على نسبة ٦٠ في المائة من المجموع كما هو الحال حتى عام ١٩٩٩، إلا أنه يشكل نحو ٢٢ في المائة من المجموع الإجمالي ومن المتوقع أن يطرأ المزيد من التحسينات في هذا الصدد.

ومن ناحية القوانين والتشريعات اتخذت خطوات أخرى لحماية الصحة وخاصة صحة المرأة. وقد خلصت الجمعية الوطنية في عام ١٩٨٨ إلى أن جميع الأمهات الحوامل وجميع الأطفال ينبغي تحصينهم حيث كانت الأمهات يتلقين تحصينات ضد التيتانوس.

وفي مجال الصحة العامة تحظر قوانين بوتان استهلاك الكحوليات من جانب القاصرين دون الثامنة عشرة برغم أن هذا الحظر كثيراً ما يجري تجاهله، فيما يشكل الكحول مشكلة صحية خطيرة سواء للنساء أو الرجال حتى للأطفال الصغار في بعض مناطق البلد. ويلاحظ أن استهلاك المشروبات الكحولية، في بوتان كما في مجتمعات أخرى، له ارتباطات بالعنف المنزلي والصعوبات الاقتصادية إضافة إلى أنه يرتب عبئاً إضافياً على عاتق المرأة التي تحاول التواءم مع مشاكل الأسرة. ومما يدعو للتشجيع أنه لا يوجد زراعة أو إنتاج أو بيع أو استهلاك المخدرات مثل الماريجوانا أو الكوكا أو الأفيون. واعتباراً من سنة ٢٠٠٢، أعلن أن

١٨ مقاطعة من بين ٢٠ مقاطعة خالية من التبغ بفضل مبادرات تمت على مستوى القواعد الجماهيرية مع تعبئة الشباب لهذا الغرض.

وفي سياق التطرق إلى مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يوجد في بوتان اليوم ٢٩ من الحالات المبلغ عنها من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومنها ٢٠ حالة تم اكتشافها منذ عام ١٩٩٩. وأكثر من ثلث الحالات، أي ما مجموعه ١١ حالة موجودة بين صفوف الموظفين المدنيين. وقد استهلت الحكومة الملكية حملة وقاية نشطة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتركز الحملة على النساء والرجال على السواء على نحو ما تقضي به المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويمثل الفحص الشامل بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في إطار برنامج صحة الأم والطفل ومختبر الصحة العامة، نشاطاً منتظماً على مدار سنين عدة. كما أن عمليات نقل الدم في جميع المستشفيات لا تتم إلا بعد إجراء فحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وكان من الأولويات ترويج استخدام الواقيات الذكرية في جميع المقاطعات، وإن كانت بوتان معرضة بالقطع للخطر باعتبارها متاخمة لمنطقة تشهد حالات مرتفعة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن ثم يجري تدعيم عمليات الرصد والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في سياق الخطة التاسعة وبواسطة قوة العمل المتعددة القطاعات المكلفة بمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة المتمثلة في وجود فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد.

ومع الزيادة في عدد من يتعاطون تجارة الجنس داخل بوتان نفسها، وهي ظاهرة موجودة أساساً في المدن الحدودية، ما برحت الحكومة الملكية تواجه أزمة تتعلق بأسلوب التعامل مع تجارة الجنس وبالذات ما يتصل بالآثار الصحية المترتبة عليها. وكثير من هؤلاء النساء يفاد بمجيئهن من المناطق المجاورة. إلا أن عمليات مكافحة هذه التجارة من شأنها أن تدفع تجار الجنس للعمل تحت الأرض حيث لا يصبحون متاحين لعمليات الرصد أو العلاج أو المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو غيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ومع ذلك فتلك مشكلة حيوية بحكم الأخطار التي تشكلها تلك الأمراض التي تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الجنس.

وبالإضافة إلى ذلك، يسافر كثير من البوتانيين خارج البلاد لأغراض الأعمال التجارية أو الجولات الدراسية أو التعليم المستمر وما إلى ذلك. ومن خلال الاتصال بالمتاجرات في الجنس يمكن أن تنتقل الإصابات إلى الزوجات والشركاء عندما يعودون إلى

الوطن. وهذه الممارسة، مقترنة بالمعايير الجنسية المتراخية داخل البلد، لها آثار خطيرة بالنسبة لانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ولا سيما فيما يتعلق بزيادة تعرّض المرأة للإصابات من هذا النوع مما يزيد معه من انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في بعض أنحاء بوتان^(٤٩). وفي هذا المجال تستحق مزيدا من الثناء جهود صاحبة الجلالة آشي سنغي شودين ونغشوك، سفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ فقد سافرت إلى جميع أنحاء البلاد وإلى جميع المعسكرات الحربية لكي تدعو إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى تنظيم الأسرة.

وبصفة عامة فإن التغطية الصحية للأمة بأسرها كانت قد توسّعت توسعا كبيرا ولا سيما في العقد الماضي، كما أن الحكومة الملكية ما برحت ملتزمة بتحسين الحالة الصحية لشعب بوتان. وتشمل الأهداف المهمة في هذا الشأن خلال الخطة التاسعة ما يلي:

- تعزيز نوعية الخدمات الصحية؛
- استهداف أن تصل الخدمات الصحية إلى من لا تصل إليهم؛
- دعم نظام الطب التقليدي وإدماجه ضمن خدمات الصحة الشاملة؛
- تعزيز الاعتماد على النفس واستدامة الخدمات الصحية؛
- تكثيف تنمية الموارد البشرية للأغراض الصحية وإنشاء نظام للتعليم المستمر؛
- دعم نُظم معلومات الإدارة الصحية والبحوث واستخدامها؛
- مضاعفة خدمات الصحة الإنجابية وتعزيز أنشطة التخطيط السكاني؛
- تعزيز إعادة التأهيل والصحة العقلية على الصعيد المجتمعي وإيجاد وسائل مبتكرة لدعم رفاه السكان؛
- تطوير الخدمات الملائمة للرعاية الصحية على مستوى التعليم الثانوي ومستوى التعليم الثالثي مع الحفاظ على التوازن بين الرعاية الصحية على المستويات الابتدائي والثانوي والثالثي؛
- تكثيف الوقاية والسيطرة بالنسبة للمشاكل الصحية السائدة إضافة إلى المشاكل الناشئة أو المشاكل التي عاودت النشوء.

(٤٩) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

٣-٨ المؤشرات التغذوية للمرأة والطفل

كثيراً ما ينشأ الفقر عن سوء التغذية. ولأن المرأة والطفل مُعرَّضين لسوء التغذية فهما يشكّلان من ثمّ فئة معرضة للخطر على وجه التحديد فيما يتعلق بالصحة. وتمثل التغذية عنصراً لا غنى عنه في الرعاية الصحية الأولية في بوتان. كما أن الحالة التغذوية للبوتانيين تحسّنت على مدار السنوات وخاصة بالنسبة للمرأة والطفل بفضل شبكة فعّالة من خدمات الرعاية الصحية وزيادة الوعي بالرعاية الصحية وتنامي الرخاء الاقتصادي. ومع ذلك فإن الوضع التغذوي الشامل للسكان ما زال يتطلب جهوداً متناسقة من جانب القطاعات والوكالات المختلفة من أجل معالجة الأسباب المحتملة لسوء التغذية مثل نقص الأغذية والإصابة بالأمراض والعادات التغذوية السيئة وممارسات رعاية الطفل وما إلى ذلك.

وتولي الحكومة الملكية اهتماماً خاصاً بالمشاكل المتصلة بالتغذية. وثمة دراسات عديدة في مجال التغذية ونقص المغذيات الدقيقة تم إجراؤها على مدار العقد الماضي. ففي عام ١٩٩٩ أجريت دراسة وطنية أنثروبومترية وشملت ٣٠٠٠ من الأطفال دون الخامسة من العمر من ٣٠ ناحية تم اختيارها عشوائياً. وتشير نتائج الدراسة إلى تحسّن ملحوظ في الوضع التغذوي للأطفال دون الخامسة مقارنةً بمسح تغذوي وطني تم إجراؤه عام ١٩٨٩.

النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة المنقوصي الوزن والمقزّمين والمهزولين

السنة	١٩٨٨	١٩٩٩
الوزن بالنسبة للعمر (منقوص الوزن)	٣٨	١٧
الطول بالنسبة للعمر (مُقزّم)	٥٦	٤٠
الوزن بالنسبة للطول (مهزول)	٤,١	٢,٥

وما زال انتشار التقزّم مرتفعاً برغم حقيقة أن الوضع التغذوي الشامل للأطفال قد تحسّن، وقد يكون ذلك دليلاً على أنه ما زال ثمة عدد كبير من الأطفال يعانون سوء تغذية طويل الأجل وربما يرجع ذلك إلى الإصابة بالمرض أو إلى سوء الرعاية أو قصور الغذاء سواء من ناحية الكيف أو الكم على مستوى الأسرة المعيشية.

وبين صفوف الأطفال الذين شملتهم في الدراسة الأنثروبومترية سنة ١٩٩٩، كانت نسبة الذكور إلى الإناث هي ٥٠ إلى ٥٠. على أن التحليل الوصفي بالدراسة لم يُشير إلى أي تباين ملحوظ بين الجنسين.

وبرغم التباينات الإقليمية التي جرت ملاحظتها من الأرقام الوصفية، وخاصة في حالة ٤٨ في المائة من حالات التقزُّم في الشرق و ٣٤ في المائة من حالات التقزُّم في الغرب (التقزُّم هو مؤشر ثابت على سوء التغذية المزمن)، إلا أنه تجدر ملاحظة أن المعاينة التي تمت لهذه الدراسة تستند إلى عينات عنقودية عددها ٣٠ من النواحي الجهوية وليست من المناطق. وفي حالة كهذه لا تصلح مقارنة الأرقام الإقليمية ولا يمكن تكرارها.

أما نواقص المغذيات الصغيرة مثل اضطراب نقص اليود فهي على وشك الإزالة ففي دراسة لعام ١٩٦٦ عن نقص اليود بعنوان "رصد التقدم نحو القضاء المستدام على اضطرابات نقص اليود" تم الكشف عن معدل اضطراب الغدة الدرقية الإجمالي الذي تبلغ نسبته ١٤ في المائة وعن متوسط مستوى اليود في البول لعدد ٢٩٨ ونسبة التغطية بالملح المزود باليود وهي ٨٢ في المائة. كما أن الرصد الدوري المنتظم لمكافحة اضطرابات نقص اليود عبر السنوات الأربع الأخيرة تدل كذلك على أن بوتان حققت الأهداف التي رسمتها منظمة الصحة العالمية بهدف القضاء على اضطرابات نقص اليود. ومع ذلك فإن نقص الحديد ما زال منتشرًا على نطاق واسع بين الحوامل. وللتصدي لهذه الحالة، تنطوي سياسة وزارة الصحة على تقديم مكملات الحديد بشكل شامل لجميع الحوامل من خلال إتاحة ١٦٠ ملليغرام من عنصر الحديد يوميًا خلال الحمل ثم الاستمرار في ذلك خلال فترة الرضاعة. كما أجريت دراسة لمرض فقر الدم على المستوى الوطني في أيار/مايو ٢٠٠٢ وما زالت بياناتها قيد التحليل وتشمل هذه الدراسة أطفالًا من سن ٩ أشهر إلى ٣٦ شهرًا كما تشمل الأمهات والآباء. ومن المتوقع أن تسفر الدراسة عن أول رقم قومي بشأن تركيز الهيموغلوبين في هذه الفئات الثلاث المفحوصة بما يوجّه التدخلات البرنامجية بالنسبة للأم والطفل.

ومن الواضح أن من العوامل الكامنة التي تؤثر على حالة التغذية في المجتمعات المحلية ما يتعلق بالوضع العام للمرأة. وعلى نحو ما سبقت ملاحظته فهذا الأمر إيجابي إلى حد كبير في بوتان بالمقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة. أما معايير الوضع التغذوي الأدنى نسبيًا في الشرق فقد ترتبط بالعادات المختلفة في مجال التغذية وتناول الطعام إضافة إلى عنصر توافر الأغذية وممارسات رعاية الأم والطفل.

وفي أعقاب نتائج دراسة ١٩٩٩ الاستقصائية، اتخذت الجمعية الوطنية قرارًا يعرب عن قلق يساورها إزاء الرفاه التغذوي لجميع المواطنين وقد أولى اهتمام خاص بشأن قيمة التغذية وأهميتها في التنمية.

وتشمل نُهج التثقيف التغذوي تعزيز المقادير المأخوذة من زيادة الحديد وتحسين الحديد الحيوي ومدى توافره من خلال ممارسات تغذوية أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، تُعطى مكملات الحديد لجميع الحوامل والنساء المرضعات كما تُعطى مكملات فيتامين ألف للنساء المرضعات وكذلك للأطفال دون الخامسة جنبا إلى جنب مع أقراص التخلص من الديدان.

وتبين مسوحات التغذية بين السكان الريفيين أن السعرات الحرارية المأخوذة كافية بعمامة وإن لم يكن بشكل شامل، وأن الإسهال مشكلة تغذوية منتشرة بين الأطفال دون الخامسة ويمكن أن تكون مرتبطة بالإصابة بأمراض الإسهال الناجمة عن سوء العادات الصحية وعن سوء المرافق وسوء ممارسات تغذية الطفل قبل أن تنجم عن نواقص من الناحية التغذوية. وقد ورد أيضا ممارسات رعاية الطفل وسلوكيات التماس الخدمات الصحية بوصفها عوامل لسوء التغذية في بوتان. وفي عام ٢٠٠٢ استهلت حكومة بوتان الملكية سياسة الرضاعة الطبيعية الوطنية التي زادت من مسؤولية الرجل في رعاية الطفل بزيادة إجازة الوالدية من يوم واحد إلى ١٤ يوما وهي تكفل ساعة مرنة في وقت الإرضاع الطبيعي للنساء المرضعات.

وفي دراسة تمت على الصعيد الوطني عام ٢٠٠١، حول تقييم وتحليل الفقر، أُفيد عن الافتقار إلى الأمن الغذائي بالنسبة إلى ٦٣ من بين ٢٢٤ من النواحي والبلدات التي شملتها الدراسة^(٥٠). وخلال تقييم وطني تم قبل ذلك للأمن الغذائي على يد الحكومة الملكية ومنظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٣ وُضعت نذات عن الأمن الغذائي بالنسبة إلى ١٨ مقاطعة كانت قائمة في تلك الفترة (أصبحت الآن ٢٠ مقاطعة) وقد تم استخدام ستة عشر مؤشرا للأمن الغذائي لتحديد تصنيفات الأمن الغذائي وتعيين المقاطعات الأكثر تعرضا للخطر في هذا المجال.

وكشفت الدراسة الاستقصائية عن درجة كبيرة من حالات الافتقار إلى الأمن الغذائي المزمّن والمرحلي في أجزاء عدة من البلد. وتم تحديد تسع مقاطعات تعاني من الافتقار إلى الأمن الغذائي وجميعها في جنوبي وشرقي بوتان. بل إن الافتقار إلى الأمن الغذائي في جنوبي بوتان بالذات كان يعزى إلى الظروف المناخية هناك مما يصعب معه النجاح في تخزين الحبوب والبذور لأي مرحلة زمنية فضلا عن الآفات التي تستهلك الحبوب المخزونة.

وفي الأجزاء الأخرى من البلد بدا الافتقار المزمّن إلى الأمن الغذائي منخفضا في حين بدا اللاأمن الغذائي المرحلي سائدا. ويقدر أن المأخوذ اليومي من السعرات الحرارية لكل فرد

(٥٠) المرجع السابق.

في تسع مقاطعات هي التي حُدِّدت بوصفها تفتقر إلى الأمن الغذائي كان ١ ٨٨٣ من السعرات الحرارية بنقص يبلغ ٢٦ في المائة عن المتوسط الوطني. وقد حُدِّد المأخوذ من السعرات الحرارية على أنه أقل بصورة ملحوظة في ٤ مقاطعات منها ثلاث في الشرق وواحدة في أقصى الشمال.

وهناك دراسة أحدث^(٥١). أوضحت المشكلة المزمنة للافتقار إلى الأمن الغذائي في بوتان. وفي هذا التحليل الذي لم يغط الجنوب ولا جزءا كبيرا من الشمال ولا المناطق النائية من الشمال، ذكر ١٧ في المائة من المستجيبين أنهم واجهوا فترات من نقص الأغذية وكان ما يقرب من ثلث هؤلاء من عمال الطرق.

٨-٤ المياه والمرافق الصحية

في مجال المياه والمرافق الصحية طرأ تقدُّم ملحوظ على المستوى الوطني في العقد الأخير [أنظر الجدول ٨-٧، المرفق بـ]. وقد زادت النسبة المئوية للسكان الريفيين ممن أصبحوا يحصلون على إمدادات المياه الصالحة للاستعمال من ٣١ في المائة إلى ٧٧,٨ في المائة بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالمرافق الصحية، فإن ٨٧ في المائة من السكان أصبح لهم مرافق صحية^(٥٢). وفي أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تتصدى للتمييز ضد المرأة الريفية، فإن الحق في أحوال معيشية ملائمة مثل المرافق الصحية والإمدادات المائية والكهرباء والنقل قد يبدو حقا أساسيا كما أن الحصول على المياه المأمونة وإتاحة المرافق الصحية الآمنة أمر متوقع أن يظل من عناصر الأولوية في النهج الذي تتبعه الحكومة الملكية إزاء سكان الريف. ولسوف يثبت أن هذه أمور ذات أهمية خاصة لدى معالجة مشاكل من قبيل الإسهال والالتهابات الجلدية التي تتجلى الإصابة بها في إطار الصورة حالة الاعتلال المرضية للبلاد وترتبط بوضع غير سليم من حيث العادات الصحية الشخصية التي ما زالت قائمة في كثير من أجزاء الدولة.

على أن النتائج الملموسة لهذه البرامج، التي لم تحدد كميا بعد، لا تقتصر على التحسينات الكيفية في حياة سكان الريف ولا على زيادة قدرات موظفي التخطيط والتصميم والتنفيذ، بل تعدى الأمر إلى دعم مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المرافق وزيادة مشاركة النساء. ولأن المرأة ترتبط تقليديا بجمع المياه فيما يصل إلى ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية فإن مشاركتها أمر جوهري في نجاح مشاريع الإمداد بأنابيب المياه. والمرأة بخاصة تم

(٥١) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

(٥٢) حكومة بوتان الملكية الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١.

تشجيعها لكي تنتظم في سلك التدريب بوصفها الشخص المكلف بجلب المياه في القرية وللعمل كمحور اتصال بهذه المشاريع.

كذلك فالمرأة في معظم المناطق الريفية وفي بعض الأسر الحضرية تطبخ على مواقد مكشوفة وفي أماكن سيئة التهوية وقد لوحظ أن الدخان المنبعث من أنواع الوقود التقليدية يحوي عدة عناصر ضارة من شأنها أن تسبب أمراضا مزمنة للرئة بل تسبب سرطان المريء. كذلك فأمراض الجهاز التنفسي الحادة متفشية للغاية في جميع أنحاء البلاد. وقد دلت التجربة في أماكن أخرى على أن تزويد النساء بمواقد رخيصة الثمن ومصممة لاستخدام كميات أقل من الوقود والوصول بكمية الدخان إلى الحد الأدنى يمكن أن تؤدي إلى تحسين بالغ في صحتها. أما الآن وبعد نصب آلاف من المواقد التي لا ينبعث منها دخان في منازل البوتانيين بالريف فإن ٢٢ في المائة من السكان باتوا يستخدمون هذه المواقد^(٥٣).

وفيما يتعلق بأهداف الخطة التاسعة في مجالي المياه والمرافق الصحية، وقد نجم عنها آثار مرتتبة ملموسة بالنسبة لصحة المرأة، فهي تقضي بتحقيق نسبة ١٠٠ في المائة من إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية بحلول عام ٢٠٠٧.

٨-٥ المرأة والصحة الإنجابية

ما زالت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حتى الآن هي المعاهدة الدولية التي تغطي أحكامها مسألة تنظيم الأسرة وهو مجال ما زال محل انشغال جوهري بالنسبة لكل امرأة على سطح الأرض بغير استثناء، ولا سيما في بوتان بحكم ما تشهده من معدل مرتفع في زيادة السكان. إن سرعة النمو في السكان تحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقلل إلى حد كبير للغاية من إمكانية أن تتحرك المجتمعات النامية ككل بعيدا عن ربقة الفقر أو أن تستطيع المرأة المساهمة في التنمية بصورة متكافئة مع الرجل. وفي بوتان على سبيل المثال أدى الضغط السكاني إلى تفتت حيازات الأرض وإلى زيادة في عدد المزارع ذات الاقتصاد الهامشي.

وقد سبق تبيان الأولوية العليا التي أعطتها الحكومة الملكية لقضايا تنظيم الأسرة كما تم تشجيع معيار "الأسرة الصغيرة أسرة سعيدة" بالنسبة لأي سن إنجابية في بوتان. كما نشطت صاحبة الجلالة أشي سنغاي شوغدين وانغشوك، بوصفها سفير النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في نشر الدعوة إلى الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بالنسبة للمرأة الريفية وزوجات أفراد الجيش، فزارت كذلك المدارس في جميع المقاطعات العشرين

(٥٣) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

وناقشت قضايا الصحة الإنجابية مع الطلاب والطالبات البالغين. كما أصدر جلالة الملك مرسومًا ملكيًا في عام ١٩٩٥ يؤكد فيه على أهمية تنظيم الأسرة في سياق السكان والتنمية المستدامة.

وقد وجدت دراسة مسحية أن ما يقرب من ١٠٠ في المائة من النساء اللائي تمت مقابلتهن لديهن إلمام على الأقل بإحدى الطرق الحديثة لتنظيم الأسرة^(٥٤). ومن بين النساء المتزوجات حاليًا ذكر متوسط يبلغ ٤١ في المائة أنهن يستخدمن نوعًا أو شكلًا من أشكال منع الحمل وكانت الأرقام هي ٥٠ في المائة في المناطق الحضرية و ٣٠ في المائة في المناطق الريفية و ٤٤ في المائة بين صفوف عمال الطرق.

ومع ذلك فقواعد البيانات ونظم المعلومات السكانية ما زالت بحاجة إلى تحسين. وقد تم جمع بيانات سوسيو ديمغرافية على أساس مرحلي ومحدود في نطاقه ولكن لا توجد أي بيانات لا على مستوى المقاطعة ولا على المستويات المحلية. بيد أنه تُبذل جهود لتضييق الثغرات في تحليلات السياسات والبحوث على المستويات الوطني والإقليمي ومستوى المقاطعة.

وقد أفيد بأن انتشار وسائل منع الحمل بلغ نسبة ٣٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٠ بزيادة عن نسبة ١٨,٨ في المائة عام ١٩٩٤ برغم أن انتشارها في تلك السنة (١٩٩٤) كان الأدنى بين صفوف النساء البالغات إذ لم يبلغ سوى نسبة ١ في المائة [أنظر الجدول ٨-٨، المرفق بـ]. ولا يتوافر حاليًا بيانات محددة على أساس العمر. وبرغم استمرار بوتان في التركيز على الدور الأساسي للمرأة في مجال منع الحمل فهي ما زالت تعمل على تغيير التصور المذكور كيما تكفل مشاركة الجميع في تنظيم الأسرة بصرف النظر عن نوع الجنس باعتبار أن مشاركة الرجل في الصحة الإنجابية أمر لا غنى عنه لنجاح تنفيذ البرنامج، لا لأن الرجل شريك مهم في الحياة الزوجية ولكن لأن الرجال جمهور مهم بالنسبة لتنظيم الأسرة ولثقافة الحياة الأسرية كما أن منع الحمل بالنسبة للرجال وخاصة باستخدام الطرائق الدائمة أمر مرتفع بصورة استثنائية في بوتان.

وثمة وثيقة مطروحة حديثًا، وهي تعكس بالذات معرفة بالأحوال الشديدة التباين السائدة بين المرأة والرجل في مختلف الجماعات الإثنية البوتانية وتذكر أنه: "لا ينبغي أن تقتصر برامج التثقيف السكانية على النساء في سن الحمل ولكن لا بد من توسيعها باستمرار

(٥٤) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

(٥٥) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ١٩٩٩.

كما تشمل الذكور المستهدفين الذين يشاركون في - وأحيانا يسيطرون على - القرارات المتخذة في مجال الصحة الإنجابية وطرق منع الحمل“.

وبرغم أن مشاركة الرجال في برنامج تنظيم الأسرة في بوتان أمر مشجع، إلا أنه ما زال من المستبعد إلى حد كبير أن يتلقى الرجال مشورات في مجال تنظيم الأسرة. وفضلا عن ذلك فبسبب تفشي الأمراض المنقولة عن طريق الانتشار الجنسي بين صفوف الذكور، على نحو ما يفاد به، فإن هذا الأمر تنجم عنه آثار هائلة بالنسبة لصحة المرأة أيضا.

وينطوي الأمر كثيرا على وجود ثغرة فاصلة بين عدد الأطفال الذين تقول المرأة أنها تريد منهم وعدد من تنجبهم بالفعل، فكثير من النساء ينجبن أكثر من مرة قبل أن يشعرن وشركاؤهن بالاستعداد لاستقبال طفل. وفي بوتان يتراوح عدد الأطفال ”النموذجي“ فيما بين الجماعات الإثنية المختلفة من ٢,٤ إلى ٥.٥.

ولكن ربما تكون الإحصائية السكانية الأخطر نذيرا، وهو ما اعترفت به الحكومة الملكية، هي أنه بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ زادت معدلات الخصوبة بالفعل بين المراهقات من سن ١٥ إلى ١٩ سنة وبين النساء الشابات من سن ٢٠ إلى ٢٤ سنة. فالمرهقون والشباب (١٥-٢٤) من ذكور وإناث يشكلون نحو ٢٠ في المائة من السكان. ومع ذلك تظل معرفتهم بأمور الجنس والسلوك الجنسي والصحة الإنجابية العامة معرفة بدائية برغم نزوعهم نحو الزواج المبكر والحمل المبكر. وفي بوتان يعزى نحو ثلث حالات المواليد في سنة من السنوات إلى نساء في المجموعة العمرية ١٥-٢٤ سنة^(٥٦). ومن المرجح أن ينجم عن ذلك آثار سلبية سواء على مستوى الفرد أو على المستويات الوطنية. ولسوف تواصل الخطة التاسعة تركيزها على الصحة الإنجابية وعلى استراتيجيات تنظيم الأسرة.

٦-٨ تخفيض النمو السكاني المرتفع

حتى ولو تم على النحو المستهدف خفض الخصوبة خفضا جذريا إلى مستوى إحلال طفلين على قيد الحياة لكل امرأة بحلول سنة ٢٠١٢، فمن المتوقع أن يواصل عدد السكان في بوتان زيادته على مدى ٥٠ سنة^(٥٧). ويعزى هذا إلى قوة الدفع السكانية نتيجة للهيكल العمري الشاب إلى حد كبير.

وفيما يتعرض الاقتصاد البوتاني بالفعل لضغوط لكي يكفل احتياجات السكان الحاليين إلا أنه سيجد نفسه وقد واجه مزيدا من الصعوبات من أجل تلبية احتياجات عدد

(٥٦) حكومة بوتان الملكية، وزارة التخطيط، ١٩٩٦.

(٥٧) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ١٩٩٩.

متزايد من السكان. كما أن العبء الذي تتحمله خزانة الحكومة الملكية بالفعل لكي تلبى الاحتياجات الأساسية من السكان سوف يصبح أفدح إذا ما تأخر هدف تحقيق مستوى إحلال الخصوبة ولو بمقدار خمس سنوات من الفترة المستهدفة ٢٠١٢ إلى فترة ٢٠١٧^(٥٨). ومن جانبها، تهدف الحكومة الملكية إلى تحقيق تخفيض طموح بنسبة ٦١ في المائة في الخصوبة على مدى ١٥ سنة ليصل إلى ٢,١٠ في المائة سنة ٢٠١٧ بالإضافة إلى خفض معدل إحلال طفلين على قيد الحياة لكل امرأة بحلول سنة ٢٠١٢. وتدل الإسقاطات على أن هذا التخفيض سوف يتيح خفضاً متدرجاً في المعدل الشامل لنمو السكان إلى ١,٣ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وفي ذلك الوقت يتوقع أن يصل عدد السكان إلى نحو ٩٣٢ ٠٠٠ نسمة.

في الوقت نفسه، فلسوف تضع السياسات السكانية في اعتبارها الخاص التصورات الحالية على مستوى الأسرة المعيشية السائدة في أنحاء واسعة من أرياف بوتان وهي تتأثر بصورة متزايدة بالنقص في العمالة، ومفادها أن نمو السكان لا يمثل مشكلة. وهذه الحالة لا تنجم فقط عن أوجه النقص التقليدية التي وجدت من قبل ولكن أيضاً عن الهجرة السريعة والمتزايدة من الريف إلى الحضر يقوم بها أساساً الرجال وشباب البالغين. على أن سرعة هجرة السكان من المناطق الريفية لا ترتبط بالضرورة في أذهان الأسر الريفية بالضغط السكانية التي لا يمكن فهمها إلا على الصعيد الوطني. ولسوف تولي الخطة التاسعة قصارى اهتمامها ببرامج الثقافة والوعي السكانية التي يمكن أن تصل رسالتها إلى مستوى الأسرة المعيشية.

٧-٨ صحة الأم والطفل

عودة إلى برنامج صحة الأم والطفل، بما في ذلك تنظيم الأسرة، حيث ينبغي الإشارة إلى أن المعتقدات والممارسات التقليدية بشأن الأمراض والوفيات والمواليد تحدد الحالة الصحية والسلوك الذي يسعى إلى الوقاية الصحية وخاصة في حالة المرأة والطفل. إن المعتقد التقليدي يفيد بأن الآلهة أو الأرواح الشريرة أو الموتى هم الذين يسببون المرض. وخلال الحمل، تزور معظم النساء الحوامل ممارسي الطبابة الدينيين أو التقليديين لكي يحفظن عافيتهن وأحياناً لالتماس المشورة بشأن أين وكيف ينبغي أن تتم الولادة.

ويتم مضاعفة أنشطة صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة ضمن نطاق الصحة الإنجابية. وقد تم وضع مبادئ توجيهية للأمومة الآمنة على الصعيد الوطني. وهذا البرنامج موجه إلى تدعيم المرافق والخدمات الصحية بحيث يتسنى للرجال والنساء اتباع طرائق آمنة وفعالة

^(٥٨) المرجع السابق.

ومقبولة في تنظيم الأسرة وغيرها من طرق تنظيم الخصوبة. ويهدف كذلك إلى تمكين المرأة من اجتياز مرحلتي الحمل والولادة بأمان، فضلا عن أن تنجب رضيعا متعافيا. وفي عام ٢٠٠٠، أفيد بتقديم خدمات الإشراف على مرحلة ما قبل الولادة في عيادات بالنسبة إلى ١٦٦ ٤٤ حالة حيث بلغ متوسط عدد زيارات ما قبل المخاض ما يقدر بـ ٢,٤^(٥٩). ولا مناص من القول بأن العدد الغالب من الولادات التي لم يشرف عليها موظفون مدربون مهنيًا يشمل كثيرا من الحالات التي كان ينبغي أن تحدد بوصفها حالات خطيرة. وبصفة خاصة لا تتلقى كثير من الحوامل في القرى الراحة الكافية بل يواصلن العمل بجهد بدني شاق حتى فترة متأخرة من الحمل ولا يتوقفن عن العمل إلا عندما تبدأ آلام المخاض ذاتها. ومن ثم يستأنفن العمل في الحقول أو في أداء الواجبات المنزلية في فترة تكاد تكون فورية.

وقد قامت الحكومة الملكية بوضع وتوزيع "ملفات للولادة المأمونة" على الصعيد القومي في محاولة لمعالجة حالة الولادات البيئية المنتشرة بصورة واسعة. وبالإضافة إلى ذلك فهي تستهدف الحوامل إضافة إلى الأطفال في ظل برنامج موسّع للتحصين. كما أن أهداف برنامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة في بوتان تكفل أموراً شتى منها ما يلي:

- أن تتلقى نسبة ٩٠ في المائة من النساء الحوامل الرعاية الكافية قبل وبعد الولادة؛
- أن تكون نسبة ٩٠ في المائة من الحوامل قد أكملت التطعيم ضد الإصابة بالتيتانوس؛
- أن يتولى الأفراد المدربون الإشراف على أكثر من ٥٠ في المائة من الولادات الطبيعية؛
- أن تتلقى النساء الحوامل ممن يواجهن أخطارا وكذلك جميع حالات الطوارئ رعاية حاذقة في مجال القبالة؛
- أن تتاح سبل الوصول الكامل إلى خدمات تنظيم الأسرة؛
- أن يزيد معدل انتشار وسائل منع الحمل.

حكومة بوتان الملكية، الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١.

(٥٩)

٨-٨ الإجهاض

كما في الدول الأخرى يظل الإجهاض في بوتان هو المسألة الأكثر حساسية وربما الأكثر حسما في مجال الحقوق الإنجابية للمرأة. كما أن الفهم المستتر بأن الإجهاض أمر غير مقبول اجتماعيا ومناقض لاحترام البوذيين للحياة ظل ينتقل من جيل إلى جيل.

وفي عام ١٩٩٩ أضفت الحكومة الملكية الشرعية رسميا على الإنهاء الطبي للحمل الذي وصفته بأنه "الإحداث العمد للإجهاض لإنقاذ المرأة من خطورة مرض أو وفاة تترتب عليه أو عندما يتضح أن الجنين يعاني أوجه شذوذ هيكلية قد توصل إلى إعاقات خطيرة". وعلى ذلك يقبل العاملون الصحيون الإنهاء الطبي للحمل إذا ما شهد اثنان من الأطباء بأن الحمل يهدد صحة الأم أو أن الطفل سوف يعاني أوجه شذوذ بدنية أو عقلية قاسية. وقد أفادت مستشفيات بوتان بالإشراف على ١١٤ من حالات الإجهاض في سنة ٢٠٠٠ أو ١١,٤ في المائة من الحالات التي صاحبته تعقيدات بسبب الحمل^(٦٠). وليس هناك بيانات تشير إلى النسبة التي تمت فيها حالات الإجهاض المذكورة.

ويبدو أن بعض النساء في بوتان بل وفتيات المدارس قد التمسن عمليات الإجهاض في مناطق متاخمة للحدود أو في أماكن أخرى برغم أن حياتهن قد تعرضت للخطر بسبب نوعية خدمات الإجهاض التي مارسها أطباء غير مدربين في تلك الأماكن فضلا عن مدى توافرها. وتعالج تعقيدات ما بعد الإجهاض في المستشفيات في بوتان رغم أن قدرة المستشفيات بالمقاطعات على التعامل مع تلك الحالات قدرة محدودة، وهي حالات لا تُبلغ إلى السلطات لكي تحمي الأسرار الخاصة بالمريضة^(٦١).

وينبغي ملاحظة أنه لم ترد تقارير عن قتل المواليد في بوتان بسبب التفضيلات الجنسية بين صفوف الأطفال [أنظر الجدول ٨-٩، المرفق باء] ويبدو كذلك أن مثل هذه الحالات من الإجهاض التي تحدث لا تتصل بمعرفة جنس الطفل بوصفه أنثى.

٨-٩ خاتمة

فيما عملت الحكومة الملكية على وضع المزيد من سياسات الصحة الإنجابية وسياسات السكان فإن التركيز سوف ينصب على ما يلي:

■ الرعاية الصحية الإنجابية للمراهقين؛

^(٦٠) حكومة بوتان الملكية، وزارة الصحة والتعليم، إدارة الخدمات الصحية، ٢٠٠١.

^(٦١) Kinga، ١٩٩٩.

- الأمومة المأمونة وبقاء الطفل؛
 - تنظيم الأسرة؛
 - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛
 - منع ومعالجة تعقيدات الإجهاض؛
 - عدم الخصوبة؛
 - أمراض سرطان الثدي والقناة الإنجابية وخاصة سرطان الحوض؛
 - مشكلات المرأة المسنة مثل هشاشة العظام والشيخوخة؛
 - المشاكل الأخرى المتصلة بصحة المرأة.
- ومن الواضح أن كثيرا من التحديات ما زالت ماثلة في مجال الصحة. والحكومة الملكية ملتزمة بمواصلة التحسينات في مجال الصحة بإيقاع سريع خلال الخطة التاسعة وما بعدها. وفيما يتعلق بمجالات الأولوية في مسار الصحة مستقبلا فإن المجالات التالية تم تعريفها: ^(٦٢)
- خفض معدل وفيات الرضع إلى المتوسط الحالي لجميع البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٧ في نهاية الخطة التاسعة؛
 - خفض معدل وفيات الأم إلى المتوسط الحالي لجميع الدول النامية بحلول ٢٠٠٧؛
 - خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى المتوسط الحالي لجميع البلدان النامية بحلول ٢٠٠٧؛
 - تحقيق المتوسط الحالي لنسبة الطبيب/السكان في جميع الدول النامية بحلول ٢٠٠٧؛
 - زيادة الأجل المتوقع للحياة إلى المتوسط الحالي لجميع البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٢ وهو نهاية الخطة الخمسية العاشرة.
- ومن الواضح أن بوتان سوف تواصل التركيز على صحة المرأة فضلا عن صحة الرجل لسنوات كثيرة قادمة.

^(٦٢) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ١٩٩٩.

٩- المرأة والعمالة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١١)

الحق في العمل معترف به بوصفه حقاً من حقوق الإنسان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذا يشمل مفهوم الأجر المتساوي عن العمل المتساوي الذي تم إدراجه في صلب لوائح الخدمة المدنية في بوتان إن لم يكن في صلب القانون نفسه باستثناء مستوى العمل غير الماهر.

على أن مشاركة المرأة في قوة العمل، ولا سيما في القطاع الحديث من الاقتصاد ما زالت متواضعة. وكان من شأن انخفاض مستويات التعليم وتعزيز المهارات أن أصبحت المرأة "أقل استخداماً في مجال العمالة"، ولا سيما بالمناطق الحضرية^(٦٣). والنساء يشكّلن نحو ٢٣ في المائة من الموظفين المدنيين كما أن عدد النساء اللاتي يشغلن مراكز في الإدارة العليا (أي التنظيم والإدارة) عدد صغير نسبياً. وعضوية النساء في الجمعية الوطنية وفي لجان التنمية بالمقاطعات ولجان تنمية الأحياء ما زالت قاصرة بدورها برغم ما طرأ عليها من تحسّن في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال فخلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٢ فمن بين مجموع الأفراد الذين تم توظيفهم بواسطة إدارة الاستخدام والعمل بالمؤسسات والمنظمات الخاصة شكّلت النساء نسبة ٢٥ في المائة من المرشحات.

وما زالت غالبية النساء في قوة العمل تشارك اليوم في مجال الزراعة. وفي عام ١٩٨٤، وهو آخر سنة توافر بشأنها تقرير كامل عن النسبة المئوية من السكان حسب النشاط الاقتصادي مقسمة طبقاً للعمر ونوع الجنس، فإن ٩٥ في المائة من النساء اللاتي تراوحت أعمارهن بين ١٥ و ٦٤ سنة كن يعملن في القطاع الزراعي وكان هناك ٣,٦ في المائة مصنفات بأنهن لا يمتھن حرفة ما [أنظر الجدول ٩-١، المرفق بـ]. وثمة دراسة أحدث وإن كانت محدودة النطاق^(٦٤) فحصت مشاركة المرأة في الزراعة فحددت نسبة ٤٩ في المائة من النساء على أساس أنهن يعملن في مزرعة الأسرة أما الباقي في الجدول التفصيلي فكان على النحو التالي: ٢٨ في المائة عاملات يدويات و ١ في المائة مشاركات في المحصول و ٥ في المائة يعملن لصالح طرف آخر على أساس مرتب مدفوع بانتظام في حين أن ١٧ في المائة كن يعملن في أنشطة أخرى بما في ذلك رعاية قطعان الأبقار والبيع بالمتاجر.

ومع ذلك، ثمة مؤشرات بأن المرأة لا يتاح لها سوى إمكانية وصول أو مشاركة محدودين في برامج التدريب الزراعية وفي مجال تربية الحيوان ولا سيما عندما تتطلب المشاركة بتلك البرامج سفراً أو إقامة بين يوم وليلة. كما ستركز الاهتمام على تحسين فرص

(٦٣) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٦٤) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

حصول المرأة على المعلومات بشأن إقامة المشاريع^(٦٥). وفي الوقت نفسه تشير الإحصاءات من المناطق الحضرية إلى أن ٤٧,٢ في المائة من النساء في تيمفو العاصمة و ٤٥,٨ في المائة من نساء فونت شولنغ، ثاني أكبر المدن، مستخدّات سواء في الزراعة أو في أعمال غير زراعية أو في أنشطة الصناعات المنزلية. وهناك نسبة من النساء يبلغ مجموعها ٢٧,٧ في المائة في تيمفو مستخدّات بأجر أو بغير أجر في أعمال غير زراعية وهذا رقم قدمته دوائر الخدمة الحكومية حيث لا يعمل في نفس الفئة في تونت شولنغ سوى ١٢,٧ في المائة. وتدل أحدث الأرقام على أن نسبة ٤٥,٥ في المائة من جميع المستخدّين في بوتان في الريف أو في الحضر هم من النساء^(٦٦). وبرغم أن بعض نساء الحضر يبرزن حالياً على رأس أعمال تجارية ناجحة في جميع قطاعات العمالة المدفوعة الأجر سواء في القطاع العام أو الخاص، فما زال عدد الرجال يفوق عدد النساء بصورة ملموسة. وفضلاً عن ذلك تبقى المرأة مركزة في الأعمال المنخفضة المهارات أو القليلة الأجر التي لا مستقبل لها إلا بصورة محدودة في مجال الترقى. وفي مجال العمالة غير المدفوعة، وتلك حقيقة اقتصادية صارخة، تزداد مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي. وفي تحليل لأنماط العمالة الحضرية المذكورة أعلاه ثمة نسبة يعتد بها هي ١٣,٦ في المائة من النساء في تيمفو شاركت في أنشطة الصناعات المنزلية، بينما توجد نسبة ٤,٨ في المائة مستخدّات لحساب الذات في الأعمال غير الزراعية في حين أن الأرقام بالنسبة إلى تونت شولنغ كانت ١٧,٩ في المائة في الأنشطة المنزلية الصناعية دون توافر أرقام عن المستخدّات لحساب الذات في الأعمال التجارية غير الزراعية. ومع الافتقار إلى التعليم الكافي أو إلى مهارات التسويق فإن كثيراً من هؤلاء النساء يعتمدن على المشاريع المتناهية الصغر أو على الخدمات المحلية فضلاً عن عمليات تجارة التجزئة مثل بيع المشروبات الروحية المنتج محلياً أو إعداد المنسوجات لأغراض الربح.

ويقدر أن نحو ٥٠.٠٠٠ من الطلاب سوف يدخلون سوق العمل في الخطة التاسعة مع زيادة هذا العدد إلى ١٠٠.٠٠٠ بحلول سنة ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك يتوقع أن يهاجر ١٩.٠٠٠ من الأشخاص الريفيين المشاركين في النشاط الاقتصادي إلى المراكز الحضرية التماساً للعمل مع نهاية الخطة المذكورة. وعليه فلسوف يحتاج الأمر إلى ٧٠.٠٠٠ وظيفة يتم إيجادها خارج قطاع الزراعة مع نهاية الخطة التاسعة أو نحو ١٤.٠٠٠ فرصة عمل كل سنة. ومن التحديات الصعبة التي يواجهها البلد ما لا يقتصر على إيجاد فرص كافية للعمل الذي يدر دخلاً بالنسبة لقوة العمل البوتانية المتزايدة حسب الإسقاطات، بل يتعدى الأمر إلى كفالة أن يتاح للمرأة فرصة متكافئة للإفادة من تلك الفرص. وخلال الخطة

(٦٥) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٦٦) حكومة بوتان الملكية، الهيئة الإحصائية المركزية، ٢٠٠١.

التاسعة، سيتم تهيئة ظروف مواتية للعمالة لتمكين المرأة من متابعة مستقبلها المهني وكذلك من تربية أطفالها^(٦٧). وبالإضافة إلى ذلك يجدر القول بأن إدارة الاستخدام والعمالة قد استهلت عملية مشاورات واسعة النطاق بين جماعات أرباب الأعمال والمستخدمين وكذلك بين الوكالات الحكومية المعنية بوضع وتشكل سياسات وتشريعات وطنية للعمل. ويتوقع أن تتصدى هذه السياسة لمعالجة كثير من قضايا العمل المهمة بما في ذلك القضايا ذات الأهمية المباشرة بالنسبة للمرأة في مكان العمل.

٩-١ المرأة في سلك الخدمة العامة

برغم أن بوتان لم تتعهد بالتزام رسمي بإزاء حق العمل للمرأة أو إزاء الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، فإن لوائح اللجنة الملكية للخدمة المدنية التي يُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها المعيار الذي تتبعه كثير من الشركات الخاصة أيضا - تعد محايدة جنسانيا فيما يتعلق بالأجر.

وكما هو الحال في كثير من الأماكن تؤكد هذه اللوائح على مبدأ المساواة في التوظيف والتدريب والترقية والمزايا برغم أنها لا تشمل عقوبات على مخالفة هذه الأمور. وفي القطاع الخاص تُطرح بين حين وآخر إعلانات وفرص توظيف تكون محدّدة من ناحية نوع الجنس. ويبدو أنه لم تُرفع قضايا أمام المحاكم من جانب نساء فيما يتعلق بالتعديلات المدعى بوقوعها على حقهن في العمل.

وحتى عند بداية الحقبة الحديثة في الستينيات، كانت الخدمة الحكومية في بوتان تواجه صعوبات كأداء بسبب الغياب الكامل للهيكل الأساسية للمواصلات. ومن ثم كان أوائل الدارسين الذين كانت أعدادهم المحدودة تقتصر أو تكاد على الرجال، هم الذين شغلوا الشواغر الكثيرة والوظائف المهمة المتاحة بما في ذلك وظائف كبار المديرين. ومع ذلك فمن شأن جهاز إداري حديث ألا يحتاج فقط مزيدا من الأفراد ولكنه أثبت ضرورة ألا يكون مقصورا من الناحية المهنية على جنس بعينه. ومن ثم بدأت المرأة في شغل مناصب عامة. واليوم، وبعد أكثر من ٤٠ سنة من التحديث، أنشأت بوتان خدمة مدنية متماسكة قوامها ٤٨٤ ١٤، منها ما يزيد على ٢٣ في المائة من النساء وهو رقم ما زال منخفضا وإن كان في تزايد وحتى هذا التزايد ما زال عند الرتب الأدنى. وفيما لا توجد نساء في جيش بوتان الملكي فإن هناك ١٠٤ من النساء التحقن بشرطة بوتان الملكية في السنوات الأخيرة.

^(٦٧) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

وثمة مبادرات جديدة تم اتخاذها من جانب صاحبات الجلالة الملكات وغيرهن من عضوات الأسرة المالكة لخدمة الحكومة ولا سيما في قيادة أنشطة الخدمة الاجتماعية مع تقديم نماذج للقدوة النسائية الإيجابية وتهيئة سبل التشجيع للفتيات والنساء على المشاركة في الخدمة العامة.

٩-٢ الهجرة الريفية - الحضرية والفتيات القاصرات بوصفهن عاملات في البيوت وفي الرعاية النهارية

مع نشوء ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر بكل ما انطوت عليه من سرعة وتزايد، وهي هجرة تتم أساسا وإن لم يكن دائما بواسطة الرجال، يتحول الاهتمام إلى خلق فرص عمل منتجة لكلا الجنسين. والذين يهاجرون إلى المراكز الحضرية في بوتان، كما في أماكن أخرى، إنما يفعلون ذلك لأسباب شتى ومن أهمها التوقع بأنهم سيتمكنون من إيجاد عمل أقل جهدا وأسخى عائدا من الأعمال المتاحة في المناطق الريفية.

وفي ضوء الأنماط الراهنة من خلق فرص العمل فإن الكثيرين قد يواجهون مع ذلك حيرة أمل في هذا المجال. وثمة تشكيلة من العوامل تفضي إلى النشوء السريع لمستوطنات عشوائية في المدن وتلك ظاهرة قلما توجد الآن في بوتان وهذه الظاهرة قد ينجم عنها طائفة واسعة من الآثار السلبية التي تشمل مشكلات اجتماعية وبيئية.

ومع ذلك فقد ينجم عن الهجرة من الريف إلى الحضر آثار إيجابية حيث أنها تخفف الضغوط السكانية بالمناطق الريفية التي تتعرض لها الأراضي الزراعية المتاحة كما قد تؤدي الهجرة إلى إبطاء، وربما إلى تغيير المسار، بالنسبة للاتجاهات التي تنزع إلى العمل في قطع أرض أصغر حجما أو إلى تفتت الحيازات الزراعية. والهجرة بذلك تساعد على إبطال مفعول القوى التي ينشأ عنها صفة المزارع المعدم أو ترتيبات المشاركة المحسوبة وكلتا الظاهرتين بدأت تظهر في بعض أنحاء البلد.

وبين صفوف الفتيات والنساء، فالكثيرات ممن هاجرن بالفعل إلى المناطق الحضرية يجدن أنفسهن مستخدمات في مجال المساعدة المنزلية في بيوت صفوة الحضر ولا سيما لرعاية الأطفال. ومعظم الفتيات الأصغر سنا ممن ينتظمن في هذا العمل لا يلتحقن بالمدرسة وبهذا تصبح فرص تنمية إمكاناتهن محدودة تماما. وهذا الوضع صعب في بعض الأحيان بالنسبة لجميع الأطراف المشاركة فيه برغم ما يبدو إلى حد كبير من أن العاملات في المنازل لا يتعرضن للأذى في بوتان على نحو ما يحدث في بلدان كثيرة أخرى.

هذا وقد زادت حالات استخدام عمالة الأطفال جزئيا من خلال الأحكام المتصلة بإجازات الأمومة التي لا بد بحكم طبيعتها أن تكون محدودة وإن لم يكن مسموحا بها بحكم

القانون وهي ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر كإجازة أمومة لكل ثلاث حالات للحمل تسمح بها قواعد الخدمة المدنية. وبعد ذلك يمكن للمرأة أن تحصل على إجازة مماثلة لثلاثة أشهر عن ثلاث حالات حمل أخرى لكن دون أجر.

ويقصد هذا إلى أن يشكّل حافزاً للزوجين على اتباع قاعدة "الأسرة الصغيرة أسرة سعيدة" ويسمح كذلك بالحصول على إجازة أمومة بأجر كامل في حالة حدوث إجهاض ولمدة أقصاها أربعة أسابيع. وفي المؤسسات الخاصة، تمنح إجازات الأمومة إلى أن تكون أقصر مما يمنح في سلك الخدمة المدنية وتدوم أحياناً مدة قصيرة قوامها ٦ أسابيع.

وفي الوقت نفسه يدفع بعض النساء والرجال بأن إجازة الوالدية ليوم واحد في الخدمة المدنية ويومين في مؤسسات القطاع الخاص بحاجة إلى زيادة أساسية لتزيد إلى أسبوعين وشهر. ولأن الأسر الحضرية لا تتمتع بنظام الدعم التقليدي الذي توفره الأسرة المشتركة، فإن الآباء في الحضر يعانون ضغطاً شديداً الوطأة بسبب الإجازات المحدودة من العمل. وقد تمثل عملية تعظيم نُظم إجازات الوالدية للآباء خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز فرص الرجل لكي يشارك في رعاية الأطفال.

وفي الوقت نفسه فإن الافتقار إلى مرافق مؤسسية لرعاية الطفل نهارة في المناطق الحضرية حيث يستوي في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، أمر يضطر الأمهات والآباء بصورة متزايدة إلى أن يعهدوا بأطفالهم إلى أعضاء الأسرة الممتدة أو إلى جلساء للأطفال. وفي بعض الأحيان إذا لم يتيسر توافر مساعدة مناسبة، لا تستطيع الأم أن تنظر في أمر العمل خارج البيت. كما أن رعاية الطفل النهارية في حالة أسرة الوالد الوحيد في المناطق الريفية، التي ترأسها في معظمها نساء فقيرات أمر هو من الصعوبة بمكان. ولسوف تشجّع الخطوة التاسعة على إنشاء مراكز وحضانات لرعاية الأطفال^(٦٨).

٩-٣ أجر العمالة غير الماهرة

فيما يتعلق بالعمالة غير الماهرة لا يوجد فرق رسمي في الأجور بين المرأة والرجل. كما أن معدل الأجور الوطني للعمال ثابت بصرف النظر عن نوع الجنس. وفضلاً عن ذلك، تنص لوائح عام ١٩٩٤ المتعلقة بمعدل الأجور على أن وكالات توظيف العمالة يمكنها أن توظف رجالاً أو نساءً فقط في مجموعة العمر من ١٨ إلى ٥٦ مع حماية القاصرين من ذكور وإناث على السواء وكذلك الأشخاص الأكبر سناً.

(٦٨) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

لكن الممارسة في القطاع غير الرسمي يمكن أن تختلف كثيرا في مناطق شتى من البلاد طبقا لما تفيد به دراسة محدودة^(٦٩). والأجر النقدي عن العمل الزراعي لا يشكل خيارا مفضلا بل يفضل غالبا أسلوب المبادلة في العمل ودفع الأجور عينا. وفي شرقي بوتان وكثير من أجزاء غربها، تتقاضى المرأة أجرا عن عمل اليوم مساويا لأجر الرجل وإن كانت المهارات موضع تقدير ويتقاضى صاحبها أجرا أكبر. ومع ذلك ففي بعض المناطق يمكن أن تنشأ فروقات من حيث الأجر برغم أن الفرق قد يكون ضئيلا في بعض الأحيان وقد يبلغ أقل من ربع دولار يوميا وإن كان كثير من النساء يشعرن بأن هذا أمر مجحف. ويدفع الرجال بأنهم يبذلون جهدا أكبر في العمل وينوؤون بحمل أثقال أفدح ويبذلون مزيدا من القوة والطاقة ولذلك فمن حقهم أن يتلقوا أجورا أعلى نسبيا.

وخلال الخطة التاسعة، تشمل الأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة وتنمية الموارد البشرية النقاط التالية ومعظمها تفترض مساواة المرأة والرجل وكأها قد تحققت بالفعل:

- ترقية كفاءات وقدرات الموظفين المهنية من خلال التدريب المنظم؛
- تنمية كتلة أساسية من المهنيين في القطاعات الاستراتيجية؛
- تيسير نمو القطاع الخاص من خلال سياسة تنمية الموارد البشرية الملائمة وتقديم الدعم اللازم؛
- تنمية قدرات الموارد البشرية على مستوى الأحياء في مجال التنمية المحلية؛
- تنمية قدرة الموارد البشرية للقطاعات من خلال توظيف الأفراد المؤهلين وتوفير العدد المطلوب من هؤلاء الأفراد.

١٠ - تقاسم السلطة واتخاذ القرار (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٧)

استبعاد المرأة من المشاركة السياسية على أساس عالمي شامل أمر متجذر في سياق التاريخ فضلا عن كونه من الحقائق الاقتصادية والقانونية. ولكن عندما تشارك المرأة بالفعل في إدارة شؤون الحكم، يتضح كثيرا السبل العديدة التي تضيي فيها المرأة تغييرا على القضايا التي تختار معالجتها. وفي كثير من الدول، شمل هذا الأمر مجالات المياه وإدمان الكحوليات والتعليم والصحة والعنف المنزلي^(٧٠). كذلك تعبر المرأة عن القيم المختلفة حيث تبدو المرأة

(٦٩) Kinga، ١٩٩٩.

(٧٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة الدراسات الإفرادية رقم ٥، ١٩٩٦.

وكأنها تقدّر تقديرا خاصا عنصر القرب سواء انطبق القرب على مصدر لمياه الشرب أو على مركز صحي أو على محكمة أو على مكتب للشؤون الإدارية.

وفي بوتان تصمّم السياسات المتعلقة بالمرأة بما يمكنها من المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الشاملة للحكومة الملكية. ومع ذلك يبقى ثمة مجال للتحسين في مشاركة المرأة البوتانية بوصفها قوة فعّالة في الحياة السياسية في البلاد. كذلك فإن زيادة مشاركة المرأة في الجهود الإنمائية بوصفها صانعا للقرار ونائبا عن الأهالي عند المستويات القاعدية، تحظى بموقع الأولوية العليا لدى الحكومة الملكية ضمن هدفها الأسمى المتمثل في تحقيق اللامركزية والمشاركة الفعّالة لجميع المواطنين.

وبرغم نظام القيم الأبوية القائم في جنوبي بوتان، الذي قد لا يشجع بالذات على وجود المرأة في الساحة العامة حيث توجد كوابح ثقافية تحول دون مناقشة المسائل علنا مع الرجال فإن الحالة تختلف بعامة في شمالي بوتان. ومع ذلك فكثير من نساء بوتان، ولا سيما الشابات، ما زلن يحجمن عن المشاركة في الخطاب العام برغم أن من الشائع بالنسبة لهن مناقشة القضايا بصورة غير رسمية مع أزواجهن أو أقربائهن الذكور.

١٠-١ المرأة في المجتمع المحلي، صنع القرار على مستوى الحي والمقاطعة

تعاني المرأة قصورا فادحا في التمثيل في لجان تنمية الأحياء والمقاطعات فضلا عن الحكومة المركزية. وعادة يشغل الرجال وظائف عامة على المستوى المحلي مثل *gup* (رئيس القرية) و *Chi mi* (نائبها في الجمعية الوطنية) ثم *tshogpa* و *mangap* و *chipoen* والوظيفة الأخيرة تقع عند أدنى سلم الرتب كما تتطلب الوظيفة إبلاغ الرسائل والإعلانات الحكومية إلى أفراد المجتمع المحلي وجمع الاشتراكات التي تساهم في إقامة الاحتفالات والطقوس المحلية وإبلاغ الأهالي بمواعيد اجتماعات المناسبات المحلية. وفي غياب القوائم بوظيفة *'chipoen'* يمكن أن تتولى مسؤوليتها زوجته وإن كانت زوجات القائمين بالوظائف الأخرى لا سبيل إلى أن يخللن محل أزواجهن. على أن الوظائف العامة المذكورة تُعدّ من الأمور التي تتطلب جهدا بدنيا كما تقتضي حركة متواترة بين أماكن كثيرة في حين أن المرأة في الريف لا تشجّع على قطع مثل هذه المسافات.

مع ذلك فالمرأة تشارك بالفعل في انتخاب الـ *gup* (رؤساء القرى) والـ *chimis* (ممثلوها لدى الجمعية الوطنية). كما تحضر النساء اجتماعات القرية العامة المعروفة باسم *zomdus* وأحيانا يشكلن ما يصل إلى ٧٠ في المائة من المشاركين. ويقول البعض أن حضور بالمجتمعات العامة يغلب عليه النساء لأنهن يكن عادة في البيت بينما يكون الأزواج بعيدين في الحقول أو في المناطق الحضرية أو في أماكن أخرى.

وبرغم أن القرارات المتعلقة بالمجتمع المحلي فيما يتصل بمشاريع الإمداد بالمياه والمدارس وإنشاء الوحدات الصحية الأساسية وغير ذلك من القضايا تتخذ في تلك الاجتماعات، فإن المسائل ذات الأهمية الوطنية لا بد من أن يتم إحالتها عن طريق لجان تنمية الأحياء ولجان تنمية المقاطعات ومن ثم إلى الجمعية الوطنية. ولذلك فإن التكوين الجنساني لصانعي القرارات عند تلك المستويات يتسم بالأهمية أيضا. وفي أعقاب اعتماد اللوائح الجديدة لعام ٢٠٠٢ تقضي هذه اللوائح بأن يتم انتخاب أعضاء لجان تنمية الأحياء على أساس أصوات السكان ممن تجاوزوا الحادية والعشرين وليس على أساس أصوات الأسر المعيشية. وكما لوحظ أعلاه فإن تمثيل المرأة في لجان تنمية الأحياء والمقاطعات ليس مرضيا. وفيما يلي أمثلة من بوتان الشرقية والجنوبية على نحو ما وردت في إحدى الدراسات المحدودة^(٧١)

المقاطعة		لجنة تنمية المقاطعة		الحي	لجنة تنمية الحي
ذكر	أنثى			ذكر	أنثى
41	3				
50	صفر			10	صفر
26	صفر			23	صفر
21	2			2	2
24	صفر			24	صفر

يؤمن فعلا بتفوق الرجل ويشعرون أن الرجال أفضل استعدادا لفهم مسائل الحكم والمشاركة فيها^(٧٢).

وقد رؤي أن العجز عن القراءة والكتابة، "وعن التكلم والفهم والإصغاء" وتلك أمور فائقة الأهمية قد أفضت إلى محدودية المشاركة العامة للمرأة حتى الآن حيث أن النساء أتيحت لهن بعامة فرص أقل للحصول على المعلومات ولحيازة الفرص من أجل السفر وممارسة الحياة خارج مجتمعاتهن المحلية. وفيما تشهد اجتماعات القرى تعبيرات عن الاحتياجات المختلفة، إلا أن الأمر يشوبه قصور في التركيز على الاهتمامات الاستراتيجية الجنسانية على مستوى المقاطعة وما فوقها^(٧٣). وعلى ذلك تتاح فرص مهمة من أجل تحسين إمكانية حصول المرأة على المعلومات والتثقيف بحيث تبقى احتياجاتها وآراؤها جزءا من التنمية المحلية والوطنية.

ومع ذلك، فمما يدعو للتشجيع أن ١٤ من بين ٩٩ من الممثلين المنتخبين شعبيا إلى الجمعية الوطنية كانوا نساءً خلال دورة ٢٠٠١. وكان هناك سيدة من بين المستشارين الملكيين الستة. كما رحّب كثير من الرجال بزيادة عدد النساء بين أعضاء الجمعية الوطنية. وليس هناك مقاعد محجوزة تحديدا للنساء اللاتي كان أول ترشيحهن للجمعية الوطنية في عقد الثمانينات. وللتشجيع على المزيد من مشاركة المرأة، أكد مرسوم ملكي صادر عام ١٩٩٨ على أهمية تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية.

١٠-٢ تمثيل المرأة في الحكومة وفي السلك الدبلوماسي (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٨)

ما زالت الحكومة الملكية تعمل على تعزيز المزيد من تمثيل ومشاركة المرأة في هيئات صنع القرار الأوسع نطاقا وكذلك في سلك الخدمة المدنية. وتحسن الحالة بالفعل بزيادة استيعاب الفتيات في مستويات التعليم الثانوي الأعلى. ومع ذلك فلم يُبلغ عن ارتقاء امرأة إلى الرتبة الأولى في سلك الخدمة المدنية وهناك ٢٩ رجلا وامرأة واحدة في الرتبة الثانية و ٥٦ رجلا وامرأتان في الرتبة الثالثة. وفي نطاق النظام القضائي هناك محاميتان ونحو اثنتي عشرة امرأة متدربة كدارسات للقانون.

وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في دوائر السلك الدبلوماسي على نحو ما وردت ملاحظته في المادة ٨ من الاتفاقية، فإن تمثيل المرأة مرة أخرى أقل من الرجل في هذا المجال. وربما يرجع

(٧٢) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٧٣) المرجع السابق.

ذلك إلى انخفاض النسبة المئوية للمرأة في دوائر الحكومة بشكل عام. فالمرأة تمثل ١٠ بين ٩٠ موظفا في وزارة الخارجية. وليس لدى بوتان سفيرات برغم أن موظفات الخدمة المدنية بين حين وحين يترأسن الوفود الحكومية التي تمثل البلد. وإضافة إلى ذلك فقد أصبحت صاحبات الجلالة الملكات مشاركات بفعالية حمة في تمثيل بوتان في الندوات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشباب والصحة الإنجابية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقضايا أخرى وهن يمثلن قدوة ممتازة للفتيات والنساء. وبرغم أن بوتان لم تتخذ تدابير تشريعية محددة في هذا المجال إلا أنها تؤيد أن يكفل للنساء الفرصة لتمثيل البلد على الصعيد الدولي وللمشاركة في أعمال المنظمات الدولية.

١١ - فرص وصول المرأة إلى الهياكل الاقتصادية والعملية الإنتاجية بما في ذلك الحق في الحصول على القروض المصرفية وأشكال الائتمان الأخرى (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المواد ١٣/١٤/١٥)

في معرض التصدي للتمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية والثقافية، تؤكد الاتفاقية حق المرأة في الحصول على ملكية الأرض وعلى القروض المصرفية وغيرها من أشكال الائتمان العائلي وعلى إبرام العقود القانونية وما إلى ذلك. على أن هذه الحقوق العائدة للمرأة في بوتان في هذه المجالات لا يعوقها شيء إلى حد كبير وإن كانت تختلف باختلاف الجماعات العرقية.

ففي مجال الإرث، يحتفظ القانون بالحقوق المتساوية لجميع الأبناء بصرف النظر عن نوع جنسهم أو عمرهم. إلا أنه على صعيد الممارسة تنطبق النظم التقليدية، وهي نظم غير رسمية ومرنة وكثيرا ما تتسم بالطابع العرضي. وتجنح البنات إلى وراثة الأرض في كثير من أنحاء شمالي وشرقي بوتان برغم ما يحدث في الجنوب ومناطق أخرى من الشرق حيث يُطبق نظام أبوي [أنظر كذلك الفرع ٤-٤]. وعندما تكون البنات هن الوارثات، ينتقل الأبناء بعامة إلى حيث أسر عرائسهم. ويمكن أن تقع تباينات في الإرث حتى بين القرى في نفس المقاطعة. ومع ذلك فإذا ما تشكك الوالدان في قدرة أكبر أبنائهم مثلا، يحدّد أكفأ الأبناء ليصبح هو الوارث. ومن ناحية أخرى فإن المواقف التي تسود بين بعض الآباء تتمثل في نزوعهم إلى تقديم مساعدة إضافية إلى الأقل كفاءة من أبنائهم. هذا فضلا عن أن حصول المرأة على ملكية الأرض والائتمان لا تخضع في هذا الصدد لقيود إذا ما تزوجت شخصا ليس من مواطني البلاد.

ولكن حتى في ظل هذه الحالة، فإن التوزيع النسبي للموارد البشرية وهو أمر جوهري في أرياف بوتان يمكن أن يكون عنصرا فاعلا. ففي أي مجتمع محلي زراعي نمطي بشمالي

بوتان، يكون من شأن أخ أو أخت في عائلة كبيرة، لدى إبرام علاقات زواجية مع شخص في عائلة تمتلك حيازات أكبر من الأرض ولكنها تفتقر إلى موارد بشرية، أن ينتقل إلى حيث يعيش مع تلك العائلة دون أن يطلب أو يتلقى نصيباً من حيازات عائلته أو عائلتها. وهنا يتضح المغزى الاقتصادي: أن العروس أو العريس ممن ينتقلون إلى منزل أزواجهم يكون من شأنهم تعزيز إنتاجية الأسرة المعيشية التي يرتضي، أو ترتضي، العيش معها، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين حالة الموارد في المنزل الذي جرت مفارقتها.

١١-١ الجدل بشأن إرث المرأة

برغم أن ثمة جوانب إيجابية كثيرة في توريث المرأة، بما في ذلك حمايتها لصالح استقلالها الاقتصادي، فإن هذا التقليد يتسبب في جدل متزايد بين البعض في بوتان. ولأن كثرات من نساء بوتان يشعرون بارتباطهن بالأرض التي ورثنها، بل يراودهن شعور قوي بأن بناتهن ينبغي أيضاً أن يرثنها، فإن هذه العادة قد تحول بين بعض الفتيات وبين الحصول ولو على قدر ضئيل من التعليم.

وقد اتضح في بلدان أخرى أن البنات، اللاتي كثيراً ما يعتبرن بمثابة أعباء اقتصادية، ما زلن يوفرن اليد العاملة في الأسرة المعيشية وفي موقع العمل وبصورة لها قيمتها، لدرجة أن كثيراً من العائلات تشعر أنها لا تستطيع الاستغناء عنهن من أجل التعليم الذي من شأنه أن يضفي تحسينات جذرية على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي. وفي إحدى الدراسات المحدودة^(٧٤)، اتضح أن جميع نساء بوتان تقريباً ممن جرت مقابلاتهن قد بدأت العمل وهنّ في سن الطفولة.

وقد تطرق المشاركون البوتانيون والدوليون في حلقة عمل معنية بنوع الجنس عام ١٩٩٣ إلى نظام وراثة البنات التقليدي بوصفه "على رأس ما ينبغي تغييره" في مجال المجتمع البوتاني وصولاً للمزيد من تعزيز حقوق المرأة. كما تطرقوا أيضاً إلى تشجيع المزيد من استيعاب الفتيات في التعليم وتلك أمور ما زالت تمثل تحدياً كبيراً للغاية.

١١-٢ حصول المرأة على الائتمان

عندما بدأت التنمية، كانت المرأة في بوتان متخلفات كثيراً عن مسيرة الرجل فيما يتعلق بإنشاء المشاريع في القطاع الحديث برغم أن هذه الأوجه من القصور ما زالت قائمة حتى اليوم كما أن النساء ما زلن متعثرات من حيث قدرتهن على مواصلة السير إلى الأمام. وقد ذكرت الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠٢) أن "مشاركة المرأة في الأنشطة ذات

(٧٤) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

العائد تعد بدورها أحد التدابير المهمة لتعزيز الوضع الاجتماعي للمرأة ومن أجل الحد من الخصوبة. وهناك من القرائن ما يشير إلى أن الحصول على الموارد، ولا سيما التسهيلات الائتمانية، يؤدي إلى تمكين المرأة الريفية من خلال دعم دورها الاقتصادي مما يفضي إلى المزيد من اتباع أسلوب منع الحمل. وعلى ذلك فإن الاستراتيجيات [سوف] يتم وضعها تحقيقاً لتمكين المرأة من خلال تدريب المهن والمهارات وتوليد الدخل ومرافق الائتمان في المناطق الريفية^(٧٥).

وقد تعززت مصالح عدد كبير من النساء بفضل المبادرات التي دعمتها الرابطة النسائية الوطنية في بوتان وهيئة تمويل التنمية في بوتان وهي وكالة إقراض تدير برامج ائتمان لأغراض الزراعة التجارية ومن أجل "النهوض بالريف" والتنمية الصناعية.

فأما هيئة تمويل التنمية التي استهلكت عملها في عام ١٩٨٨ فهي تصدر في الأهمية المؤسسات المالية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الائتمانية للمجتمع الريفي. وبفضل شبكة مكاتبها الفرعية التي تغطي المقاطعات العشرين جميعاً، تقدم مؤسسة تمويل التنمية لبوتان خدمات ائتمانية للنساء والرجال على السواء. وفي عام ٢٠٠١ شملت القروض ٣٥ في المائة من مجموع العملاء الذين زاد عددهم على ١١ ٠٠٠ عميل. ويعمل عدد متزايد من نساء الريف على تخطيط وتنفيذ مشاريع أسرية لتحسين أوضاعهن الاقتصادية كما أن كثيراً من النساء بالمراكز الحضرية بدأت في إنشاء أعمال تجارية صغيرة.

ولتعزيز سبل الحصول على الائتمان وتسلمه، أضفت المؤسسة المذكورة طابع اللامركزية على نظام الائتمان الذي تتبعه فأنشأت لجان إقراض محلية وأدخلت مخططات من قبيل تعبئة المدخرات والإقراض بضمان للمجموعات وتلك تدابير أتاحت توسيع سبل المشاركة للسكان الريفيين ولا سيما النساء.

على أن استعراض أنماط الائتمان ما زال يشير إلى الدور المهيمن للرجل في اتخاذ قرارات الاستثمار. وبصفة عامة فإن عدداً أكبر من الرجال هو الذي يتلقى القروض. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تشارك المرأة بالضرورة في عمليات اتخاذ القرار وهو اتجاه يتعارض مع المعيار المعتاد للمشاركة في اتخاذ القرارات ضمن الأسرة المعيشية^(٧٥). ولسوف يرد فيما بعد دراسة هذه النقطة. وثمة دراسة محدودة أخرى^(٧٦) استعرضت مؤشرات مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المالية فوجدت ما يلي: ٢٧ في المائة من النساء ذكرن أنهن عملن وحدهن على اتخاذ قرارات بشأن الحصول على ائتمان نقدي، بينما ذكرت نسبة ١٤

(٧٥) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٧٦) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

في المائة أنهن يتخذن القرارات بالاشتراك مع أزواجهن في حين أن نسبة ٥٩ في المائة المتبقية ذكرن أن الرجال هم الذين يتخذون القرارات من تلقاء أنفسهم.

٣-١١ المرأة والفقر

العوامل الاقتصادية التي نوقشت في هذا الفرع تترتب عليها آثار مهمة بالنسبة لفقر المرأة في بوتان كما في مناطق أخرى. وبصفة عامة فإن الفقر والتمييز يدمران قدرة المرأة على المساهمة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وفي الإفادة منه سواء في موقع العمل أو في نطاق الأسرة. وتعاني غالبية النساء في طول العالم وعرضه من الفقر على مستويات متعددة ومعقدة وعلى شكل تبعية اقتصادية وعجز عن القدرة في نطاق العائلة ووضع اجتماعي متدن. وفي ضوء الطابع المتعدد الوجوه لفقر المرأة فإن الاستجابات لا بد وأن تكون بنفس القدر متعددة الأبعاد والقطاعات.

ويمكن أن يفضي الفقر والإخضاع الجنساني إلى دائرة مغلقة تدور المرأة في محيطها. ولأن كثيرا من النساء مثقلات بالعمل فهن يلتمسن مساعدة بناتهن مما يحرم البنات من الالتحاق بالمدرسة كما يعوق انتظامهن في أنواع التدريب المهني وسائر أنشطة إدراج الدخل. مما يفضي بدوره إلى زيادة حدة الفقر.

وبرغم أن الفقر الشديد والمدقع السائد في الكثير من الدول النامية قد تجاوزته بوتان إلى حد كبير، فليس معنى هذا القول بأن البلاد تخلو من أي مشاكل يمكن أن تعزى للفقر. فمن واقع الدراسات المسحية النوعية التي أجريت في طول البلد وعرضه بين المستجيبين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم فقراء، إضافة إلى دراسة حديثة عن الفقر بالحضر، فثمة ملمح أو أكثر من الملامح التي اعتُبرت مميزة للفقر على النحو التالي: غياب أو قصور حيازات الأرض الكافية والعجز عن امتلاك مسكن لائق، والتعرض لأوجه النقص في الأغذية، والافتقار إلى الموارد الكافية لإرسال الأبناء إلى المدرسة^(٧٧). وفي المناطق الحضرية يتمثل سبب رئيسي للفقر في ارتفاع مستوى البطالة أو في العمالة المنقوصة. وفيما تظل فرص التوظيف محدودة بالنسبة للرجال والنساء على السواء فهذه الفرص عادة ما تكون أقل في حالة النساء.

وفي مناطق واسعة من أرياف بوتان، يمثل نقص الأمن الغذائي، تحديا جوهريا للأسر كما يؤدي الفقر إلى تفاقم حالات عدم المساواة داخل نطاق الأسرة المعيشية. فالمرأة الريفية تواجهها أيام عمل طويلة، وبالإضافة إلى الأنشطة الإنتاجية عليها أن تؤدي واجبات شاقة

(٧٧) حكومة بوتان الملكية، ٢٠٠٢.

وعديدة منها مثلاً جلب المياه والوقود وطحن الحبوب وإعداد الطعام وتدبير المنزل ورعاية الأطفال. وعلى الصعيد الوطني ما زالت معدلات وفيات وأمراض الأطفال مرتفعة.

ومن منظور تقليدي، يتم تعريف الفقر والتخلف على أساس استمرار آفة الجهل. وما زال كثير من الأولويات التي باتت تدعو إليها المؤسسات الإنمائية الدولية مستجدة على بوتان ومن ذلك مثلاً التنمية البشرية وصون البيئة والاعتماد على النفس واللامركزية والمشاركة والتمكين. ويرغم أن الحكومة الملكية لم تُشرّ باستمرار إلى تلك الأولويات ضمن المصطلحات المفضلة حالياً إلا أنها كانت على مدار عقود تشكل عناصر أساسية في نهج بوتان المتميز بإزاء التنمية^(٧٨).

١٢ - العنف الموجّه ضد المرأة

على الصعيد العالمي ما زالت المرأة هدفاً للعنف البدني والنفسي على نطاق ليس معروف بالنسبة لأي فئة أخرى. ويعكس العنف الموجّه ضد المرأة حقيقة علاقات القوة بين الرجل والمرأة في جميع المجتمعات. ومعظم النساء وعائلاتهن، في بوتان كما في أماكن أخرى، لا يبلغن عن حالات الاغتصاب فضلاً عن ضرب الزوجات مما أفضى إلى وجود ثقافة من الصمت.

على أن العنف الممارس على أساس جنساني كثيراً ما يكون مهلكاً: فأكثر من نصف جميع حالات قتل النساء في أنحاء العالم يرتكبها شركاء حاليون أو سابقون. وكثيراً ما ترتبط حالات انتحار النساء بأشكال أخرى من العنف الذي مورس ضدهن. كما يشمل العنف الحرمان من الموارد بصورة تهدد الحياة ذاتها وعلى خلاف معظم المجتمعات الإثنية في بوتان، فإن البنات في كثير من البلدان النامية يتلقين تغذية أقل فيعانين من سوء التغذية. بمعدلات أكبر من نظرائهن من البنين فضلاً عن حرمانهن على نطاق واسع من فرص التعليم.

هذا ولا يتمثل وقف العنف ضد المرأة والفتاة في مجرد مسألة المعاقبة على التصرفات الفردية. إن القضية هي تغيير التصورات المتجذرة لدرجة أنها غالباً ما تكون كامنة في اللا شعور بأن المرأة هي أقل قيمة بصورة أساسية عن الرجل. وقد بدأت في بوتان خطوات من أجل تفعيل وعي الشرطة والقضاة والأطباء والمعلمين ووسائل الإعلام والقادة السياسيين على السواء بإزاء العنف المتزلي والجنسي من خلال التثقيف والتدريب، بما يتيح تدخلات أكثر فعالية في هذا الصدد. ومن بين القضايا الأساسية في هذا المضمار الواجب الإيجابي للشرطة في حماية المرأة من العنف المتزلي والحيلولة دون معاودة قهرها ومعاملة العنف

^(٧٨) حكومة بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط، ١٩٩٩.

المنزلي - بما في ذلك الإيذاء الجنسي - بوصفه جريمة لا مجرد "مسألة عائلية" مع المتابعة الملائمة لقضايا العنف المنزلي.

وفي سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلزامها الدول الأطراف التي صدّقت على الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو هيئة، فإن هذا الإلزام ملحوظ بصورة خاصة في مجال العنف الموجه ضد المرأة بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي والإيذاء الجنسي للطفلة الأثني. ويعد ذلك إنجازاً رئيسياً لأننا نرى أن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان عادة ما تقتصر على سلوك الدولة أو الهيئات التزاماً بالمبدأ القانوني الدولي القائل بمسؤولية الدول.

والحكومة الملكية ملتزمة بمثل هذه المسؤولية التي تتحملها في النطاق الخاص، لا في سياق الاتفاقية وحسب ولكن أيضاً بما يتسق مع إعلان فيينا (١٩٨٣) وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضاء على العنف ضد المرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ ومنهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥.

١٢-١ الإبلاغ عن العنف الموجه ضد المرأة

توافق كثير من نساء بوتان على أن العنف الزوجي فيما بين الأفراد والأقارب أمر يحدث وخاصة بسبب الغيرة أو تحت تأثير الكحول ورغم ما قد يحدث من تباين في تواتر المشاجرات والأذى البدني^(٧٩). وبالإضافة إلى ذلك، فلأن العنف الزوجي لا يحدد إلا على أساس الضرب البدني، يتم استبعاد حالات الأذى السيكولوجية والجنسية. وعادة يرفع المحني عليهم قضاياهم إلى المؤسسات الرسمية كالحاكم ولا يتم ذلك إلا بعد تكرار ارتكاب العنف بحقهم. وبصفة عامة يبدو أن المرأة العاملة المستقلة ماليا ترفع قضية طلباً للطلاق في حين أن الأمهات غير العاملات والمعتمدات على أزواجهن من أجل معيشتهم يفضلن تحمّل هذا الأذى^(٨٠). وطبقاً لنفس المصدر، فإن المجتمع البوتاني "يعترف بدرجة معينة من التشاجر أو العنف بين الزوج والزوجة ناجمة عن أسباب تافهة شتى".

وعادة ما تعكس إحصاءات الجرائم على مستوى العالم قصوراً جسيماً في الإبلاغ عن العنف الممارس ضد المرأة ولا سيما الضرب والعدوان الجنسي في نطاق الأسرة. وفي بوتان يتاح مجال مماثل للتحسين "ذلك لأن تفاصيل الجرائم المرتكبة ضد الجسم البشري" ليس لها فئة فرعية في مجال العنف المنزلي بما يتجاوز التعريف الواسع لمعنى "الاعتداء". وعلى ذلك

(٧٩) حكومة بوتان الملكية والأطراف الأخرى، ٢٠٠١.

(٨٠) Kinga، ١٩٩٩.

لا تتوافر إحصاءات محددة تتعلق بحالات العنف المنزلي التي يمكن الإبلاغ عنها (لم يُبلغ عن حالات منذ عام ١٩٩٦ بشأن "الاتجار بالجنس الناعم") أنظر الجدول ١٢-١، المرفق بـ.

وفي الوقت نفسه، أوضحت بيانات صدرت في عام ٢٠٠٠ مدى الزيادة الحادة في الإبلاغ عن جميع الجرائم الجنسية التي تشمل الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والزنا وزنا المحارم والإيذاء الجنسي وهروب العشاق والسرقة بالإكراه المصحوبة بالاغتصاب [أنظر الجدول ١٢-٢، المرفق بـ].

وبرغم افتقار بوتان إلى القوانين المتصلة تحديدا بالعنف المنزلي والتحرش الجنسي، فإن هذه الجرائم مشمولة بالأحكام العامة *Kadyon Ka 2* و *Na 1-1* (أ) و (ب) من Ithrimz-hung Chhenpo، حيث يقصدان إلى استجلاء البنود "الداعية للالتباس" في القانون. وقد أصبح الاغتصاب جنائية في بوتان في عام ١٩٥٣. وبموجب القوانين المعدلة بواسطة الجمعية الوطنية عام ١٩٩٦، تم نقله من إطار قانون الزواج ليصاغ ضمن قانون منفصل للاغتصاب. بما يعكس إنزال عقوبة أشد خطرا وخاصة عندما ينطوي الأمر على أحداث قُصّر.

ومن ثم أصبح الجناة يتلقون أحكاما بالسجن بالإضافة إلى دفع تعويض مالي للمجني عليه. وتختلف مبالغ التعويض والأحكام حسب درجة الجريمة المرتكبة وترد التفاصيل في الفرع ٤-٢.

١٢-٢ العنف الموجّه ضد النساء خلال الاضطرابات المدنية

النساء بالذات مُعرّضات للإيذاء الجنسي في سياق الحروب وفي ظل النزعة العسكرية للدول وفي طائفة واسعة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى. وفي جميع أنحاء العالم يتزايد بصورة تبدو عشوائية، ولكنها كثيرا ما تكون منتظمة للغاية، وقوع تصرفات العنف الموجّه ضد المرأة في حالات الاضطرابات المدنية والسياسية أو الاقتصادية أو خلال حروب دولية أو أهلية وتلك لا يشملها التعريف الدولي للتعذيب.

وبرغم أن شمالي وشرقي بوتان ظلت مناطق آمنة إلى حد كبير من مثل هذه الاضطرابات، إلا أن هذا لم يكن الحال في جنوب بوتان على مدى السنوات العشر الأخيرة في أعقاب غارات عبر الحدود قام بشنّها المنشقون. وطبقا للتقارير الإعلامية الوطنية على مدار سنوات، تعرّضت نساء عديدات للاعتداء الجنسي في سياق هذه الغارات الإرهابية.

١٢-٣ الإيذاء الجنسي والتحرش الجنسي

يبدو أن ثمة شاغلا قانونيا قائما بشأن الإيذاء الجنسي للفتيات والشابات اللائي يُرسَلن إلى المدارس الواقعة على مسافة بعيدة من عائلتهن. وينبغي كذلك إيلاء المزيد من

الاهتمام المركّز على التقارير التي تفيد بأن التحرش الجنسي في المكاتب بحق النساء العاملات في مستوى الخدمات المعاونة أمر قائم. وبالمثل ففي المناطق الريفية يذكر الكثيرون أنهم يرون أن الحاجة لتقديم راقصات للترفيه في القرى هو شكل من أشكال التحرش الجنسي^(٨١). وثمة اتجاه متزايد بين صفوف الشابات الريفيات يقضي في كثير من الأحيان بالتهرب من المشاق المرتبطة بالعمل الزراعي من خلال حالات الزواج القصيرة الأجل من موظفين مدنيين ومن غيرهم ممن لديهم سبل الحصول على دخل كالمدرسين أو ممن يتصور أنهم قادرون على ضمان مستقبل أكثر أمنا مثل الطلاب الذكور على المستوى الجامعي. وفي كثير من الحالات أدى ذلك إلى نشوء مشاكل خطيرة بين صفوف هؤلاء الفتيات.

وما زالت فتيات وشابات القرى على بينة أيضا من الممارسة التقليدية المزمّنة التي تنطوي على "الصيد الليلي" حيث يدخل الشباب من الذكور بيوت القرية ليلا من أجل ممارسة الجنس مع الشابات وتدل قرائن مروية على أن كثيرا من الفتيات وعائلاتهن يخشون من هذا التقليد برغم أن "الصيد" كثيرا ما يتم بموافقة الطرفين بل ويكون مرتبا سلفا.

وثلثا ممثلات المرأة التسع في الجمعية الوطنية اللائي تمت مقابلاتهن لأغراض دراسة حديثة محدودة^(٨٢). ذكرن أن الإيذاء الجنسي وإدمان المشروبات الروحية كانا أكبر مشكلتين بلغت مسامعهن من جانب نساء الدوائر التي يمثلنها.

ومن المهم أن تفهم النساء والفتيات في بوتان حقوقهن في أن يقلن لا لممارسة الجنس، وألا يسكتن على تحمل الضرب أو المغازلات غير المرغوب بها ولا يخضعن للعنف بأي شكل جسميا كان أو نفسيا، وأن يعرفن أين يذهبن التماسا للمساعدة والمؤازرة في مثل هذه المواقف. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال برنامج راسخ للتوعية تقوده الحكومة الملكية وينتشر عن طريق وسائل الإعلام والمحافل الأخرى، ويوجه إلى المرأة وإلى الرجل على السواء. ولسوف يكرّس المزيد من الاهتمام لتقديم خدمات الدعم لمن وقعوا ضحايا للعدوان أو الإيذاء الجنسي فضلا عن خدمات ستنشأ لكفالة السرية وتقديم الدعم والتدخل بصورة مهنية في هذه الحالات.

١٣ - خلق الوعي

من أجل تحقيق الإنصاف بين الجنسين تهيب اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالحكومات أن تعمل، لا على مجرد إضفاء التحوّلات في القانون

(٨١) المرجع السابق.

(٨٢) Currie-Namgyal، ١٩٩٩.

ولكن على إجراء تحولات تطراً على الثقافة. فلا بد من القضاء على جميع الممارسات التي تضر المرأة بصرف النظر عن تجذرها في تربة الثقافة. كما أن نشر المعلومات وخلق الوعي يشكل جزءاً جوهرياً من هذه العملية.

وتواصل بوتان تعزيز التطورات الإيجابية لحفز وخلق الوعي بحقوق المرأة بين صفوف مواطنيها في مجالات منها تنظيم الأسرة ودمج القضايا الجنسانية في مسار الأنشطة الرئيسية والتوعية بقضايا الجنسين برغم أن الأمر ما زال يتطلب الكثير. كما أن نشر الوعي ما زال محدوداً في وسائل الإعلام الإذاعية أو المطبوعة. ومع ذلك فعندما شاركت الحكومة في تمويل دراسة أساسية بشأن نوع الجنس عام ٢٠٠١ مع منظمات الأمم المتحدة، استطاعت الحكومة أن تعزز الوعي بشأن طائفة متنوعة من قضايا الجنسين. وفي الوقت نفسه فإن الحاجة إلى التدريب في مجال الوعي الجنساني بالنسبة للموظفين المدنيين وغيرهم يمكن اعتبارها حافزاً على المزيد من فهم حقوق المرأة.

ويتمثل بناء الوعي بشأن أوضاع المرأة والتمييز الذي تتعرض له وبحقوقها والفرص المتاحة أمامها خطوة واسعة للغاية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن شأن بناء الوعي الجماعي أن يخلق إحساساً بمهوية الجماعة وبقدرة العمل كفريق وهي المشاعر التي يمكن تعزيزها بين صفوف نساء بوتان. كما أن التمكين هو إحدى عمليات بناء الوعي والقدرات تؤدي إلى توسيع إطار المشاركة وإلى المزيد من القدرة على صنع القرار والسيطرة عليه ثم إلى إجراءات تحويلية في نهاية المطاف.

١٤ - الخاتمة

بالمقارنة مع النساء في دول نامية أخرى، تتمتع معظم النساء في بوتان بدرجة عالية من الحرية ومن الحقوق ويشاركن في معظم مجالات التنمية. ولا يسود الحياة في شمالي بوتان ضروب متطرفة من اللامساواة ولا تمييز سافر بعامة بين الجنسين برغم أن التحيزات الجنسانية الموروثة من مئات السنين من المعتقدات والتقاليد ما زالت قائمة. ومع ذلك ففي جنوبي بوتان، الذي تأثر أكثر من غيره بقوة من جراء الأعراف المختلفة، تنزع المرأة إلى معاناة المزيد من القيود وتصادف عقبات كثيرة في ظل نظام قيم اجتماعي يهيمن عليه الذكور.

مع ذلك، وبما أن الهيكل الاجتماعي التقليدي القائم بصفة عامة على نظام الأسرة المشتركة يصبح أقرب إلى الهيكل النووي ويتسم من حيث التوجه بالطابع الحضري، ينشأ معه طبقة اجتماعية جديدة تتشكل من المتعلمين والمهنيين. وثمة تحول يطرأ ببطء ولكن بقوة متزايدة من حيث التشديد على القيمة التي تتغير من الاهتمام بالجانب البدني إلى الاهتمام

بالجانب الفكري. وهذه الظاهرة تبدأ في إزالة بعض التحيزات الجنسانية التي، وإن اتسمت إلى حدٍ كبير بطابع مستتر، إلا أنها استمدت قوتها من أساليب الحياة الريفية والزراعية والرعوية حيث الهيمنة الذكورية هي العامل المسيطر^(٨٣). وتبذل الحكومة الملكية جميع جهودها لإقرار التغييرات اللازمة للقضاء على ما تبقى من ثغرات تفصل بين الجنسين ومن سلبيات قائمة بينهما ولا سيما في مجالات التعليم/محو الأمية والعمالة واتخاذ قرارات الشأن العام. ومنذ أن دخلت الاتفاقية المذكورة أعلاه حيز النفاذ في البلاد عام ١٩٨١ تم اتخاذ عدد من المبادرات ولا سيما في المجالات القانونية والتعليمية والصحية تعزيزاً لحقوق المرأة ومصالحها.

ولا سبيل إلى التحديد الواضح في معظم الأحيان لمدى الصلة بين دعوة الاتفاقية وبين التغييرات التي طرأت على التشريعات الوطنية. وكثير من القوانين الهامة بالنسبة للمرأة على مستوى العالم تم إقرارها في أعقاب التصديق على الاتفاقية. وكثيراً ما استخدمت المنظمات غير الحكومية النسائية الاتفاقية عنصراً في الحملات التي شنتها للضغط من أجل سن هذه القوانين. وقد تستند الحكومات على هذه القوانين لدى انعقاد دورات لجنة الاتفاقية دليلاً على أن الحكومات تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية المرأة. ولكن هذا الأسلوب في حقيقته لا يوضح من قريب أو بعيد العوامل الحاسمة في إصدار أي قانون تم إقراره. وفضلاً عن ذلك، وفيما تصبح الاتفاقية بصورة متزايدة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الحقوق في الدولة على نحو ما هو الحال في بوتان إلى حدٍ كبير يصعب أكثر عزل مساهمتها أو تحديد معالم هذه المساهمة.

١٤-١١ العقوبات التي تعوق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

على غرار معظم الدول، صادفت بوتان عقوبات كثيرة تحول دون تنفيذ الاتفاقية أو تقدمها نحو تحقيق مساواة الجنسين. وليس أقل هذه العقوبات الافتقار الملموس للموارد البشرية بحكم الحجم الصغير نسبياً لسكان البلاد وبدايتها المتأخرة على طريق التنمية. وعلى سبيل المثال، فلدى تفحص الحاجة إلى الخبرة الفنية نجد أنه لا توجد خدمات أساسية متاحة لضحايا الإيذاء أو لأفراد الأسر الذين ينغمسون في مثل هذه التصرفات لا في المجالات السيكلوجية أو في مجال المشورة أو العلاج النفسي ولا توجيه مهني يكفل المزيد من الوقاية أو إضفاء تغييرات في السلوك. وهذه الأزمة في الموارد البشرية تقف على طرف نقيض حاد مع خبرة معظم الدول النامية التي تكتظ بالفعل بعدد السكان. وفي واقع الأمر فإن ما حدث نسبياً في الآونة الأخيرة من الأخذ بأسلوب التعليم الحديث في بوتان لم يتح حتى الآن تجاوز النقص في القوى البشرية ذات المهارات اللازمة لأي بلد نام.

(٨٣) Kinga، ١٩٩٩.

ومن العقبات الأخرى عُزلة بوتان الجغرافية ومحدودية الأراضي المناسبة للإنتاج الزراعي مما يحد من إمكانيات زيادة الناتج من قطاع الزراعة بل يزيد من مخاطر تدهور البيئة، إضافة إلى تباعد وتشتت توزيع قطاعات واسعة من السكان وانخفاض مستوى التمويل النقدي، مما حدّ من قدرة الحكومة الملكية على زيادة الإيرادات المحلية، فضلاً عن صعوبة تمهيد الطرق وشبكات الاتصالات وارتفاع كلفة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية.

في الوقت نفسه فثمة صعوبات بيروقراطية تشمل الافتقار إلى الموارد والمعدات في بعض المؤسسات المكرّسة لمعالجة قضايا ذات أهمية محورية بالنسبة للمرأة، إضافة إلى الافتقار إلى تعريف رسمي لبعض القضايا ذات الأهمية الفورية للمرأة ومنها مثلاً العنف المنزلي وقضايا حقوق الإنسان والحاجة إلى نظم للدعم والرصد والتقييم بالنسبة للبرامج الإنمائية.

١٤-٢ إنجازات بوتان فيما يتعلق بالمرأة

برغم الصعوبات المذكورة أعلاه، فقد أثبتت بوتان مراراً وتكراراً التزامها بالنهوض بالمرأة وتمكينها. أما النهج الشامل الذي يتبعه البلد إزاء تحقيق هدف المساواة بين الجنسين فهو يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الاحترام التقليدي للحياة في مجملها مع التأكيد على مبادئ التسامح والاحترام مما يُترجم إلى وضع رفيع لمعظم النساء؛
- إعطاء أولوية واضحة لسياسة السعادة الوطنية الكاملة مع التأكيد على تنمية الفرد البشري بصرف النظر عن نوع الجنس مع تغليب هذا الجانب على المكاسب الاقتصادية الوطنية؛
- مساواة الجنسين بشكل عام أمام القانون؛
- المشاركة النسبية في العمل الإنتاجي والمشاركة في القرارات المتخذة على مستوى الأسرة المعيشية ولا سيما في المناطق الريفية؛
- إدماج منظور جنساني في صلب الأنشطة الرئيسية لجميع سياسات الحكومة الملكية مما يتيح منهاجاً للعمل لتبيان أفضل الممارسات بمواقع أخرى في المنطقة؛
- المساواة في قيمة الطفل أنثى كان أو ذكراً؛
- إتاحة فرص مواتية للنساء لوراثة الممتلكات؛
- غياب جو من الخوف والترويع بين الجنسين وتمتّع كثير من النساء باستقلال نسبي؛

- التزام قوي بأهداف توفير الصحة للجميع والتعليم للجميع؛
 - تحقيق تخفيضات كبيرة للغاية في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة والأمهات في مدى عقد لا غير من الزمن برغم أن الأعداد الإجمالية في هذا الصدد ما زالت مرتفعة؛
 - بدء برامج واسعة النطاق للتوعية باحتياجات الجنسين من حيث التغذية وصحة الأم؛
 - وضع أولويات واضحة في مجال صحة المرأة ولا سيما الصحة الإنجابية بحيث تشملها البرامج والسياسات التي تعتمد عليها الدولة؛
 - إضفاء تحسينات ملموسة في مجال المياه والمرافق الصحية على المستوى الوطني مما تنجم عنه آثار ملموسة بالنسبة لصحة المرأة وعملها؛
 - إنشاء مدارس مجتمعية لتعزيز مزيد من استيعاب البنات؛
 - تعزيز النشاط لبرامج التعليم غير النظامي.
- هذه المنجزات مجالات يعترف بها البلد وهو ملتزم بمواصلة دعمها وتطويرها في المستقبل.

١٤-٣ المجالات التي ما زالت تحتاج إلى نظر واتخاذ إجراءات

- الحكومة الملكية ملتزمة بكفالة أن تظل المساواة بين الجنسين واحدة من الأولويات، كما أنها ملتزمة بتدريس المجالات التي قد تتطلب مزيداً من الإمعان في الدراسة ومنها ما يلي:
- صياغة تعريف وطني للتمييز ضد المرأة بما يتسق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
 - صياغة تشريعات تحظر صراحة التمييز ضد المرأة بما في ذلك التمييز غير المقصود و/أو غير المباشر باعتبار أن التمييز الجنساني ظاهرة متعددة الوجوه؛
 - إنشاء جهاز وطني فعال يقوم بدور العامل المساعد الحفّاز للعمل على تنفيذ القضايا المتصلة بنوع الجنس؛
 - كفالة ألا يشوب اللبس مفهوم الالتزام بدمج منظور جنساني في صلب الأنشطة التي تضمها السياسات الوطنية بدعوى أن المرأة ببساطة موضع ترحيب للمشاركة في جميع البرامج؛

- صياغة نتائج ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس في مجال قضايا المرأة في القطاعات والبرامج المحددة؛
- العمل على أن يُجسّد رسمياً المفهوم الشامل للأجر المتساوي عن العمل المتساوي في صلب القانون مع النص على عقوبات محدّدة في حالة مخالفته؛
- توليد وجمع بيانات أكثر شمولاً وتبويها على أساس نوع الجنس على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والمحلي والأسرة المعيشية؛
- كفالة أن تتمكن المرأة من الاستفادة من أوجه التقدّم التكنولوجية والنمو الاقتصادي؛
- مواصلة التصدي لحالات عدم المساواة بين الجنسين في القيد المدرسي وفي محور الأمية الوظيفي مع وضع وتنفيذ مناهج نظامية لتعليم الصحة الإنجابية/الثقافة الجنسية في المدارس؛
- بدء تركيز جديد وقوي على مسألة العنف المنزلي بوصفه إحدى القضايا الأصلية في حقوق الإنسان بما في ذلك تنفيذ قوانين محدّدة وتنقيف النساء وأزواجهن وشركائهن وأفراد الشرطة وأعضاء الهيئة القضائية وغيرهم بشأن الآثار السلبية المترتبة على التساهل في هذا المجال؛
- بدء تركيز جديد وقوي على استئصال شأفة العنف الجنسي والتحرّش الجنسي بحق المرأة والفتاة ولا سيما في موقع العمل أو في المدرسة أو في الحياة الاجتماعية بالريف؛
- مواصلة تفعيل الدعوة إلى مساواة الجنسين وتمكين المرأة من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛
- العمل بنشاط على زيادة ونشر الوعي الجنساني والثقافة الجنسانية على جميع الأصعدة بحيث يصبح النساء والرجال على السواء على بيّنة أفضل بحقوق المرأة في شتى المجالات؛
- تنفيذ السياسات التي تضيف قيمة نقدية رسمية على العمل غير المأجور ومعظمه تقوم به المرأة؛
- حظر استخدام الفتيات القاصرات كعاملات في المنازل وتلك مشكلة متزايدة في سرعتها في المناطق الحضرية؛

- صياغة تدابير محدّدة لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات الإدارة وصنع القرار فضلاً عما هو قائم بالفعل من التشجيع الرسمي لتعزيز دور المرأة ؛
 - كفالة التوعية الجنسانية والتدريب على التحليل لصانعي السياسات ومنفّذها؛
 - صياغة خطة وطنية للعمل من أجل تنمية المرأة بحيث تستند إلى الأولويات الوطنية وإلى الإعلانات والاتفاقيات الدولية؛
- تلك أهداف طموحة بكل تأكيد. ولكن الحكومة الملكية صادقة في عزمها ألا تظل جزءاً من ذلك الإنكار المزمّن والهيكلّي المنتظم للحقوق التي تؤثر على المرأة والفتاة في طول العالم وعرضه.
- ولتحقيق ذلك، تُسلّم الحكومة بوجود سلبيات ما زالت قائمة ومؤثرة على المرأة. ولسوف تجري تحليلات ذاتية للممارسات التي من شأنها أن تضر بتنمية الإمكانات الكاملة للمرأة أو تنال من تلك الإمكانات.
- إن التزاماتها السياسية التي ما زالت تتجاوز عدد النساء في شتى أنشطة المشاريع، سوف تنظر باطراد إلى التخطيط والتنفيذ الشاملين بوصفهما مؤشرات تدل على المساواة بين الجنسين.
- ولسوف يزداد إدراكها للأحوال الشديدة التباين للمرأة في المجتمعات الإثنية المختلفة التي تضمها الدولة. ومع إحلالها للتقاليد الراسخة في البلاد إلا أنها ستواصل نهجها القائم على الجسارة والمرونة في التكيف مع سياق حديث تعيش فيه المرأة.
- وعندما تفعل بوتان ذلك فلسوف تنطلق من الأساس المستقر الذي اعتمدته في التزامها بإزاء المساواة بين الجنسين، وتكفل لهذا الالتزام الحيوي أن يتسع في المستقبل إلى حيث يرتقي إلى مستوى أفضل بل ويتجاوزه.

١٥ - المرفقات

المرفق ألف - المراجع

حكومة الجزائر، التقرير الأوّل للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعدّ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٨.

حكومة بنغلاديش، التقرير الأوّل للدول الأطراف عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعدّ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٨٦.

حكومة بنغلاديش، التقريران الدوريان الثالث والرابع للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، معد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٧.

الحكومة الملكية لبوتان، لجنة التخطيط، الخطة الخمسية التاسعة، تيمفو، ٢٠٠٢.

حكومة بوتان الملكية، التنمية نحو تحقيق السعادة الوطنية الشاملة. الاجتماع السابع للمائدة المستديرة، ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تيمفو، ٢٠٠٠.

حكومة بوتان الملكية، التقرير الأوّل لبوتان، اتفاقية حقوق الطفل، تيمفو، ١٩٩٩.

حكومة بوتان الملكية، التقرير الوطني المقدم للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجين، الصين من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تيمفو، ١٩٩٥.

حكومة بوتان الملكية، تقرير وطني عن السكان مقدم إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تيمفو، ١٩٩٤.

حكومة بوتان الملكية، وقائع وقرارات الدورة ٧٦ للجمعية الوطنية، ١٩٩٨، فيما يتعلق بالتغيرات في إدارة الحكم في البلاد.

حكومة بوتان الملكية، القرار ١١ الصادر عن الدورة ٦٦ للجمعية الوطنية، ١٩٨٨.

حكومة بوتان الملكية، القرارات ٣ و ٤ و ٥ الصادرة عن الدورة ٦٧ للجمعية الوطنية، ١٩٨٨.

حكومة بوتان الملكية، القرار ١٩ الصادر عن الدورة ٦٧ للجمعية الوطنية، ١٩٨٨.

حكومة بوتان الملكية، وزارة الصحة والتعليم، شعبة التعليم [وزارة الخدمات الاجتماعية سابقاً، إدارة التعليم]. الإحصاءات العامة، تموز/يوليه ١٩٨٩؛ تموز/يوليه ١٩٩٠؛ تموز/يوليه

١٩٩١؛ تموز/يوليه ١٩٩٢؛ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ ١٩٩٨؛ ١٩٩٩؛ ٢٠٠٠؛ تيمفو.

حكومة بوتان الملكية، وزارة الصحة والتعليم، شعبة الصحة، النشرة الصحية السنوية، ٢٠٠٠ تيمفو، ٢٠٠١.

حكومة بوتان الملكية، وزارة الصحة والتعليم، شعبة الصحة، قسم التغذية، تقرير استقصاء التغذية: مستقبل مناطق تراشي ينغتسي ويماغتشيل وشغانغ، تيمفو، ١٩٩٨.

حكومة بوتان الملكية، وزارة الصحة والتعليم، إدارة الخدمات الصحية، استقصاء الصحة الوطنية، ٢٠٠٠، تيمفو، ٢٠٠١.

حكومة بوتان الملكية، وزارة التخطيط [حاليا أمانة لجنة التخطيط]. الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٧-٢٠٠٢)، المجلد ١، الوثيقة الرئيسية، تيمفو، ١٩٩٦.

حكومة بوتان الملكية، لجنة التخطيط، الهيئة الإحصائية المركزية، الحولية الإحصائية لبوتان، ٢٠٠١، تيمفو، ٢٠٠١.

حكومة بوتان الملكية، لجنة التخطيط، بوتان ٢٠٢٠: رؤية للسلم والرخاء والسعادة، تيمفو، ١٩٩٩.

حكومية بوتان الملكية، أمانة لجنة التخطيط والهيئة الإحصائية المركزية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الغذاء العالمي، والمكتب الإقليمي لجنوبي آسيا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، دراسة نموذجية عن نوع الجنس، بوتان، تيمفو، ٢٠٠١.

Buringa, Joke, and Tshering, Lham. *Education and Gender in Bhutan: A Tentative Analysis*. Prepared for SNV/Netherlands Development Organisation and National Women's Association of Bhutan. Thimphu, 1992.

Buringa, Joke, and Tshering, Lham. *Gender Issues in Water and Sanitation: The Case of Bhutan*. Prepared for SNV/Netherlands Development Organisation and National Women's Association of Bhutan. Thimphu, 1992.

Buringa, Joke, and Pradhan, Manika. *Women and Health in Bhutan: Practices, Beliefs and Care*. Prepared for SNV/Netherlands Development Organisation and National Women's Association of Bhutan. Thimphu, 1991.

حكومة كندا، التقرير الدوري الثالث للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٢.

حكومة كندا، التقرير الدوري الرابع للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٦.

Currie-Namgyal, Anne. *A Preliminary Gender Study for the World Food Programme in Bhutan*. Prepared for the World Food Programme. Thimphu, 1999.

حكومة الدانمرك، وزارة الخارجية، تقرير مقدّم إلى البرلمان الدانمركي عن التنفيذ الوطني والدولي لمنهاج العمل من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كوبنهاغن، ١٩٩٨.

حكومة إثيوبيا، التقريران الدوريان الأوليان والمجمعان الثاني والثالث للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية للقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٥.

حكومة الهند، التقرير الأولي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٩.

حكومة الأردن، التقرير الأولي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٧.

Kinga, Sonam. *The Status of Women in Traditional and Modern Bhutan*. Prepared for Centre for Bhutan Studies. Thimphu, 1999.

الرابطة النسائية الوطنية في بوتان "نظرة عامة عن تنفيذ بوتان إعلان ومنهاج عمل بيجين"، ورقة مقدّمة في الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض التنفيذ الإقليمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بانكوك، ١٩٩٩.

مملكة نيبال، التقرير الأولي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٨.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، الكتاب المرجعي للجنة عن المفاهيم والنُهُج المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، باريس، ١٩٩٨.

Sakshi. *An Alternative Report on the Convention on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW): Recommendation No. 19, Violence Against Women*. Included

in the Indian NGO Report on CEDAW published by the Co-ordination Unit for the World Conference on Women, Beijing, 1995, New Delhi, 1995.

منظمة التنمية الهولندية، وقائع حلقة العمل للتخطيط الجنساني، ١٧ و ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، تيمفو، ١٩٩٣.

حكومة سري لانكا، التقرير الأولي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٨٥.

حكومة سري لانكا، التقرير الدوري الثاني للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٨٩.

حكومة تايلند، التقرير الأولي للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٨٧.

حكومة تايلند، التقريران الدوريان الثاني والثالث للدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٧.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حالة الطفل والمرأة في بوتان، ٢٠٠٠، تيمفو، ٢٠٠٠.

الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل عن تقارير حقوق الإنسان، تورينو، إيطاليا، بدون تاريخ.

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان: دليل بشأن تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، تورينو، إيطاليا، بدون تاريخ.

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، نيويورك، ١٩٨٨.

مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إدماج حقوق الإنسان للمرأة ومنظور مراعاة نوع الجنس: العنف الموجه ضد المرأة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، إضافة: بعثة إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية بشأن قضية العنف ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٩.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نحو جدول أعمال للنهوض بالمرأة في القرن ٢١، نيويورك، ١٩٩٨.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عالم خال من العنف الموجه ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٩.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٩٥.

United Nations Development Programme. *Gender Analysis: Alternative Paradigms*. Gender in Development Monograph Series #6. Carol Miller and Shahra Razavi. New York, 1998.

United Nations Development Programme. *Gender and Poverty: An Analysis for Action*. Gender in Development Monograph Series #2. Lourdes Beneria and Savitri Bisnath. New York, 1996.

United Nations Development Programme. *Gender in Development at UNDP New York, 1998*.

United Nations Development Programme. *Genderd Governcnce: An Agenda for Change*. Gender in Development Monograph Series #3. Georgina Ashworth. New York, 1996.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩، نيويورك، ١٩٩٩.

United Nations Development Programme. *Panchayat Raj: Women Changing Governance*. Gender in Development Monograph Series #5. Devaki Jain. New York, 1996.

United Nations Development Programme. *Urban Governance: Why Gender Matters*. Gender in Development Monograph Series #1. Jo Beall. New York, 1996.

United Nations Development Programme. *Women's Leadership and the Ethics of Development*. Gender in Development Monograph Series #4. Bella Abzug and Devaki Jain. New York, 1996.

Unitd Nations Development Programme. *Women's Rights and Status: Questions of Analysis and Measurment*. Gender in Development Monograph Series #7. Anita Gurumurthy. New York, 1998.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، العلم والتكنولوجيا من أجل تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة: أمثلة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نيويورك، ١٩٩٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مكتب آسيا، دمج العمل المأجور وغير المأجور ضمن السياسات الوطنية: أوراق مختارة، مرغريتا ف. غويرو، ناشر، نيويورك، ١٩٩٩.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، نيويورك، ١٩٩٨.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الدورتان العشرون والحادية والعشرون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، نيويورك، ١٩٩٩.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة العشرون، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، نيويورك، ١٩٩٩.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، الآمال والحقائق: ردم الهوة بين طموحات المرأة وتجاربها الإنجابية، نيويورك، ١٩٩٩.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في بوتان، تيمفو، ١٩٩٦.

صندوق الأمم المتحدة للسكان، العنف الموجه ضد الفتاة والمرأة، أولوية للصحة العامة، نيويورك، ١٩٩٩.

منظومة الأمم المتحدة في بوتان، تقييم قطري مشترك، تيمفو، ٢٠٠١.

منظومة الأمم المتحدة في بوتان، إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، تيمفو، ٢٠٠١.

Wikan, Unni. *The Situation of the Girl Child in Bhutan, Report I - Western and Central Bhutan*. Oslo, 1990.

Wikan, Unni. *The Situation of the Girl Child in Bhutan, Report II - Southern and Eastern Bhutan*. Oslo, 1991.

منظمة الصحة العالمية، منطقة جنوب شرقي آسيا، تقرير الصحة الإقليمي لعام ١٩٩٨:
التركيز على المرأة، نيودلهي، ١٩٩٨.

حكومة اليمن، التقرير الأولي الدوري الثالث المقدم من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء
على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مُعد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،
نيويورك، ١٩٩٢.

المرفق باء - الجداول

الجدول ١-١ تقديرات السكان حسب العمر ونوع الجنس، ٢٠٠٠

الجموعة العمرية	الأشخاص						نسبة مئوية	
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صفر - ٤	١٠٤ ٧٤٣	٥ ٢٤٨	٥٢ ٢٥٥	١٥	٧,٧	٧		
٥ - ٩	٩ ٨١٩	٤ ٨٧٥	٤٩ ٤٣٥	١٤	٧,٢	٧		
١٠ - ١٤	٨ ٢١٤	٤ ١٦٠	٤٠ ٥٤١	١٢	٦,١	٦		
١٥ - ١٩	٦ ٠٩٥	٣ ٠٩١	٣٠ ٠٣٧	٩	٤,٦	٤		
٢٠ - ٢٤	٥ ٣٨٢	٢ ٦٧٤	٢٧ ٠٨٣	٧	٣,٩	٤		
٢٥ - ٢٩	٤ ٦٢٠	٢ ٣١١	٢٣ ٠٩٠	٦	٣,٤	٣		
٣٠ - ٣٤	٤ ١٤٦	٢ ٠٩٢	٢٠ ٥٤٠	٦	٣,١	٣		
٣٥ - ٣٩	٣ ٧٩٧	١ ٩٦٢	١٨ ٣٥٨	٥	٢,٩	٢		
٤٠ - ٤٤	٣ ٢٠٠	١ ٦٥٠	١٥ ٥٠٥	٤	٢,٤	٢		
٤٥ - ٤٩	٢ ٥٧٣	١ ٣٣٥	١٢ ٣٨٣	٣	٢,٠	١		
٥٠ - ٥٤	٢ ٤٤١	١ ٢٥٦	١١ ٨٤٧	٣	١,٩	١		
٥٥ - ٥٩	٢ ١٦٠	١ ١١٦	١٠ ٤٣٨	٣	١,٦	١		
٦٠ - ٦٤	١ ٩٨٣	١ ٠٢٣	٩ ٥٩٩	٢	١,٥	١		
٦٥ - ٦٩	١ ١٩٦	٥٨٨	٦ ٠٧٥	١	٠,٩	صفر		
٧٠ - ٧٤	٨١٣	٤٠٧	٤ ٠٦١	١	٠,٦	صفر		
٧٥ +	٨٧٤	٤٣٨	٤ ٣٦٢	١	٠,٦	صفر		
جميع الأعمار	٦٧٧ ٩٣٤	٣٤٢ ٣٢٤	٣٥٥ ٦١٠	١٠٠	٥٠,٥	٤٩		

ملاحظة: التقديرات تستند إلى معدل السكان ٣,١ في المائة، الدراسة الاستقصائية الصحية الوطنية،

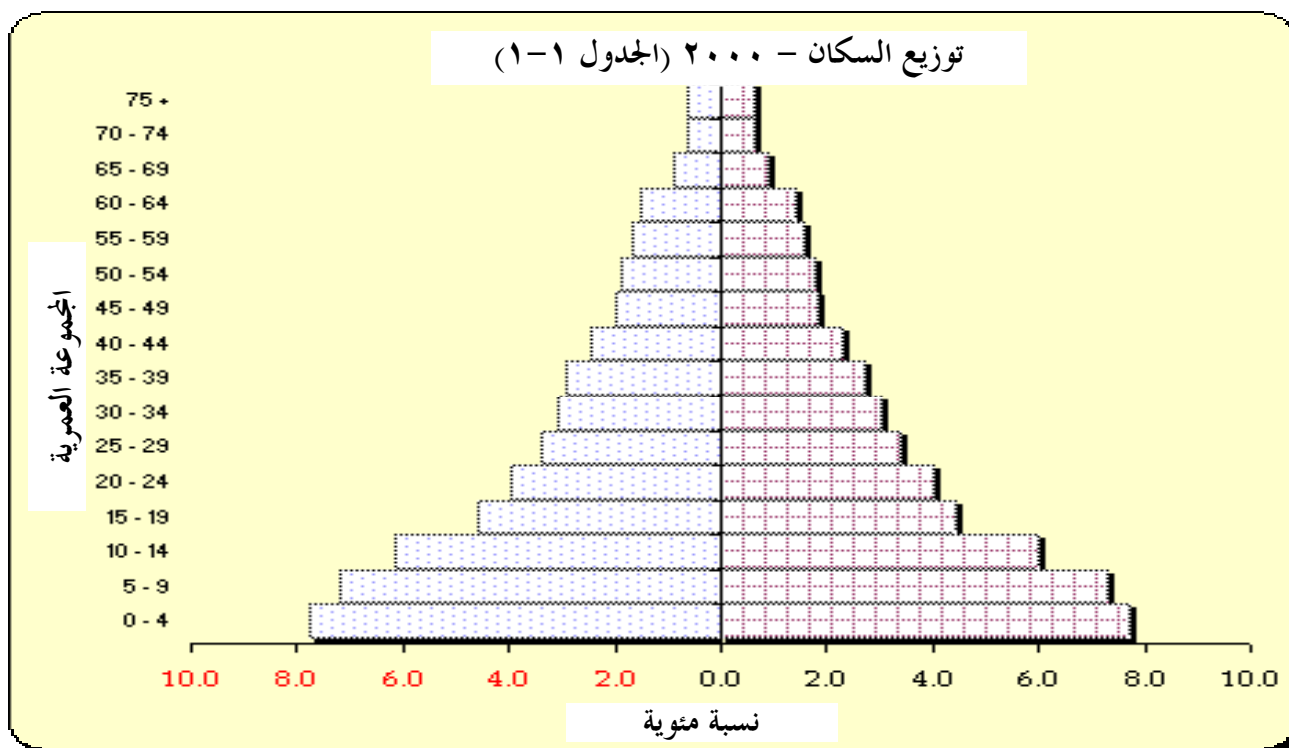
١٩٩٤.

المصدر: الهيئة الإحصائية المركزية، وزارة التخطيط.

الجدول ١-٢ ملخص المؤشرات السكانية، ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠

المؤشرات السكانية	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نسبة نوع الجنس	١٠٢,٣	١٠٢	١٠٢	١٠٥,٢	١٠٤	١٠٢,٠	٩٨	١٠٢	١٠٢,٠	١٠٢
(ذكور لكل ١٠٠ أنثى)	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,١	١٠٠
التكوين العمري (نسبة مئوية)	٣٨,٩	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩	٤٢,١	٤٢	٤٢	٤٢,١	٤٢
صفر - ١٤	٤٧,٧	٤٧	٤٨	٤٤	٤٧	٤٤,٠	٤٤	٤٤	٤٤,٠	٤٤
١٥ - ٤٩	٦.٦	٦	٦	٦	٦	٦,٨	٦	٦	٦,٨	٦
٥٠ - ٥٩	٦,٨	٦	٦	٧	٦	٧,١	٧	٧	٧,٢	٧
٦٠ +										
الوسيط الحسابي	٢٠,٥	٢٠	٢٠	٢٠		١٩,٤	١٩	١٩	١٩,٤	١٩
العمر (سنوات)										
نسبة الإعالة										
إعالة الطفولة	٦٨,٨	٦٨,٤	٦٨,٦		٦٩,٦	٧٨,٣	٧٨,٣	٧٨,٣	٧٨,٣	٧٨,٣
إعالة الشيخوخة	٧.٧	٧,٦	٧,٥		٧,٨	٧,٩	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٧,٩
مجموع الإعالة	٧٦,٤	٧٦,٠	٧٦,١	٩١,٧	٧٧,٤	٨٦,٢	٨٦,٣	٨٦,٣	٨٦,٣	٨٦,٢
مؤشر الشيخوخة	١١,١	١١,٠	١١,٠		١١,٣	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١

المصدر: تقديرات أجرتها الهيئة الإحصائية المركزية، لجنة التخطيط، تيمفو.



الجدول ١ - ٣: نفقات خطط التنمية، نسبة مئوية حسب الفئة، الخطة الأولى إلى الثامنة

(نسبة مئوية)

القطاع	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة	الخطة الرابعة	الخطة الخامسة ^(١)	الخطة السادسة	الخطة السابعة	الخطة الثامنة
أمانة صاحب الجلالة								٠,١
الجمعية الوطنية								٠,١
المجلس الاستشاري الملكي								٠,١
مجلس الشؤون الدينية								١,٠
المفوض الخاص للشؤون الثقافية								٠,٨
الجهاز القضائي								٠,٧
سلطة المراجعة الحسابية الملكية								٠,٣
اللجنة الملكية للخدمة المدنية								٥,١
اللجنة الأولمبية لبوتان								٠,٢
لجنة تنمية المقاطعات								٠,١
اللجنة الوطنية للتعليم								٠,٣
الشرطة والسجون ومرافق المطافئ								٣,٢
الزراعة	١,٨	١٠,٧	١٢,٣	٢٣,٤	٩,٠	٩,٢	٤,٥	٣,١
تربية الحيوان	١,٤	٢,٩	٥,١	٥,٦	٣,٥	٣,٥	٢,١	١,٨
تنمية المناطق								٤,١
الغابات	٣,٠	٣,٤	٦,٠	١٠,٠	٤,٩	٤,٤	٣,١	٢,٩
الأمانة	-	-	-	-	-	-	-	١,٠
التسجيل	-	-	-	-	-	-	-	٠,١
سجلات ومسح الأراضي	-	-	-	-	-	-	-	٠,٤
الأمانة								٠,١
الطاقة الكهربائية	١,٤	٤,٥	٦,٣	٤,٦	٧,٣	١٣,١	٢,٥	١١,٣
التجارة والصناعات	١,٠	٠,٥	٥,٣	١٥,٨	٧,٠	١٣,٣	٥,٤	٠,٦
المسح الجيولوجي	-	-	-	-	-	-	١,٠	٠,٣
السياحة	-	-	٣,٠	١,١	٠,٦	-	-	٠,١
الأمانة								٠,٢
خدمات الطرق	٥٨,٧	٣٤,٩	١٧,٨	١١,٦	١٦,٩	٩,٣	٧,٨	١٣,١

٠,٢								النقل السطحي
٠,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٦	-	٢,٠	٥,٩	٧,٠	الطيران المدني
٠,٤	١,١	٠,٧	١,٤	١,٥	٢,٤	٢,٩	٠,٥	الخدمات البريدية
٤,١	٧,٠	١,٤	٠,٧	٣,٤	٣,١	-	-	الاتصالات السلكية واللاسلكية
٣,١								خدمات الأشغال والإسكان
٠,٥								هيئة مدينة تميمفو
٠,٢								الأمانة
٩,٩	١١,١	٨,١	١١,٢	١٢,٢	١٨,٩	١٧,٧	٨,٨	التعليم
٨,٥	٦,٦	٤,٢	٥,١	٤,٩	٨,٠	٨,٣	٢,٩	الصحة
٢,٩								الأمانة
٧,٢								خدمات الديون
٢,١								الخدمات العامة المشتركة
٧,٥								احتياطي تنقيح الأجور
٢,٥								الشؤون الخارجية
٠,٥								معهد الإدارة الملكي
٠,٣								لجنة التخطيط
	٣٩,٧	٢٠,٦	٢٤,٠	-	-	-	-	الحكومة العامة
٢,٣	٢٣,٠	٢,٥	-	-	-	-	-	دزونغاز (المناطق)
	-	-	-	٤,٩	٨,٩	٧,٧	١٣,٤	أغراض أخرى
١٠٣,١	١٠٠,٠	٩١,٢	١٠٠,٠	٩٩,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الإنفاق العام

المصدر: لجنة التخطيط، تميمفو.

(أ) أنظر حواشي الجدول ١٣-١.

الجدول ٤ - ١: التقارير الجنائية حسب طبيعة الجريمة، بوتان، ١٩٩٥-٢٠٠٠

(أعداد)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	طبيعة الجريمة
٦٠٦	٤٥٣	٣٩٠	٤٩٨	٥٥٢	٥٤٢	جريمة ضد الجسم البشري
٧٣	٤٨	٤٥	٤٢	٣٣	٥٢	جريمة جنسية
٧٢٨	٦٣٥	٦٠٩	٦٧٥	٧٤٧	٧٨٥	جريمة ضد الممتلكات
٢٦٦	٢٤٠	٢٣٣	٣١٩	٣٣٣	٣٣٤	حادثه سيارات
٤	٨	٣	٧	٨	٧	جريمة الغابات
٩٨	١٢٥	١٤٤	١٧٦	١٩٣	٩٠	العاديات
٢٩	٣٤	٢٨	٤٧	٤٨	٥٩	حوادث اشتعال النيران
٦٢	٤٩	٨١	١٢٧	١٣٢	١٥٤	أنواع أخرى
١ ٨٦٦	١ ٥٩٢	١ ٥٣٣	١ ٨٩١	٢ ٠٤٦	٢ ٠٢٣	جميع الجرائم

المصدر: الجنائيات والعمليات، شرطة بوتان الملكية (القيادة)، تيمفو.

الجدول ٧ - ١ عدد الطلاب حسب الصف الدراسي ونوع المدرسة، بوتان، ٢٠٠٠

الصف	مدرسة خاصة			مدرسة محلية			مدرسة ابتدائية			مدرسة ثانوية دنيا			مدرسة ثانوية عليا			جميع المدارس		
	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
حضانة	١٨٤	١٧٤	٣٥٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٤	١٧٤	٣٥٨
ابتدائي	٣٣٦	٣٠٠	٦٣٦	٢٣٨٨	١٩٩٧	٤٣٨٥	٢٩٢٧	٢٥٢٣	٥٤٥٠	٢٣٩٨	٢٠٨٣	٤٤٨١	٢٤٧	٢٦١	٥٠٨	٨٢٩٦	٧١٦٤	١٥٤٦٠
أول	١٦١	١٣٣	٢٩٤	١٧٦٧	١٥١٠	٣٢٧٧	٢٩١٠	٢٤٧٥	٥٣٨٥	٢٥١٢	٢٢٤٩	٤٧٦١	٢٩٠	٢٥١	٥٤١	٧٦٤٠	٦٦١٨	١٤٢٥٨
ثاني	٩٤	٩٦	١٩٠	١٧٧٧	١٣٦٢	٣١٣٩	٢٧٥٧	٢٢٦٢	٥٠١٩	٢٣٠٤	٢١٨٠	٤٤٨٤	٢٤١	٢٥١	٤٩٢	٧١٧٣	٦١٥١	١٣٣٢٤
ثالث	٧٣	٥٣	١٢٦	١٣٧١	١٠٢٩	٢٤٠٠	٢٦٠٧	٢١٧٣	٤٧٨٠	٢٣٣٤	٢١١٢	٤٤٤٦	٢٥٣	٢٣٥	٤٨٨	٦٦٣٨	٥٦٠٢	١٢٢٤٠
رابع	٥٣	٥٧	١١٠	١٠٩٩	٨٥١	١٩٥٠	٢٥٨٦	٢٠٣١	٤٦١٧	٢١٨٣	٢٠٣٦	٤٢١٩	٢٤٦	٢٤٧	٤٩٣	٦١٦٧	٥٢٢٢	١١٣٨٩
خامس	٣٠	٢٢	٥٢	٧٠٧	٥٩٣	١٣٠٠	٢٢٥١	١٧٦٩	٤٠٢٠	٢٠٧٨	١٨٥٢	٣٩٣٠	١٨٦	٢٢٤	٤١٠	٥٢٥٢	٤٤٦٠	٩٧١٢
سادس	٣٤	١٨	٥٢	٥٠٢	٣٨٢	٨٨٤	١٩١٨	١٥٥٥	٣٤٧٣	١٩٩٦	١٨٤٤	٣٨٤٠	٢٣٠	٢٣٥	٤٦٥	٤٦٨٥	٤٠٣٤	٨٧١٤
سابع	١٢	٦	١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٩٢٢	٩١٣	٤٧١٩	١٧٠٧	٤٢٧٧	٣٧٢٢	٧٩٩٩
ثامن	٨	٤	١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٦٢	١٠٣٢	١٠٣٢	٢٣٤٥	٣٥٣٢	٢٨٩٨	٦٤٣٠
تاسع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٧٩	٢٤٢٧	٥٥٠٦	٣٠٧٩	٢٤٢٧	٥٥٠٦
عشر	١٤	٣١	٤٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٧٦	١٣٤٥	٣٣٢١	١٩٩٠	١٣٧٦	٣٣٦٦
حادي عشر	١٩١	١٧٤	٣٦٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦١٧	٢٤٤	٨٦١	٨٠٨	٤١٨	١٢٢٦
ثاني عشر	١١٠	٨١	١٩١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦٣	١٧٨	٦٤١	٥٧٣	٢٥٩	٨٣٢
غير نظامي	صفر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣٢٣	٤٠٤٩	٥٣٧٢
المجموع	١٣٠٠	١١٤٩	٢٤٤٩	٩٦١١	٧٧٢٤	١٧٣٣٥	١٧٩٥٦	١٤٧٨٨	٣٢٧٤٤	٢١٣٦٨	١٩١٤٠	٤٠٥٠٨	١٠٠٥٤	٧٧٢٤	١٧٧٧٨	٦١٦١٢	٥٠٥٢٥	١١٦١٨٦

المصدر: شعبة التعليم، تيمفو.

الجدول ٨ - ١ الأفراد العاملون في المجال الصحي حسب الفئة، ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	الأفراد العاملون في المجال الصحي
١٠٩	١٠٣	٩٨	١٠١	١٠٣	أطباء
١٤٨	١٥١	١١٥	١١١	٩٩	مساعدون صحيون
١٧٨	١٨٢	١٥٢	١٥٤	١٥٨	عاملون في الصحة الأساسية
٤٤٣	٤٦٧	٣٨٦	٣٥٥	٣٥٢	راهبات وممرضات
٢٤٤	٢٥٣	٢١١	١٨٣	١٨٥	فنيون آخرون*
٣١	٣١	٢٨	١٩	٢١	أطباء شعبيون
١٧	١٧	١٧	١٧	١٦	محبّرو العظام الشعبيون
١ ٣٢٧	١ ٠١٢	١ ٢٤٥	١ ٠٩٣	١ ٢٧٥	العاملون في الصحة بالقروية

ملاحظة: * بمن في ذلك محبّرو الكسور.

المصدر: الشعبة الصحية، تشيفو.

الجدول ٨ - ٢ تقرير أنشطة المستشفيات لبوتان - ٢٠٠٠

رقم	نوعية النشاط	العدد
١	أسرة محجوزة	١٠٢٣
٢	أسرة متوافرة	٩٧٧
٣	الدخول	٣٠٤٩٢
٤	أيام المرضى	١٩٧٢٤٦
٥	إشغال الأسرة	٥٥,٣
٦	متوسط فترة الإقامة	٦,٥
	مرضى العيادة الخارجية	
١	الحجم الوطني الجديد	٥٢٤١١٦
٢	الحجم الوطني القديم	١٨٨١٨٦
	المجموع	٧١٢٣٠٢
	الأشعة	
١	الصدر	١٣٥٦٥
٢	البطن	٢٧٩
٣	حالات أخرى	١٤١٢١
	المجموع	٢٧٩٦٥
	المختبر	
١	دم	٦٨٦٥٩
٢	غائط	٤١٩٨
٣	بول	٣٦٨٨٦
٤	جلد	٢٨٢
٥	قشع	٦١٢٣
٦	ذوبان	٢١٥٩٥
٧	حالات أخرى	١٣١٣١
	المجموع	١٥٠٨٧٤
	أسنان	
١	وقاية الأسنان	١٦٠٠
٢	الحشو	١١١٩٤
٣	الخلع	١٥٧١٥
٤	حالات أخرى	٢٢١٦٣
	المجموع	٥٠٦٧٢
	جراحة	
١	كبلى	٥٣٩
٢	ثانوية	٣٦٨٧
٣	حالات أخرى	٣٣٥١
	المجموع	٧٥٧٧
	أمراض نساء	
١	كبلى	٥٤٥

٩٤٧	ثانوية	٢
١٨٥	حالات أخرى	٣
١ ٦٧٧	المجموع	
	قبالة	
٣ ٥٤١	العدد الإجمالي لحالات الولادة	١
٢ ٩٢٤	ولادات طبيعية	٢
٨٣	مخاض مطوّل	٣
٧٥	جنين مخالف	٤
٤١	توائم	٥
٥٥	جنين ميت	٦
٩٩	مبتسر	٧
٣٤٨	قيصرية	٨
٥٦	ولادة بالملقاط	٩
٣٩	ولادة تفريغ	١٠
٤٧	نزيف قبل المخاض	١١
٥٩	نزيف بعد المخاض	١٢
٢	تحوّل الرحم	١٣
١٣٢	بقاء المشيمة	١٤
١١٤	إرجاج مُسبق	١٥
٨	إرجاج	١٦
٨	تمزق الرحم	١٧
٢٤	خمج	١٨
٨٩	أنيميا حادة	١٩
٢٦٧	إجهاض	٢٠
	طب العظام	
١٦٠	رئيسية	١
٨٨٩	ثانوية	٢
٢٤٦	حالات أخرى	٣
١ ٢٩٥	المجموع	
	أنف وأذن وحنجرة	
٢٢٧	رئيسية	١
٤١٣	ثانوية	٢
١١٠	حالات أخرى	٣
٧٥٠	المجموع	
	عيون	
٣٢٠	رئيسية	١
١ ٠٨٨	ثانوية	٢
٤ ١٧٦	حالات أخرى	٣
٥ ٥٨٤	المجموع	

	ما فوق الصوتية	
١ ٤٣٦	الحوض	١
٦ ٣٥٠	البطن	٢
٢ ٠٨٢	الجنين	٣
٤٩	الصدر	٤
١ ٠٦٠	المنظار	٥
١٨٥	حالات أخرى	٦
١١ ١٦٢	المجموع	
	المسالك البولية	
٨	رئيسية	١
٣٥	ثانوية	٢
٢٥	حالات أخرى	٣
٦٨	المجموع	

الجدول ٨ - ٣: تفاصيل الخدمات الصحية لرعاية صحة الأم والطفل

نوعية الرعاية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
حجم الرعاية الصحية للأم ^(أ)	١٠١ ٤٠٧	٦٥ ٥٦٨	٥٤ ٠٥٣	١٩ ٨٦٠	٦٦ ١٥٨	٦٦ ٦٢٥
قبل الولادة	١١ ٦١٤	٤٠ ٢٦٩	٤٤ ٦٩٢	١٠ ٥١٦	٤٥ ٦١١	٤٤ ١٦٦
بعد الولادة	٨٩ ٧٩٣	٢٥ ٢٩٩	٩ ٣٦١	٩ ٣٤٤	٢٠ ٥٤٨	٢٢ ٤٦٠
الولادات قيد الرعاية						
في البيت	١ ٣٧٩	١ ٣٢٧	١ ٣٤٨	١ ١٤٠	٨٧٣	٩٤١
وحدات المستشفى/الصحة الأساسية	٥ ٢٤٤	٤ ٨٢٥	٥ ٠٨٣	٣ ٧٧٧	٦ ٢٤٤	٦ ٠٩٩
مجموع الولادات	٦ ٦٢٣	٦ ١٥٢	٦ ٤٣١	٤ ٩١٧	٧ ١١٧	٧ ٠٤٠
حجم الرعاية الصحية للطفل						
الزيارة الأولى	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
معاودة الزيارة	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
حجم الرعاية الإجمالي	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	٢٧٦ ٠٢١	١٠٤ ٩٣١	غير متوافر
الأطفال ضحايا سوء التغذية ^(ب)						
جميع حالات سوء التغذية	٤ ٧٥١	٤ ٥٢٥	غير متوافر	٤ ٠٠١	غير متوافر	٣ ٠٢١
الدرجة الثالثة	٣٠٧	٤٦٢	غير متوافر	٢٦١	غير متوافر	١٣٢

(أ) تشير إلى الحجم الإجمالي للرعاية وليس عدد الأفراد.

(ب) الأطفال المترددون على الوحدات الصحية مصنّفون حسب ثلاث درجات من سوء التغذية، وتشير التغذية من الدرجة الثالثة إلى أقصى الحالات.

المصدر: شعبة الصحة، تيمفو.

الجدول ٨ - ٤ تفاصيل أنشطة رعاية صحة الأم حسب المناطق، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	المنطقة
						بجاكار
٨٣٣	٣٠٧	٢٤٤	٧٢٣	٨٦٦	٢٢٨	قبل الولادة
٤٣٩	١٢	٢٢٥	٤٦٦	٤٩١	١٩٣	بعد الولادة
١٦٦	١٨٤	١١٦	غير متوافر	٢٧٠	١٩٩	ولادات مبلغ عنها
١٦١	١٣٦	٥١	١٣٥	٢٥٥	١٦٢	ولادات مدربة
						شوخا
٨ ١٧٨	١ ٩٧٦	١ ٦١٧	٦ ٤٥١	٤ ٣٥٦	٩٩٣	قبل الولادة
٣ ٦٠٨	٦١	١ ٤٩٦	١ ٥٦١	٣ ٠٨٦	٩٠٤	بعد الولادة
٨١٣	٧٥٥	٦٩٠	غير متوافر	٣٥٠	٣٩٥	ولادات مبلغ عنها
٧٣٣	٦٨٨	٦٤٣	٧٢٠	٣٣١	٣٩٠	ولادات مدربة
						جاجانا
٤٦٣	٢٥٨	٢٨١	٥٦٠	٥٨٨	٢٤٧	قبل الولادة
٤٥٣	٤٤	٣١٥	٤١٥	٦٠٥	٣٢٢	بعد الولادة
١٢٢	٩٢	١٨٨	غير متوافر	١٨٤	٢١١	ولادات مبلغ عنها
١١٤	٧٨	٦١	١٧٤	١٢٢	٩٨	ولادات مدربة
						غاسا
٥٣	٣٩	٤٧	٥٥	٧٥	٤٣	قبل الولادة
١٠	٥	١٩	١٣	١	٨	بعد الولادة
١٣	١٩	١٥	غير متوافر	٦	٧	ولادات مبلغ عنها
١٣	٢٢	١١	٣	٦	٣	ولادات مدربة
						ها
٣٣٤	١٢٦	١٨٤	٤١٠	٣٥٥	١٢٥	قبل الولادة
١٧٢	٢٩	١٦٥	١٩٩	٢٦٣	٤٧	بعد الولادة
٢٩	٩٣	١٥٢	غير متوافر	٩٧	٢٩	ولادات مبلغ عنها
٢٦	٨٣	١١٩	١٣	٩٦	٢٩	ولادات مدربة
						لهونتسي

٧٧٥	٤٢٢	٣٨٢	٦٧٧	٧٦٣	٣٥٥	قبل الولادة
٩٢٤	٢٠٠	٤٢١	٢٧٦	٩٨٣	٢٨٧	بعد الولادة
٢٥٧	٣٣٠	١٦٥	غير متوافر	٣٧٥	٤٠٥	ولادات مبلغ عنها
٢٥٠	٢٧٩	١٤٧	٢١٨	٣٧٥	٣٣٣	ولادات مدربة
						منغار
٢ ٦٠٩	١ ٣١١	٩٧٥	٢ ٠٨٧	٢ ١٥٩	٨٧٠	قبل الولادة
٣ ٨٨٧	١٣٦	٢ ١٤٢	٨٥٨	٢ ٤٤٥	٨٤٧	بعد الولادة
١ ١٩٣	١ ١٧٣	٣٦٥		١ ٠٩٤	٩٧٣	ولادات مبلغ عنها
٩٢٨	١ ١١١	٢٧٨	٧٤٩	٨٤٣	٦٦٤	ولادات مدربة
						بارو
٩٧٣	٦٧٤	٤٨٦	١ ٧٢٢	١ ٢٦٠	٢٣٧	قبل الولادة
٧٧١	١٧٥	١١٣	٢٧٤	١٠٩	٢٢٣	بعد الولادة
٣٦٤	٧٤٠	٣٢٨	غير متوافر	٣٣	١٩٤	ولادات مبلغ عنها
٢١٦	٥٤١	٢١٢	٣١٠	١٦	١٨٤	ولادات مدربة
						بيما غتشيل
١ ٢٣٥	٢٧٠	٢٠٩	٩٣٠	٩٠٤	٣٢٧	قبل الولادة
٦٨٩	٨١	٣٠٢	٢٩٩	٢ ٩٤٣	٣٩٣	بعد الولادة
٣٢٩	٢٢٣	٧٧	غير متوافر	٥٣٥	١٤٧	ولادات مبلغ عنها
٢٩٩	٢٢٨	٣٦	٢٧٥	٣٢٤	٨٤	ولادات مدربة
						بوناخا
١ ٥٤٢	٤٤٤	٤٢٦	١ ٥٢٩	١ ٢٧٩	٢٩٤	قبل الولادة
٨٠٢	٧	٢٢٦	١٢٦	١٦٦	٤٤	بعد الولادة
٢٨٣	١٤٤	٣٢٢	غير متوافر	١٥٤	٩٢	ولادات مبلغ عنها
٢٧٥	١٣٧	٢٨٨	١٥٤	١٢٩	٦٣	ولادات مدربة
						سمدر بوجنخار
٢ ٨٧٨	٨٢٤	٧٦٥	٢ ١٢٤	٢ ١٠٦	٩٠٣	قبل الولادة
١ ٦٩٦	٦٤	٦٢٦	٩١٨	٣ ٣٧٥	٧٣٠	بعد الولادة
٧٠٦	٤٥٨	٣٨٣	غير متوافر	٧٢٣	٥٠٠	ولادات مبلغ عنها
٦٧٥	٤٥٠	٢٤٩	٦٥٩	٥٠٧	٣٣٢	ولادات مدربة

سنتسي						
قبل الولادة	٨٠٣	٢ ٦١٢	٢ ٥٤٤	٩١٤	٩٤٠	٢ ٥٧١
بعد الولادة	٦٢٢	٩٢٣	٦٣٩	٦٣٤	٢٦	١ ٣٧٨
ولادات مبلغ عنها	٥٠	١٣٢	غير متوافر	٤٩٤	١٦٨	١٩٠
ولادات مدربة	٥٠	١٣٢	٦٧	٤٠٤	٩٦	١٨٩
سربانغ						
قبل الولادة	٦٦٠	٣ ٣٧٩	٣ ٢٩٣	٨٢٧	٨٣٣	٣ ١٦١
بعد الولادة	٣٦٣	٧٠٩	٥٣٦	٥٦١	١٥	٩٤١
ولادات مبلغ عنها	٨٦	١٣٣	غير متوافر	١٥٥	٢٥٦	٣٠٣
ولادات مدربة	٨٦	٩٤	٩٩	١٢١	٢٣٧	٢٥٦
تشمفو						
قبل الولادة	٢ ٥٠٨	١٢ ٠٦٦	١٤ ٨٦٩	٢٣٤	٢ ١٠٧	١٠ ٦٣٠
بعد الولادة	٧١٠	١ ٤٠٣	٣٩٩	١٦٢	١٢	٨١٦
ولادات مبلغ عنها	٨٥٣	١٦٧	غير متوافر	١٢٦	١ ٥٣٥	١٨٩
ولادات مدربة	٨١٨	١٤٨	١٣٥	٩١	١ ٥٢٣	١٨٣
تراشيغانغ						
قبل الولادة	١ ٠٥٣	٢ ٨٣٧	١ ٨٢٥	١ ٠٢٦	٨٠١	٢ ٥٦٢
بعد الولادة	١ ١٣٨	٢ ٦٢٨	٧٤٧	٧٠٥	١٠٥	١ ٤٧١
ولادات مبلغ عنها	١ ٢٦٦	٨٩٥	غير متوافر	٦٤٢	٧٨٠	٧٩٣
ولادات مدربة	٨٨٣	٦٤٩	٣٩٣	٥٠٦	٧٠٦	٧٦٢
تراشيانغتسي						
قبل الولادة	٢٢٧	٦٢٧	٥٠٤	٢٦٠	٢٢٧	٦٢٢
بعد الولادة	٢٢٨	٧٨٩	١٤٤	١٠٨	١٤	٤٤٩
ولادات مبلغ عنها	٢٩٠	١٨٥	غير متوافر	٦٩	١٧١	١١٣
ولادات مدربة	٢٨٢	١٦٢	٣٤	٥٧	١٣١	٩٣
ترونجسا						
قبل الولادة	٢٩٦	٧٠١	٧٦٠	٨٨	٣٢١	٨١٨
بعد الولادة	٢٤٥	٩١٧	٢١٢	٦٥	٤٨	٥٩٤
ولادات مبلغ عنها	٢٤٥	٢٤٣	غير متوافر	١١٧	٢٥٥	٤٦٤

٢٧٦	٢١٢	٥٦	٢٢٧	١٩٦	١٩٢	ولادات مدربة
						تسيرانغ
١ ٢٠٢	٣٣٢	٣١٥	٧٥٩	٧٥٦	٣٧٢	قبل الولادة
٥٣٤	٧	٣٦٨	٣٣٢	٧٦٧	٤٣٨	بعد الولادة
٨١	١١١	٦٩	غير متوافر	٤٢	١٢٢	ولادات مبلغ عنها
٨١	٩٨	٦٩	١٠٧	٤٢	١٢٢	ولادات مدربة
						وانغدوفدرانغ
٢ ٠٧٥	٥٦٣	٧٠٦	١ ٦٤٠	١ ٦٥٠	٦٠٧	قبل الولادة
١ ٥٩٧	٩٠	٥٧٨	٥٧٢	١ ٢١٤	٦٣٥	بعد الولادة
٤٥٤	٤٦٤	٣٤٧	غير متوافر	٢٨٤	٢٦٤	ولادات مبلغ عنها
٣٩٣	٣٥٨	٢٥١	٢٥١	٢٢٢	٢١٤	ولادات مدربة
						شغانغ
٦٥٢	٤٥٠	٥٣٠	١ ٢٣٠	٩٣٠	٤٠٦	قبل الولادة
١ ٢٢٦	٢٦	١١٣	٣٧٥	١ ٤٨٢	٤١٦	بعد الولادة
١٧٨	٣١٨	١٦٧	غير متوافر	٢٥٠	٢٩٥	ولادات مبلغ عنها
١٧٦	٢٩٨	١٢٧	٣٠٦	١٧٦	٢٥٤	ولادات مدربة

ملاحظة: الولادات المدربة تشير إلى الولادات التي تولى أمرها أفراد صحيون مدربون في المستشفيات/وحدات الصحة الأساسية وفي البيوت.

المصدر: شعبة الصحة، تيمفو.

الجدول ٨ - ٥ حالات الاعتلال المبلغ عنها من وحدات الصحة الأساسية - بوتان، ٢٠٠٠

رقم	الأمراض	صفر - ١١/١٢		١ - ٤		٥ - ١٤		١٥ +		الاجموع	%
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
١	الإسهال/الدوزنتاريا	٢ ٣٠٧	٢ ٤٥٥	٦ ٨٨٧	٦ ٧٥٦	٩ ٩١٢	٩ ٥٥٩	١٦ ٣٨٩	١٢ ٨٢٠	٦٧ ٠٨٥	١١,٧٨
٢	السعال والبرد	٣ ١١١	٣ ٣٥٦	٧ ٦٠٠	٨ ٣٥٩	١٦ ٥٨٢	١٨ ٧٣٩	٣٩ ٦٥٩	٣٧ ٣١٨	١٣٤ ٧٢٤	٢٣,٦٦
٣	التهاب الرئوي	٨١٦	٨٩١	١ ٥٨٤	١ ٥١٩	١ ٢٣٤	١ ٢٢٩	٢ ٠٥٢	٢ ١٣٤	١١ ٤٥٩	٢,٠١
٤	الديدان الطفيلية	٤٤	٥١	٢ ٢٣٦	٢ ٣٨٤	٤ ٣٦٧	٤ ١٣٩	٥ ٥٢٧	٥ ٨١٠	٢٤ ٥٥٨	٤,٣١
٥	التهاب الجلد	٩٨٦	١ ١٥٣	٣ ٦٥١	٣ ٧٨٠	٧ ٢٧٧	٣ ٧٦٣	٦١ ٦٠٥	٢١ ٠٧٥	٥٢ ٢٩٠	٩,١٨
٦	الملاريا	٢٨	١٩	١٥٦	١٢٤	٥٥٨	٤٤٩	١ ٤٧٣	٩٥٥	٣ ٧٦٢	٠,٦٦
٧	الحمى المجهولة الأصل	٣٥٩	٤٠١	١ ١٤٨	١ ٠٥٦	١ ٨٨١	١ ٩٨٦	٥ ٦٢٢	٥ ٠١٦	١٧ ٤٦٩	٣,٠٧
٨	التهاب الملتحمة	٥٦٨	٧٢٨	١ ٤٣٧	١ ٦٩٠	٢ ٧٤٩	٢ ٨٦٨	٨ ٠٤٧	٩ ٣٤٦	٢٧ ٤٣٣	٤,٨٢
٩	الأذن الوسطى	٤٧٩	٤٨٩	١ ٢٣٥	١ ٢٤٩	٢ ٠٠٨	١ ٩٦٤	٢ ٠٢٧	١ ٨٧١	١١ ٣٢٢	١,٩٩
١٠	نقص التغذية	١٢٠	١٥٣	٥١٣	٦٩١	٩٧٨	١ ٢٥١	٤ ٢٤٠	٦ ٣٣٩	١٤ ٢٨٥	٢,٥١
١١	متوالية قرحة الجهاز الهضمي	٦	٨	٢٠٦	٢٧٢	١ ٦٠٩	٢ ١٣٧	١٧ ٢٧٠	١٥ ٦٢٧	٣٤ ١٣٥	٥,٩٩
١٢	أمراض الأسنان واللثة	١٢	١٥	٢٣٤	٢٨٧	١ ٦٣٣	١ ٦٧٦	٥ ٥٣٩	٥ ٦٥٣	١٥ ٠٤٩	٢,٦٤
١٣	التهاب مجرى البول/التهاب الكلى	١٧	٢٠	١٦١	١٧١	٤٠٧	٤٦٦	٢ ٤٧٨	٣ ٨٨٨	٧ ٦٠٨	١,٣٤
١٤	الإصابات	٦٦	٦١	٧٥١	٧٢٥	٣ ٣٤٥	٢ ٠٤٦	١١ ١٣٢	٤ ٣٣٤	٢٢ ٤٦٠	٣,٩٤
١٥	الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي						١١	٢٠	٥٣٢	٢٦٢	٠,١٤
١٦	أمراض الأطفال	٣٠	٣٤	٢١٥	٢٤٥	٧٨٢	٧١٥	٣١٤	٢٤١	٢ ٥٧٦	٠,٤٥
١٧	أمراض الأعضاء التناسلية للأنثى		٣		٣٥		١١٥		١ ٨٥٤	٢ ٠٠٧	٠,٣٥
١٨	الصداع	٤٢	٤٢	٤٤٦	٧٢٦	٥ ٤٤٧	٦ ٢٦٤	٢١ ٣٧٨	٢٣ ٧٧٧	٥٨ ١٢٢	١٠,٢١
١٩	أمراض أخرى	٥٣٨	٥٣٦	١ ٩٠١	١ ٩٢٦	٤ ٤٣٥	٥ ٢١٩	٢٣ ٣٩٦	٢٤ ٣٦٩	٦٢ ٣٢٠	١٠,٩٤
	الاجموع	٩ ٥٢٩	١٠ ٤١٥	٣٠ ٣٦١	٣١ ٩٩٥	٦٥ ٢١٥	٦٧ ٦٠٥	١٨٠ ٦٨٠	١٧٣ ٦٨٩	٥٦٩ ٩٤٨	١٠٠
	النسبة المئوية	١,٦٧	١,٨٣	٥,٣٣	٥,٦٢	١١,٤٥	١١,٨٧	٣١,٧٣	٣٠,٥٠	١٠٠	

الجدول ٨ - ٦: تفاصيل رصد نمو الأطفال في عيادات التحصين، بوتان، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

التفاصيل	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأطفال الموزونون (عدد)	١٤ ٨٠٠	١٦ ٤٦٧	١٦ ٤٧٣	١٦ ٥٢٨	١٢ ٢٧٦	٨٧ ٣٩٠
سوء تغذية الأطفال (عدد)	٤ ٧٥١	٤ ٥٢٥	٤ ٢٠١	٤ ٠٠١	٢ ٠٠٦	٣ ٠٢١
الدرجة الأولى	٣ ١٧٦	٣ ١٣٩	٢ ٩٦٥	٢ ٩٤٠	٦١٦	٢ ٣٣٦
الدرجة الثانية	١ ٢٦٨	٩٢٤	٨٩٠	٨٠٠	١٧٧	٥٥٣
الدرجة الثالثة	٣٠٧	٤٦٢	٣٤٦	٢٦١	٢٣	١٣٢
سوء تغذية الأطفال (نسبة مئوية)	٣٢	٢٨	٢٦	٢٤	غير متوافر	٤

المصدر: شعبة الصحة، تيمفو.

الجدول ٨ - ٧ المياه والمرافق الصحية حسب النوع والمنطقة، ٢٠٠٠

(أعداد)

المنطقة	البيوت	المراحيض	البيوت الموصلة بأنابيب مياه جارية	حظائر الحيوانات	مكبات القمامة	الحدائق المنزلية
بجاكار	١ ٦٣٥	١ ٣٦٤	١ ٢٠٥	٩٩٥	١ ٢٣٢	١ ١٧٤
شوخا	٨ ٤٩٠	٧ ٢٥٣	٦ ٤٥٦	٢ ١٧٧	٢ ٥٢٤	٣ ٣٩٩
دغانا	٢ ٧٩٤	٢ ٥٤٢	٢ ٠٩٥	٢ ٣٧٤	٢ ٢٩١	٢ ٢٣٥
غاسا	٤١٧	٣٥٠	١٠٧	٣٤٠	٢٧٠	٤٠١
ها	٩٧٠	٩١١	٩٠٢	٣٨٠	٤٠٢	٩٥٢
لهنتسي	٢ ٣٨٧	٢ ١٩٧	١ ٩٥٥	١ ٥٥٢	١ ٢٢٨	٢ ١٥٢
منغار	٥ ٤١٠	٤ ٦٥٩	٣ ٣٦٣	٣ ٦٨٦	٢ ٥٠٠	٣ ٠١٠
بارو	٣ ٩٣١	٣ ٠٩٨	٢ ٤٩٣	١ ١٦٨	٢ ٠٣٨	٢ ٠٨٣
بيماجتشيل	٢ ١٧٥	١ ٨١٥	١ ٧٥١	١ ٢٨٢	٤٤٩	١ ٧٧٨
بوناخا	٢ ٣٤٣	٢ ١٥١	١ ٧٢٢	١ ٤٦٣	١ ٦١١	١ ٦٧٣
سمدر ييجونخا	٦ ٣٤٣	٥ ٥٨٧	٣ ٧١٥	٣ ٥٥٦	٢ ٦١٥	٣ ٩٨٨
سمتسي	٧ ٧٩٨	٦ ٤٤٧	٤ ٢٨٣	٥ ١٠٠	٣ ٦٦١	٤ ٧٩٥
ساربانغ	٤ ٧٣٧	٤ ٢١٦	٢ ٦٤٦	٣ ٤٥٧	٢ ٩٩٣	٣ ٢٥٠
شماغنغ	٢ ٥١٥	٢ ٣٠٤	١ ٧١٧	١ ١٨٣	١ ٦٤٢	١ ٤٠٦
تثيمفو	١ ٩١٧	١ ٧٤٤	١ ٢٣٠	١ ٠٨٥	١ ١٣٩	١ ٧٠٩
تراشيغانغ	٨ ٢٦٤	٦ ٨٠٢	٤ ٣٢٩	٤ ٤٠٧	٣ ٥٦٤	٥ ٦٣٠
تراشينانغتسي	٣ ٢٦٧	٢ ٨٧٣	٢ ١١٨	٢ ٤٩٨	١ ٠٥٤	٢ ٦٠٤
ترو نغسا	١ ٨٩٩	١ ٧٢٤	١ ٥٩١	١ ٤٢٢	١ ٠٧٩	١ ٥٧٤
تسيرانغ	٢ ٢٦٥	١١ ٨٧٠	١ ٢٩٨	٢ ٠٥٩	٩٩٧	١ ٦٣٣
وانغدو فودرانغ	٣ ٦٠٢	٣ ٣٩٣	٢ ٦٢٨	١ ٨٦٢	٣ ١١٢	٢ ٣١٣
بوتان	٧٣ ١٥٩	٦٣ ٣٠٠	٤٧ ٦٠٦	٤٢ ٠٤٦	٤٦ ٤٠١	٤٧ ٧٥٩

المصدر: شعبة الصحة، تثيمفو.

الجدول ٨ - ٨ المتقبلون لتنظيم الأسرة حسب النوع والطريقة، بوتان، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

(أشخاص)

الطريقة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
ربط قناة الرجل	١ ٢٦٣	١ ٩٣٠	٧٤	٤ ٤٥١	٦ ٨٣٥	٨ ٢٠٤
تعقيم الرجل	غير متوافر	غير متوافر	٨٠٦	٤٧٨	١ ٣٧٤	١ ٥١٠
المانع الرحمي	٧٥٩	١ ٦٠٢	١ ٥٨٢	١ ٩٧٧	٢ ٥٤٩	١ ٥٨٢
حبوب منع الحمل	٨ ٧٩٤	٨ ٩١٧	٦ ٤٨٣	٧ ١٠٤	٣ ٦٩٧	٤ ٢٢٧
الواقعي الذكري	٥ ٦٣٥	٧ ٤١١	٦ ٣٠٩	٧ ٥٩٩	١١ ٣١٠	٣ ٣٩٣
الحقن المجهري	٩ ٢٧٨	١٢ ٠٦٥	١٢ ٠٢٤	١٥ ٧٤٦	١٥ ١٨٤	٨ ٤٩٨
جميع الطرائق	٢٥ ٧٢٩	٣١ ٩٢٥	٢٧ ٢٧٨	٣٧ ٣٥٥	٤٠ ٩٤٩	٢٧ ٤١٤

المصدر: شعبة الصحة، تثمين.

الجدول ٨ - ٩ تفاصيل الجرائم المرتكبة ضد الجسم البشري، بوتان، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

(أعداد)

التفاصيل	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
القتل	١٦	١٢	٧	١١	١٣	١٨
الشروع في القتل	١٠	١٥	٦	٥	٣	٢
الإغارة والقتل	١	—	—	—	—	—
الاغتصاب والقتل	—	—	—	—	١	—
السرقه والقتل	—	—	—	—	٢	١
قتل الرُّضْع	—	—	—	—	—	—
الوفاة غير الطبيعية	٢٤	١٩	٢٢	٢٠	١٩	٣٠
الوفاة في حوادث	٤٢	٤٠	٤١	٣٠	٣٨	٤٢
الغرق	٢٩	١٤	٣١	٢٢	١٦	٢٧
الانتحار	٢٦	٣٥	٣٤	٢٦	٣٢	٤١
محاولة الانتحار	٧	٦	٣	١١	٦	١٤
الاعتداء	٣٦٧	٣٨٧	٣١٩	٢٤١	٢٨٦	٣٦٧
الإبعاد	٢	٣	—	١	—	١
الاختطاف	١	٢	—	١	١	١
دس السم	١	٢	٣	—	٣	١
العقاقير (المخدرات)	—	—	١١	٩	٢٠	٢٥
إعاقة عمل السلطة الشرعية	١	٢	٥	٣	٣	٣
الاحتجاز غير المشروع	—	١	—	١	—	—
التشاجر	٣	٣	٤	١	١	—

٦	٢	١	٢	٣	١	الإصابة في الحوادث
١	—	٢	١	١	١	السحر الأسود
٥	٤	٢	٢	٣	١	التشهير
٣	٣	٣	٢	١	٢	الإيذاء الجسيم
١٨	—	—	—	—	—	تغيب الأشخاص
٦٠٦	٤٥٣	٣٩٠	٤٩٣	٥٤٩	٥٣٥	جميع الجرائم المرتكبة ضد الجسم البشري

المصدر: الجرائم والعمليات، شرطة بوتان الملكية (القيادة العامة)، بوتان.

الجدول ٩ - ١ النسبة المئوية للسكان حسب النشاط الاقتصادي والعمر ونوع الجنس، ١٩٨٤

عدد الحرف	أعمال أخرى	الأعمال التجارية	الخدمة الحكومية	الزراعة	المجموعة العمرية
					ذكور
٩٢,٠	١,٠	—	—	٧,٠	أقل من ١٥
٣٩,٧	٣,٥	*	٢,٠	٥٤,٧	١٥ - ١٩
١٢,٥	٤,٠	١,٥	١١,١	٧٠,٩	٢٠ - ٢٤
٣,١	٤,٤	٢,٠	١٣,٨	٧٦,٧	٢٥ - ٢٩
٠,٨	٤,٣	١,٧	١١,١	٨,٢٠	٣٠ - ٣٤
*	٤,٧	٢,٤	٧,٧	٨٤,٤	٣٥ - ٣٩
*	٣,٦	٢,٣	٥,٩	٨٧,٧	٤٠ - ٤٤
١,٠	٣,٦	١,٦	٣,٣	٩٠,٥	٤٥ - ٥٤
٦,٠	٤,٠	٠,٩	١,٠	٨٨,١	٥٥ - ٦٤
٢٦,٠	٠,٩	*	١,٥	٧١,١	٦٥ وما فوقها
٣٩,٩	٢,٨	٠,٩	٣,٩	٥٢,٥	جميع الأعمار
٩,٦	٤,٠	١,٤	٦,٥	٧٨,٤	سن ١٥ - ٦٤
					إناث
٩٠,٧	٠,٢	—	—	٩,٢	أقل من ١٥
١١,٠	٠,٤	*	*	٨٧,٨	١٥ - ١٩
٢,١	*	١,١	١,٠	٩٥,٧	٢٠ - ٢٤
٠,٧	*	*	*	٩٨,٠	٢٥ - ٢٩
*	*	*	*	٩٨,٤	٣٠ - ٣٤
*	*	*	*	٩٩,١	٣٥ - ٣٩
—	*	*	*	٩٩,٢	٤٠ - ٤٤

١,٢	*	*	*	٩٨,٤	٥٤ - ٤٥
٨,٥	*	*	*	٩١,١	٦٤ - ٥٥
٢٦,١	-	*	*	٧٣,٢	٦٥ وما فوقها
٣٧,٨	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٦١,٥	جميع الأعمار
٣.٦	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٩٥,٤	سن ١٥ - ٦٤
					مجموع الأشخاص
٩١,٣	٠,٦	-	-	٨,٢	أقل من ١٥
٢٤,٤	١,٩	*	١,٢	٧٢,٤	١٥ - ١٩
٧,٠	٢,٠	١,٣	٥,٨	٨٣,٩	٢٠ - ٢٤
١,٨	٢.٢	١.١	٦,٨	٨٨,٠	٢٥ - ٢٩
٠,٦	٢,١	١.١	٥,٤	٩٠,٨	٣٠ - ٣٤
٠,٥	٢,٥	١,٤	٣,٩	٩١,٧	٣٥ - ٣٩
*	١,٩	١,٤	٣,٠	٩٣,٥	٤٠ - ٤٤
١.١	١,٩	١,٠	١,٧	٩٤,٤	٤٥ - ٥٤
٧,٢	٢,٠	٠,٦	٠,٦	٨٩,٦	٥٥ - ٦٤
٢٦,٠	٠,٥	*	١,٠	٧٢,١	٦٥ وما فوقها
٣٨,٨	١,٤	٠,٦	٢,٠	٥٧,٢	جميع الأعمار
٦,٥	٢,٠	٠,٩	٣,٤	٨٧,٢	سن ١٥ - ٦٤

المصدر: الدراسة الاستقصائية الديمغرافية بالعينة، الهيئة الإحصائية المركزية، ١٩٨٤.

الجدول ١٢ - ١ تفاصيل الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، بوتان، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

(بالأعداد)

التفاصيل	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
السرقه	٣٨٣	٣٥٦	٣٢٥	٢٨٨	٢٩٨	٣٩٠
سرقه البيوت	١٢٦	١٥٦	٩٤	١٤٢	١٧٦	١٣٢
التعدي على المنازل	٤	٣	٤	٣	٦	١٢
الصوصية	٢٨	٢٧	١٤	١٨	١٤	١٠
قطع الطريق	٥٨	٢٥	٣٢	١٢	١٢	١٨
النشل	٦	٨	١٢	٩	٦	١
التدليس	١٨	١٩	٣٨	٢٢	١٦	٣١
إضاعة الممتلكات	٣٦	٣١	٣٨	٢٣	١٢	١٤
التزيف	٣	٥	٣	٦	٨	٩
خيانة الثقة	١٤	٩	٧	٧	٥	٩
الاختلاس	٥	٥	٢	٢	—	٦
تزيف العملة/البنكنوت	١	٦	٢	١	١	٨
خيانة الأمانة	٦	٦	١	٢	—	٤
سرقه المواشي	٢٩	٢٤	٢٥	٢٣	٢٢	٢٣
تعكير الأمن	٤٥	٤٦	٤٤	٣٣	٣٣	٣٩
الابتزاز	٧	٣	٤	١	١	١
اختطاف المركبات	٤	٢	٢	—	—	٤
الرشوة	—	—	—	—	٢	١
انتحال الشخصية	—	—	—	—	٦	—
غسل الأموال	—	—	—	—	٢	١

—	—	—	—	—	—	غش الأغذية
—	١	١	٥	٢	٢	الشروع في السرقة
٢	١	٢	٢	٣	—	الدخول غير المشروع
—	—	—	—	—	—	الشروع في التعدي بالسرقة
—	—	١	—	—	—	الخطف
٤	—	٢	—	٢	٢	التعدي على حرمة البيوت
—	—	—	—	—	—	الاتجار في الجنس الناعم
—	٨	—	—	—	—	التعامل في المتفجرات
—	—	—	—	—	—	الشروع في قطع الطريق
٢	—	—	١	٢	١	التعديات الجنائية
٤	٥	٩	١٨	٦	٤	التهريب
—	—	١	١	—	١	الاتفاق الجنائي
١	—	—	—	—	—	جمع الهبات بطريقة غير مشروعة
٢	—	—	—	—	—	التخريب
—	—	١	—	١	—	غش الأوزان والمكاييل
٧٢٨	٦٣٥	٦٠٩	٦٧٤	٧٤٧	٧٨٣	جميع الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات

المصدر: الجرائم والعمليات، شرطة بوتان الملكية (القيادة العامة)، تيمفو.

الجدول ١٢ - ٢ تفاصيل الجرائم الجنسية، بوتان، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠

(الأعداد)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	التفاصيل
١٧	١٠	١٥	٤	١٢	١٠	الاغتصاب
١٥	٧	٣	١٠	٣	٩	الشروع في الاغتصاب
١٤	٩	٧	٤	٤	٨	الزنا
٢	—	١	١	٢	—	زنا المحارم
١	٣	١	٣	—	٢	الإيذاء الجنسي
٢٣	١٦	١٣	١٩	١١	١٥	هروب العشاق
—	—	١	—	—	٢	التحرش بالأنثى
—	٣	٢	١	١	٦	البغاء
—	—	—	—	—	—	السرقه مقرونة بالاغتصاب
١	—	١	—	—	—	قطع الطريق مقرونا بالاغتصاب
٣٧	٤٨	٤٤	٤٢	٣٣	٥٢	جميع الجرائم الجنسية

المصدر: الجرائم والعمليات، شرطة بوتان الملكية (القيادة العامة)، تيمفو.

المرفق جيم - المعروفون الرئيسيون

- سعادة لمبو جغمي ثنلي، وزير الخارجية
- سعادة لمبو سينام تبغي، قاضي القضاة، المحكمة العليا
- داشو أوغين شيرينغ، أمين الشؤون الخارجية
- داشو داوا دم، أمينة، الرابطة النسائية الوطنية لبوتان
- السيدة شيرينج بم، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، أمانة لجنة التخطيط
- السيدة كنسانغ نمغيل، السيد ييشي دورجي والسيدة دوما شيرنغ دورجي، وزارة الخارجية.
- السيدة شيمي بن، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، وزارة الصحة والتعليم
- السيدة سونام لهامو، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، أمانة الجمعية الوطنية
- السيدة كنلي ينغزوم، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، لجنة الخدمة المدنية الملكية
- السيدة كسانغ شودين، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، مصلحة المعونات وإدارة الديون، وزارة المالية
- السيدة بمشوكي وانغ دي، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، الرابطة النسائية الوطنية لبوتان
- السيد شندرا ب. شتري، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، غرفة التجارة والصناعة في بوتان
- السيد تاشي جلبو، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، هيئة إذاعة بوتان
- السيدة تاشي شوزام، محور الاتصال للشؤون الجنسانية، المحكمة العليا
- السيد كنلي نمغيل، المحكمة العليا
- السيدة ياندي بنجور، شعبة التعليم، وزارة الصحة والتعليم
- السيدة سيتاغيري، السيد تترم ثنلي والسيدة مينوري فيرادا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تيمبو
- السيدة شو كي أنغمو دازير، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تيمبو.
- السيدة جانيت موريتز، متطوعو الأمم المتحدة سابقا، تيمبو
- السيدة سوزان د. رو، هيئة إنقاذ الطفولة سابقا، الولايات المتحدة، تيمبو